جامعة ابن خلدون -تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة (LMD)

تخصص اقتصاد التنمية

بعنوان

نظريات التنمية

Theories of Development

إعداد:

أمين حـواس

2021-2020

نظريات التنمية

Theories of Development

إعداد:

أمين حـواس

أستاذ محاضر أ – جامعة ابن خلدون (الجزائر)

بسم الله الرحمن الرحيم

نبذة عن المؤلف

أمين حواس أستاذ محاضر بجامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر) متحصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد بجامعة تلمسان (الجزائر). له العديد من المقالات والأوراق العلمية المنشورة حول مجالات النمو، التنمية، السياسة الصناعية، النوعية المؤسساتية، التجارة الدولية والتقدم التكنولوجي، كما سبق للمؤلف أن نشر كتب بعنوان: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي: أدلة من الصين (2017)، مقدمة في النمو الاقتصادي (2018)، النمو الاقتصادي: مناهج ونماذج (2021) ونظريات التنمية المعاصرة (2021).

المحتويات

الصفحة

تقديم..... أ

الفصل الأول. فترة الخمسينات

1. الدفعة الكبرى..... 3
2. النمو المتوازن..... 7
3. مراحل النمو..... 11
4. الحد الأدنى من الجهد الحاسم..... 16
5. نموذج Harrod-Domar..... 19
6. تقييم..... 21

الفصل الثاني. فترة الستينات

1. الاقتصاد المزدوج..... 27
2. النمو غير المتوازن..... 35
3. السببية التراكمية..... 41
4. أنماط التنمية..... 46
5. تحليل الفجوتين..... 50
6. تقييم..... 52

الفصل الثالث. فترة السبعينات

1. الهجرة من الريف إلى الحضر..... 57
2. الحاجات الأساسية..... 64
3. التخلف والتبعية 67
4. تقييم..... 79

الفصل الرابع. فترة الثمانينات

1. النمو الداخلي..... 84
2. الثورة النيوليبرالية المضادة..... 88
3. الاقتصاد المؤسسي الجديد..... 93
4. نهج القدرات..... 100
5. تقييم..... 106

الفصل الخامس. فترة التسعينات

1. اجماع واشنطن..... 110
2. التجارة والنمو..... 114
3. معجزة شرق آسيا..... 123
4. الاقتصاد التطوري..... 135
5. تقييم..... 138

الفصل السادس. من بداية الألفية الجديدة إلى يومنا هذا

1. التجارب العشوائية المحكمة..... 142
2. الاقتصاد السياسي الجديد..... 146
3. فخاخ الفقر والتوازنات المتعددة..... 149
4. الرابط نمو–عدم مساواة–فقر 150
5. التنمية البشرية والنمو الشامل..... 152
6. العولمة والتنمية..... 154
7. تشخيص النمو..... 155
8. الاقتصاد الهيكلي الجديد..... 157
المراجع 163

تقديم

لم يكن مسعى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث أبدا هدفا سياسيا ولا نية نبيلة للحكام المستعمرين قبل الحرب العالمية الثانية، لأنه ببساطة يتعارض مع التقسيم الأساسي للعمل وأنماط التبادل داخل وبين الكتل الاستعمارية. لم تبدأ ثورة التوقعات الناشئة في الظهور إلا بعد نهاية النظام الاستعماري أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات وما تلاها من تأسيس دول مستقلة، وبذلك مثلت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية نظام جديد للبلدان الأقل تقدما ينطوي على التطور والانتقال من حالة النمو التكافلي إلى النمو الموجه نحو الداخل، ومن علاقة تبعية إلى أكثر استقلالية (إلى حد ما) مع القوى الاستعمارية السابقة. كما تشكل هذه الحقبة الزمنية بداية الاهتمام الجاد بين أوساط الباحثين وواضعي السياسات بدراسة عملية التنمية وفهمها بشكل أفضل كأساس لتصميم سياسات واستراتيجيات تنموية مناسبة تعمل على تحسين نوعية حياة البشر–بمعنى أوسع، كان من الضروري بناء نهج مفاهيمي خاص بالتنمية يُمكن استخدامه من قبل صناع السياسات في البلدان المستقلة حديثا كمبدأ توجيهي لصياغة السياسات الاقتصادية.

هناك حجج قوية ومنطقية مفادها أن اقتصاديات التنمية (أكثر من أي فرع اقتصادي آخر) يجب أن يمزج بين الطابع الوضعي والمعياري على حد سواء: أولا، ينبغي أن يتبنى "تحليلا وضعيا Positive Analysis" للتحقق من الظواهر الجزئية والكلية بموضوعية أكثر قدر المستطاع–هذا يعني أن المفاهيم والنظريات والتقنيات المستخدمة لدراسة سلوك الجهات الفاعلة في ظروف وشروط أولية مختلفة يجب أن تكون خالية من القيم (المشاعر) قدر الإمكان. لكن مع ذلك، مثلها مثل الفيزياء الكمية قد يكون مبدأ Bohn-Heisenberg قابلا للتطبيق في الاقتصاد أيضا بمعنى أنه لا يُوجد واقع مستقل عن المراقب والأدوات المستخدمة في تشخيص ذلك الواقع. لقد أصبحت جميع النظريات (مثل الإطار النيوكلاسيكي التيار السائد) والتقنيات (مثل التجارب العشوائية المحكمة التي أصبحت المعيار الذهبي للجيل الحالي من الباحثين المستخدمة في تحليل ظاهرة التنمية) بمثابة عدسات تلتقط

الخصائص الأساسية للعالم الواقعي وكيفية عمله، إلا أنها تُشوه نوعا ما واقعية هذا العالم (من خلال افتراض تبسيط التعقيد والأمثلية والعقلانية).

في نفس الوقت، يلعب خبراء اقتصاد التنمية "دورا معياريا Normative Role "في محاولة التعبير عن مهام الرفاهية الاجتماعية في بيئات مختلفة تتوافق مع حالة تتميز بأعلى مستويات الرفاه وكيفية استدامتها عبر الزمن وفق الموارد المحدودة المتاحة: محاولة تحسين كيفية عمل العالم أو ما الذي ينبغي أن يكون عليه الحال في عالم مثالي... هذه مهمة صعبة للغاية ومثيرة للجدل. في كثير من النواحي، يُمكن لخبراء اقتصاد التنمية من خلال التحقيق في العواقب المحتملة لسيناريوهات السياسة البديلة أن يُساعدوا في تحديد تلك السيناريوهات التي تُوفر أعلى مستويات الرفاهية الممكنة للمجموعات قيد النظر-بهذا المعنى، يُصبح اقتصاد التنمية "ضمير علم الاقتصاد".

منذ منتصف القرن العشرين، كانت السمة الرئيسية لحقل اقتصاد التنمية متعدد التخصصات هي حدوث سلسلة تغيرات جوهرية فكرية في عملية التنمية، وقد انعكس هذا البحث عن مفاهيم جديدة للتنمية في حدوث تغييرات متزامنة في ممارسات التنمية. وبالتالي، ظهر الكثير من النقاش والجدل حول ماهية التنمية والعديد من وجهات النظر المتغيرة حول الاستراتيجيات الواجب اتباعها تبعا لهذا التعريف.

يعتمد اختيار وتبني استراتيجية التنمية – **مجموعة من السياسات المترابطة والمتسقة إلى حد ما أو الطرق العملية التي تتبعها الوكالات الدولية، الحكومات، المنظمات غير الحكومية و المجتمعية في محاولة تحفيز التغيير داخل بلدان و مناطق و قارات معينة**-على ثلاثة عناصر أساسية: (1) الأهداف (الغايات) الإنمائية السائدة المشتقة من النظرة السائدة وتعريف التنمية الاقتصادية؛ (2) الحالة المفاهيمية للفكر أو المجموعة الحالية لنظريات التنمية، الفرضيات، النماذج والتقنيات والتطبيقات التجريبية؛ (3) نظام البيانات الأساسي المتاح لتشخيص الموقف الحالي وقياس الأداء واختبار الفرضيات.

يُظهر الشكل 1 العلاقة الترابطية والاعتماد المتبادل بين (1) نظريات ونماذج التنمية؛ (2) الأهداف، (3) نظم البيانات وقياس الأداء و (4) سياسات ومؤسسات واستراتيجيات التنمية، على التوالي (على شكل أربعة مربعات متقابلة): عند أي وقت من الأوقات وفي أي فترة زمنية معينة، تكون هذه العناصر (المربعات) الأربعة مترابطة وتبادلية. وعلى هذا الأساس، يُمكن تعريف "نهج أو عقيدة التنمية Development Doctrine" أنها **"مجموعة من المبادئ والمعارف الناتجة عن التعقيد المترابط لهذه العناصر الأربعة المقبولة عموما من قبل مجتمع التنمية في ذلك الوقت"**.

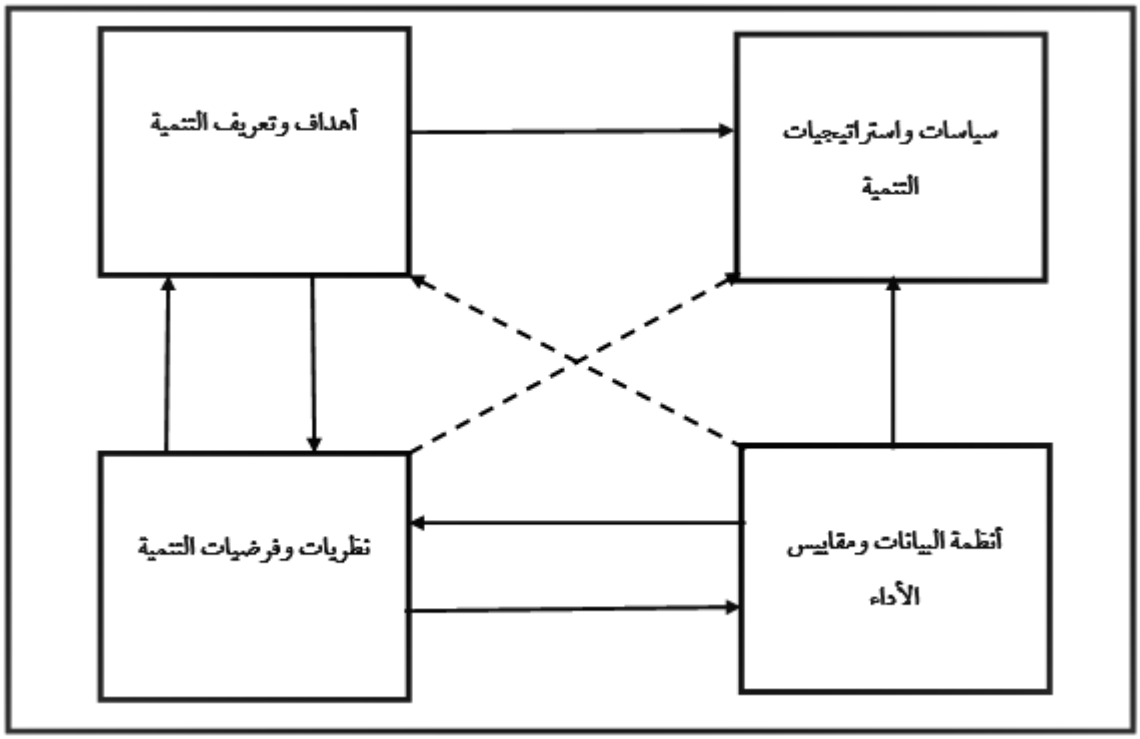

الشكل 1. نهج التنمية: العلاقات الترابطية.

من خلال الشكل، يتم تمثيل الحالة المفاهيمية للفكر التنموي الذي يضم نظريات وفرضيات ونماذج التنمية-**مجموعة من الافتراضات المنطقية تهدف لشرح كيف حدثت التنمية في الماضي و/ أو كيف ينبغي أن تحدث في المستقبل**-والتي تُؤثر وتتأثر بأهداف التنمية السائدة، لذا نجد الأسهم في اتجاهات متعاكسة تربط المربعين. وبالمثل، تتشكل أنظمة البيانات من مجموع النظريات والنماذج القائمة وتستخدم لاختبار فرضيات التنمية السائدة واستنباط فرضيات جديدة. أخيرا، يتم اختيار سياسات واستراتيجيات التنمية بشكل مشترك وتتحدد وتتأثر بالعناصر الثلاثة الأخرى – الأهداف، النظريات والبيانات (كما تُشير إليه الأسهم المقابلة).

يتم تطبيق الإطار التحليلي المقدم والموضح في الشكل 1 كوصف لحالة الفكر التي سادت في كل العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية (من الخمسينات حتى يومنا هذا)، ويسمح لنا بتسليط الضوء بشكل منهجي على المفهوم المتغير (المثير للجدل والمتنازع عليه) لعملية التنمية. هناك العديد من الطرق لتصنيف الفكر التنموي، ولعل أهمها نهج التسلسل التاريخي الأكثر شعبية لفحص نظرية التنمية عبر الزمن. لكن وعلى غير العادة، تم اختيار العقد الزمني (10 سنوات كمجال زمني) كأساس لتصنيف المساهمات النظرية في مجال اقتصاديات التنمية ذو طابع تاريخي وبشكل انتقائي: يتم تحديد أهم الاسهامات الفكرية في كل فئة من فئات الموضحة في الشكل 1 عند

فترة من الفترات الستة قيد النظر (وبالتالي يتم تقسيم هذه المحاضرة إلى ستة فصول). وعلى الرغم من أنني أدرك تمام الادراك أن اختيار هذه الإسهامات يعكس في النهاية تقييما شخصيا، إلا أنني حاولت جاهدا التعبير عن آراء إجماع مجتمع التنمية المهني وتطوره عبر الزمن.

يُحاول كل فصل من الفصول الستة أن يحدد العناصر الرئيسية التي تنتمي إلى المربعات الأربعة المترابطة عند كل فترة زمنية وبالأخص أهم المساهمات النظرية الفكرية السائدة أنذاك. وبمعنى أوسع، يُمكن القول أن العلاقات التبادلية بين الأهداف والنظريات والبيانات والاستراتيجيات تُشكل نهج التنمية السائد في فترة معينة. لكن مع ذلك، لابد من الإشارة أن النظريات المختلفة التي تم طرحها لا تخضع لمبدأ الديالكتيكية وفق التسلسل الزمني، بمعنى أنه لا يتم تجاهل النظريات والاستراتيجيات السابقة واستبدالها بالكامل بظهور أفكار جديدة حول التنمية، بل على العكس تميل هذه النظريات والاستراتيجيات إلى الاعتماد والتعايش مع بعضها البعض فيما يُمكن وصفه في بعض الأحيان بـ "الطريقة الملتوية: ميل نماذج العلوم الاجتماعية للتراكم بدل التلاشي" (Potter et al. 2018 :89). وفي التعامل مع التحديث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية ككل، يتسم مجال نظرية التنمية بالتغير التطوري لا الثوري وهناك أدلة على استمرار (تطور موازي) الأفكار في بعض الأوساط العلمية في فترات زمنية بدل التخلص منها في أوساط أخرى – وهذا ما سيتم التعرف عليه في هذه المحاضرات.

الغرض الرئيسي من هذه المحاضرات هو اقتراح طريقة مبتكرة ومفيدة تُبرز النمط المتسلسل والمتناسق لأهم التغيرات التطورية التي مرت بها نظريات واستراتيجيات التنمية الرائدة والتي ساهمت في تحسين فهمنا لكينونة عملية التنمية وكيفية تعزيزها في البلدان الأكثر تخلفا وفقرا.

تم تصميم هذه الدروس كمرجع يُستخدم لتدريس المقررات التعليمية للطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا في مقاييس التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الكلي، الاقتصاد السياسي، الاقتصاد الصناعي والاقتصاد الدولي من بين تخصصات أخرى، حيث يُفترض عبر الاطلاع على فصول هذه المحاضرات أن يكتسب الطلاب كفاءة ومعرفة معقولة حول نظرية التنمية واستخداماتها، وأن تُتيح لهم سهولة الوصول للمواد الحديثة على أمل أن يحفز هذا لديهم استخلاص العديد من الأفكار الجديدة.

يُتيح تسلسل قراءة الفصول للقارئ فهما منطقيا، سلسا وسهلا لتطور الفكر الاقتصادي في مجال نظرية التنمية، وينقله لمستويات متدرجة من التعقيد (من الأكثر سهولة إلى الأكثر تعقيدا) تزداد مع تغطية النصوص للنماذج الأكثر تطورا. ومن أجل الحفاظ على نمط منهجي ومنظم قدر المستطاع، أُجبرت على تقديم

الإسهامات الأكثر شيوعا وشهرة في مجال نظرية التنمية بالنظر لاستحالة (على الأقل صعوبة) إدراج كل الإسهامات النظرية التي أخذت نواحي وأبعاد متشعبة في مجال النمو، لذا حاولت تقديم نظريات تُعتبر "العمود الفقري" في أدبيات التنمية الاقتصادية السائدة.

لا يُوجد غذاء مجاني في الاقتصاد والنهج الذي نتبعه لا يخلو من التكاليف. في الوقت الحاضر، تتضمن المحاضرات أهم النماذج الأساسية المشهورة في أدبيات التنمية، لكن بالنظر للطبيعة الديناميكية لهذا المجال الذي يتغير باستمرار نأمل في توسيع الدروس لأبعاد عديدة خلال الأشهر والسنوات المُقبلة إن شاء الله. كما أرحب بأي ملاحظات وتعليقات حول هذه المحاضرات نظرا لأنه عمل بشري تُوجد فيه نقائص وأخطاء (غير مقصودة)، وقد تبدو بعض الأقسام غير واضحة بشكل تام للقارئ. إذا كان لديكم أي تعليقات أو اقتراحات على أي من هذه الأسطر، يُرجى إرسالها عبر البريد الإلكتروني على العنوان الوارد آخر هذه الكلمات.

أمين حواس

كلية الاقتصاد–جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)

(amine.haouas@univ-tiaret.dz)

الفصل الأول

فترة الخمسينات

أصبح "النمو الاقتصادي Economic Growth" الهدف والغاية الرئيسية للسياسة العامة في البلدان الأقل تقدما المستقلة حديثا لأنه يُجسد اعتقادا راسخا على نطاق واسع بأنه عن طريق النمو الاقتصادي والتحديث يُمكن القضاء على الازدواجية وما يرتبط بها من اللامساواة في الدخل والجانب الاجتماعي. كان يُعتقد أن الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى مكملة – إن لم يكن نتاج – لنمو الناتج الوطني الإجمالي (Gross National Product ,GNP)، لذا من الواضح أن نمو GNP كهدف و معيار للتنمية كان مرتبطا بشكل مباشر بالحالة المفاهيمية للفكر التنموي إبان الخمسينيات.

يتم النظر في المساهمات النظرية الرئيسية التي وجهت مجتمع التنمية خلال تلك الحقبة الزمنية في إطار قطاع واحد مُجمع يُشدد على دور الاستثمار في الأنشطة الحديثة (خصوصا الصناعة): تتضمن مجموعة أدوات خبراء اقتصاد التنمية في حقبة الخمسينات نظريات ومفاهيم مثل "الدفعة الكبرى" (Rosenstein-Rodan 1943)، "النمو المتوازن" (Nurkse 1953)، "الانطلاق نحو النمو المستدام" (Rostow 1956) و "أطروحة الحد الأدنى من الجهد الحرج" (Leibenstein 1957) (أنظر الشكل 1.1).

تشترك كل هذه الأفكار النظرية –بالإضافة إلى الإطار المرجع–في نظرتها المساوية للنمو بالتنمية واعتبار النمو في البلدان الأقل تقدما عملية متقطعة تتطلب حقنة كبيرة ومتميزة من الاستثمار. على سبيل المثال، أكدت نظرية "الدفعة الكبرى" على أهمية وفورات الحجم في المنشآت العامة والصناعات الأساسية، واعتمد مبدأ "الانطلاق" على نموذج Harrod-Domar الذي يؤكد أن بلوغ معدل نمو الدخل الوطني أعلى من معدل نمو السكان (حتى نحقق معدل نمو إيجابي لدخل الفرد) يتطلب توفير حد أدنى من نسبة الاستثمار إلى GNP وفق نسبة رأس المال إلى الناتج السائدة في الاقتصاد. في المقابل، دعت "أطروحة الجهد الأدنى الحرج" لحقن الاقتصاد بأحجام كبيرة ومنفصلة من الاستثمار لتحريك عملية تراكمية تُهيمن فيها قوى الدخل المحفزة للنمو على قوى الدخل المحفزة

للتباطؤ. أخيرا، شدد مفهوم "النمو المتوازن" على الاقتصاديات الخارجية المتأصلة في جانب الطلب للتوسع الذي يُعزز بشكل متزامن ومتبادل مجموعة كاملة من أنشطة الإنتاج التكميلية التي يتم دمجها لزيادة حجم السوق. بالرجوع إلى الماضي، يبدو أن التركيز على الاستثمار واسع النطاق في الخمسينات قد تأثر بشدة بنموذج و أداء الاتحاد السوفياتي الناجح نسبيا بين عامي 1928 و 1940، و يُوجد نفس التركيز أيضا على الدور الحاسم للاستثمار باعتباره المحرك الرئيسي للنمو في الأدبيات الخاصة بمعايير الاستثمار خلال فترة الخمسينات: تتمثل أهم المساهمات في (1) معيار "الإنتاج الحدي الاجتماعي" (Kahn 1951 and Chenery 1958) و (2) معيار" حصة الاستثمار الفردي الحدي" (Galenson and Leibenstein 1955) و (3) معيار "مساهمة النمو الحدية" (Eckstein 1957).

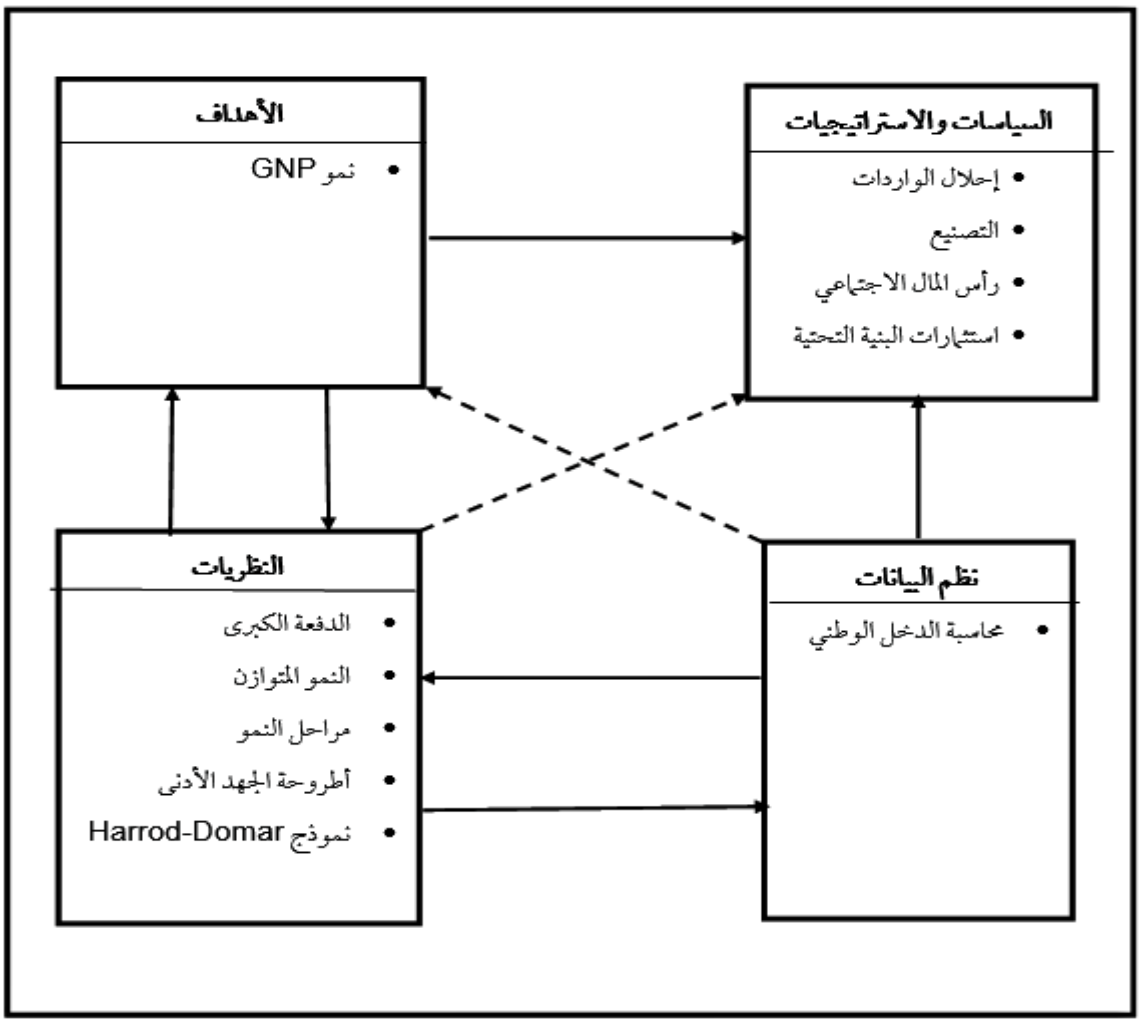

الشكل 1.1. نهج التنمية في الخمسينات.

في هذا الفصل، يتم فحص هذه النظريات التنموية الرائدة التي تم ابتكارها لتؤثر بشكل مباشر على السياسة العامة في البلدان الأقل تقدما. سنرى لاحقا تأثيرها على فكر العديد من الاقتصاديين لا يزال قويا على الرغم من الحاجة الدائمة لتحسين الإطار التحليلي لفكر التنمية.

1. الدفعة الكبرى Big Push

صاغ الاقتصادي النمساوي Paul Rosenstein-Rodan إحدى أوائل النظريات التي تُفسر كيف يُمكن لبلد ما تهيئة ظروفه لإحداث التقدم الاقتصادي من منطلق أن النمو والتنمية لا تنشأ من تلقاء نفسها. وبناء على البحث الذي أجراه خلال الحرب العالمية الثانية وبعد تحليل الهياكل الاقتصادية لعدد من أمم شرق وجنوب شرق أوروبا الفقيرة، خلص Rosenstein-Rodan إلى عديد الاستنتاجات التي أصبحت اللبنة الأساسية لمجال اقتصاديات التنمية الذي ظهر بعد الحرب.

ركز Rosenstein-Rodan جهوده على فهم "الإمكانات الخفية Hidden Potentials" للتنمية الاقتصادية في المناطق الأقل تقدما، حيث تمحور جل عمله على الاستفادة الممكن تحقيقها من العوائد المتزايدة عن طريق تأسيس مشاريع التصنيع الكبرى المخطط لها والتي تشمل عديد القطاعات الرئيسية للاقتصاد في آن واحد. يُمكن أن تُؤدي "دفعة كبرى" من الاستثمارات الصناعية المتزامنة إلى إطلاق ردة فعل متسلسلة من الحلقات الفاضلة والاستثمارات التكميلية التي تنتشر في اتجاهات عديدة داخل النظام الاقتصادي. ستُؤدي الاستثمارات واسعة النطاق في العديد من فروع الصناعة إلى خلق تفاعل تعاوني إيجابي بين هذه الفروع وعبر القطاعات. لقد رأى Rosenstein –Rodan أنه إذا أرادت البلدان الأقل تقدما البدء في عملية التنمية الاقتصادية، يجب على حكوماتها إحداث دفعة منسقة وجوهرية لخلق هيكل صناعي بالكامل بفعالية في شكل مشروع واحد ضخم ومتشابك للتغلب على الجمود المتأصل في الاقتصاد الراكد على عكس استراتيجية التدرج المحكوم عليها بالفشل.[1]

و في الوقت الذي تم التركيز فيه على الإمكانات الخفية للاستثمارات المستقبلية واسعة النطاق مع كل زيادة متتالية للاستثمار – التي تُمارس تأثيرا قويا و متزايدا على توسع الناتج بمعدل متصاعد، أكد Rosenstein-Rodan في الوقت ذاته على أن عدم إمكانية بلوغ هذه المكاسب المحتملة في إطار سوق بحت المرجع أو ذاتي

[1] - الوضع أشبه بسيارة عالقة في الثلج: لن تتحرك مع زيادة الضغط تدريجيا، إنها بحاجة إلى دفعة كبيرة وقوية...ان اقلاع بلد ما نحو تحقيق نمو مستدام ذاتي أشبه بإقلاع طائرة من على الأرض ... هناك سرعة زمنية حاسمة يجب على الطائرة بلوغها حتى تحلق في السماء.

التنظيم: من غير الممكن أن يستثمر رواد الأعمال ما يكفي لدفع اقتصاد أقل تقدما إلى الأمام بأقصى معدل محتمل، لأنه في إطار حسابات "الربح- الخسارة" سيكون الإطار المرجعي لرجال الأعمال محدودا للغاية- لا يهتم منتجو الحديد و الصلب الذين يحققون أقصى قدر من الربح فيما إذا كانت استثماراتهم الخاصة كبيرة بما فيه الكفاية ستُؤدي لظهور استثمارات أخرى و إحداث تقدم تقني في قطاع المعادن الذي يجعل هذه الصناعة أكثر ربحية. لا يأخذ صناع القرار الخواص في صناعة الحديد والصلب في الاعتبار تأثير الروابط الخلفية التي قد تُثيرها تدابير الاستثمار في صناعة الصلب لأن هذه الشركات لا يُمكنها الاستفادة (بشكل مباشر) من هذه الصناعات العرضية أو حتى حساب احتمال ظهور أو نجاح هذه الشركات المرتبطة بها.

باستخدام مصطلحات Rosenstein-Rodan، لا يُمكن لصناعة الصلب تقدير الفوائد المحتملة المستقبلية التي يُمكن كسبها في قطاعات أخرى خارجة عن نطاق أعمالهم وبالتالي لا تُؤخذ هذه الآثار في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بهم. وبسبب فشل المعلومات والتقدير، ستقود قرارات السوق الاستثمارات إلى مستوى دون الأمثلي من وجهة نظر المجتمع ككل. لقد كان Rosenstein-Rodan مقتنعا أن العديد من هذه الإمكانات الخفية لتوسيع الإنتاج في الاقتصاديات الأقل تقدما لم تُستغل بعد بسبب عدم قدرة اقتصاد السوق على تنسيق العديد من قرارات الاستثمار المتزامنة الواجب اتخاذها. حقيقة تُصور أفكار Rosenstein-Rodan أن السوق في حد ذاته غير قادر على التنسيق المناسب لجميع الأنشطة الاستثمارية المطلوبة لضمان التصنيع، لذا هناك حاجة إلى مصادر خارجية للاستثمار الرأسمالي لإحداث انطلاقة نحو تحقيق نمو مستدام.

لا تحدث التنمية الاقتصادية لأن آليات القطاع الخاص القائمة من المجتمعات الأقل تقدما تؤدي إلى اتخاذ قرار اقتصادي دون المستوى الأمثلي، وبالتالي هناك حاجة للمزيد من الاستثمار في العديد من الأماكن في آن واحد من أجل تحويل الاقتصاد بعيدا عن فخ توازني ذات مستوى منخفض ونحو نمو مستدام وسريع. تتمثل أهمية هذه العملية في توفير رأس المال الاجتماعي العام أو البنية التحتية الاجتماعية: الطرق، الجسور، أنظمة الاتصالات، المستشفيات، المدارس، المرافق الصحية، الطاقة.... وما إلى ذلك والتي تُولد فوائد خارجية إيجابية للمجتمع ككل.

" لن تُؤدي آلية السوق وحدها إلى خلق رأس المال الاجتماعي العام الذي يُشكل عادة 30 إلى 35 بالمئة من اجمالي الاستثمار. يجب أن تتم رعايته أو التخطيط له أو برمجته (عادة عن طريق الاستثمار العام). للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية (بسبب عدم القابلية للتجزئة) يتطلب بلوغ المشروع "الحجم الأمثل" عن طريق التخطيط المتزامن للعديد من الصناعات التكميلية" (Rosenstein-Rodan 1984 :209).

على سبيل المثال، إذا تم بناء مدارس خاصة بدافع الربح ستكون متاحة فقط لأبناء أولئك القادرين على دفع المصاريف المدرسية، في المقابل من غير المرجح أن يكتسب الأطفال الأذكياء والطموحين من الأسر الفقيرة المهارات اللازمة وبالتالي تكون القوى العاملة في المجتمع تحت المستوى الكافي وتعمل دون إمكاناتها نتيجة لذلك. قد لا تتحقق الإمكانات الخفية للقوى العاملة المستقبلية إذا تُرك للسوق توفير رأس المال الاجتماعي العام مثل المدارس– هذا هو الإطار الذي استخدمه Rosenstein-Rodan وآخرون عندما جادلوا أن آلية السوق لن تخلق رأس المال الاجتماعي العام بشكل كاف. في هذا الجانب، يُظهر نموذج الدفعة الكبرى كيف لوجود مظاهر فشل التنسيق (السوق) أن يُؤدي للحاجة إلى جهد متضافر على نطاق الاقتصاد كله ربما تقوده السياسة العامة لبدء عملية التنمية الاقتصادية طويلة المدى أو تسريعها–بعبارة أخرى، تعمل مشاكل فشل التنسيق ضد التصنيع الناجح.

من حيث تسلسل قرارات الاستثمار، أعطى Rosenstein-Rodan الأولوية لرأس المال الاجتماعي العام باعتباره هبة أولية أساسية – وإن كان على البلدان أن تُنشئه بالفعل: رأس المال الاجتماعي العام ليس هبة أولية بنفس معنى الأرض مثلا:

" بسبب عدم قابلية التجزئة ولأن خدمات رأس المال الاجتماعي العام لا يُمكن استيرادها، يجب أن يسبق الاستثمار الأولي المرتفع في رأس المال الاجتماعي أو يكون معروفا بالتأكيد أنه متاح من أجل تمهيد الطريق أمام المزيد من الاستثمارات الإنتاجية المباشرة بشكل أسرع" (Rosenstein-Rodan 1976 :635)

إن فكرة Rosenstein-Rodan حول الحاجة لخلق "دفعة كبيرة" للاستثمار بشكل متزامن في عدد من فروع الصناعة وتأكيده على رأس المال الاجتماعي العام باعتباره أساسيا لنجاح مشروع التنمية في البلدان الأقل تقدما هي أشهر مساهماته الفكرية في أدبيات التنمية، لكنها ليست كل ما قاله عن عملية التنمية. وتلخيصا لمساهماته الخاصة في مجال اقتصاديات التنمية، إدعى Rosenstein-Rodan أنه قام بأربعة ابتكارات:

أولا، شدد على البطالة المقنعة أو العمال في مجال الزراعة الذين يحصلون على أجر منخفض جدا أو بدون أجر والذين ينتج عن جهودهم زيادة طفيفة نسبيا في إجمالي الناتج (أي إنتاجيتهم الحدية للعمل تُساوي الصفر). يُمكن استغلال خدمات عملهم لخلق رأس المال الاجتماعي الضروري للتنمية دون تقليل الناتج في الاقتصاد.

ثانيا، بالتأكيد على الشروط التكميلية والاقتصاديات الخارجية للاستثمارات المتميزة، أثبت Rosenstein-Rodan أن الاستثمارات واسعة النطاق يُمكن أن يكون لها تأثير على النمو الاقتصادي العام أكبر مما هو متوقع بناء على حسابات أصحاب المشاريع الفردية وحدها: من الضروري مراعاة التأثيرات الخارجية الإيجابية لاستثمار ما

على استثمارات أخرى وإمكانية زيادة العوائد من الوحدات المتتالية للاستثمار. ومع ذلك، من أجل تحقيق هذه الآثار الصدفية، من الواجب تطبيق التخطيط الاقتصادي-يجب استهداف الصناعات الرئيسية أو الفروع الصناعية للتوسع ويتعين دعم استثماراتها الأولية إذا كانت هناك رغبة في تأسيسها.

كان ابتكار Rosenstein-Rodan الثالث تركيزه على رأس المال الاجتماعي العام، حيث يرى أن مثل هذه الاستثمارات تقلل تكاليف صناعات أخرى ويجب أن تسبق التوسع في استثمار تصنيع السلع الاستهلاكية إذا كان لهذه الأخيرة أن تنجح-وهي وجهة نظر تدعمها الأبحاث الحديثة في نماذج النمو الداخلي وتشخيص النمو. التأكيد هنا أن نجاح شركة أو صناعة ما لا يعتمد كليا على أفعالها الخاصة والبيئة التي تعمل فيها فقط بل أيضا على أعمال شركات أو صناعات أخرى، ويعتمد نجاح شركة أو صناعة ما كذلك على البنية التحتية المتاحة والإطار التنظيمي والسلع العامة الأخرى في الاقتصاد.

ورابعا، يُمكن أن تُؤدي "دفعة كبيرة" للاستثمار في اقتصاد ما لظهور اقتصاديات خارجية تكنولوجية-ممثلة بتدريب القوى العاملة. في الواقع، يُمكن أن يُسهم التصنيع واسع النطاق في خلق مستوى مفيد اجتماعيا لتدريب العمال الذي من شأنه نشر الآثار نحو قطاعات أخرى عبر الاقتصاد، على عكس التنمية المدفوعة بالسوق فقط التي لن تُمارس نفس التأثير أو على الأقل سيُؤدي الاعتماد على السوق إلى خلق كميات اجتماعية دون المستوى الأمثل لتدريب العمال- مرة أخرى، لأن أي صاحب عمل فردي لن يكون قادرا على تخصيص الزيادات في الدخل الناتجة عن المهارات الجديدة خاصة إذا انتقل العامل إلى صاحب عمل آخر (يُقدم أجرا أعلى) و بالتالي لا يُوجد حافز للقيام بأي استثمار للاستفادة من زيادة مستوى مهارة العامل. [2]ومع ذلك، في إطار نهج الدفعة الكبرى يُمكن تمويل تدريب العمال كجزء من خطة تنموية عامة أكثر: يُمكن للحكومة تطبيق خطة اقتصادية ذات أفق زمني أطول تُحدد خلالها الاحتياجات التدريبية لمجمع صناعي بأكمله وأن تحسب الربحية الاجتماعية لأي استثمار في النفقات التعليمية الإضافية وتدريب العمال. حقيقة، سبق فكر Rosenstein-Rodan عصره في ادعائه أن الحفاظ على التدريب المناسب للعمل له نفس الأهمية أو ربما أكبر من تراكم رأس المال في عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية.

أخيرا، أصبحت حجج Rosenstein-Rodan جزءا رئيسيا في الطريقة التي فكر فيها اقتصاديو التنمية حول مشاكل التنمية في الخمسينات والستينات واستمروا في تدريسها في مقررات التنمية، إلا أن هذا النهج ظهر بشكل رسمي وأكثر وضوحا بعد نشر ورقة Murphy and Vishny (1989). وترجع جاذبيتها مؤخرا جزئيا

[2] - لا يدفع صاحب المشروع الأول الذي يتوقع هذا الاحتمال وبالتالي لا يُوجد هناك برامج التدريب – لا أحد مُدرب وعليه لا يُمكن البدء بالتصنيع.

إلى قدرتها على تفسير نجاح اقتصاديات معجزة شرق آسيا لاسيما كوريا الجنوبية: وتتمثل إحدى قيم استخدام النموذج الرسمي في الحصول على فكرة أوضح عن الوقت الذي تكون فيه الحاجة إلى التنسيق. لاحقا، تم تبسيط هذا النهج بنشر Paul Krugman – الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2008 – كتاب " التنمية، الجغرافيا والنظرية الاقتصادية" والذي أصبح النموذج الكلاسيكي للنظريات التنموية الجديدة لفشل التنسيق في حقبة التسعينات.

2. النمو المتوازن Balanced Growth

تحظى عقيدة " النمو المتوازن " بمناصرين كثر كل يُفسرها بطريقته الخاصة. بالنسبة للبعض، قد تعني الاستثمار في قطاع أو صناعة متخلفة لجعلها بنفس مستوى قطاعات أو صناعات أخرى، بالنسبة لآخرين يُمثل النمو المتوازن تطبيق استثمارات بشكل متزامن في جميع القطاعات أو الصناعات، أما للبعض الآخر تعني ذلك التطوير المتوازن للصناعة والزراعة: كل هذا يعني أن النمو المتوازن يتطلب حدوث توازن بين صناعات السلع الاستهلاكية المختلفة وتوازنا بين صناعات السلع الاستهلاكية والرأسمالية، كما تعني ضمنيا أيضا التوازن بين الصناعة والزراعة، وتوازنا بين القطاع المحلي وقطاع التصدير. عموما، تنص نظرية النمو المتوازن أنه يجب إحداث تطوير متزامن ومتناغم لقطاعات مختلفة في الاقتصاد بحيث تنمو كل القطاعات في انسجام وتناغم.

أكد الاقتصادي الفنلندي Ragnar Nurkse مثله مثل Rosenstein-Rodan الحاجة إلى زيادة منسقة لمقدار رأس المال المستخدم في مجموعة واسعة من الصناعات لبلوغ مستوى العتبة الحرجة للتصنيع، ووافق Nurkse على أن الحقن الهائل للتكنولوجيا الجديدة، الآلات الجديدة وعمليات الإنتاج الجديدة المنتشرة عبر مجموعة واسعة من القطاعات الصناعية هي المفتاح لإشعال عملية التنمية في البلدان الأقل تقدما. [3]

يبدو أن النهج الذي قدمه Nurkse لكيفية الشروع في النمو الاقتصادي السريع يتناقض بشكل صريح مع المذهب المسلم به آنذاك في نظرية التجارة التي تنص على أنه بهدف تعزيز التقدم التكنولوجي وتوفير الأموال لتراكم رأس المال، ينبغي على البلدان الأقل تقدما التركيز على زيادة صادراتها من المنتجات الاستوائية أو الأولية أو المنتجات التي تتمتع فيها هذه البلدان بميزة نسبية. من وجهة نظر Nurkse، من المرجح أن تُؤدي هذه الوصفة المعيارية لتسريع النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة إلى نتائج ضعيفة لسببين أساسيين. أولا، أكد Nurkse أن

[3] - كان Rosenstein-Rodan أول من دافع عن نظرية النمو المتوازن لكن دون الإشارة اليها بشكل صريح في مقالته عام 1943.

الطلب العالمي على المنتجات الاستوائية والأولية في المستقبل سيكون محدودا وبطيء التوسع، ومع زيادة العرض في ظل هذه الظروف سيُؤدي لخفض سعر السوق مما يعني أن إجمالي الإيرادات المتحصل عليها (سعر الوحدة مضروبا بالكمية المباعة في السوق العالمي) بعد زيادة العرض سيكون أقل من دخل الصادرات قبل زيادة مثل هذه الأحجام من الصادرات.[4] لم يكرس Nurkse نفسه طويلا لإثبات هذه النقطة، لكنه استخدم هذه البصيرة كافتراض عملي قائم على النمط الضعيف لأسعار الصادرات الأولية التقليدية من البلدان الأقل تقدما التي لاحظها في النصف الأول من القرن العشرين. وبسبب هذا الانقسام مع وجهة النظر الأصولية القائلة بأن المناطق الاستعمارية وما بعد الاستعمارية التي تتمتع بميزة نسبية في المنتجات الاستوائية وصادرات المواد الأولية التي يُمكن استغلالها بشكل أكبر من خلال سياسة اقتصادية أكثر طموحا وعملية لتوسيع الصادرات، تم تصنيف Nurkse أنه "متشائم اتجاه التصدير".

وكان السبب الثاني لرفضه نهج التنمية بقيادة الصادرات قائما على تفسير Nurkse للميل نحو الاستيراد. في النظرية الأصولية للتجارة، من المفترض أن بلدا متخلفا ما لديه قدرة تصدير المنتجات الاستوائية و/ أو المنتجات الأولية ويستخدم الدخل المكتسب لاستيراد الآلات، المعدات، السلع الاستهلاكية والمصنعة بهدف الاستهلاك المحلي–سيتحقق التوازن التجاري (أي تعادل قيمة الواردات مع قيمة الصادرات) على الأقل خلال فترة زمنية متوسطة. لتحدي الافتراضات الأصولية، استخدم Nurkse نظرية اجتماعية نفسية تشرح سبب استمرار ارتفاع الاستهلاك مع ارتفاع الدخل: تفترض هذه النظرية أن بعض "الرغبات" ليست فطرية بل يتم انشاؤها اجتماعيا، حيث تُشكل بعض المنتجات الجديدة مظهرا من المظاهر الاجتماعية لأنها تُستهلك من قبل متلقي أعلى الدخول في المجتمع، وتمنح هذه السلع مكانة اجتماعية تكون محل بحث من قبل آخرين ذوي دخل منخفض رغبة في محاكاتها. اعتقد Nurkse أن المناطق الأقل تقدما ستكون معرضة بشدة للتأثيرات الضارة لتأثيرات المظاهر الدولية: سينفق المستهلكون ذوي الدخل المرتفع بشكل غير عادي على المنتجات الفاخرة المستوردة لمواكبة نمط معيشة البلدان الأكثر ثراءا. ونتيجة لذلك، لن يكون هناك تحيز صعودي تجاه الواردات خصوصا السلع الاستهلاكية فحسب، بل نقص المعروض المحدود بالفعل من مدخرات البلدان الأقل تقدما الذي ربما كان من الأجدر توجيهه نحو تكوين رأس المال المحلي الضروري والذي ينخفض مع زيادة حصة الاستهلاك في الدخل

[4] – لا يعتبر Nurkse التوسع في الصادرات استراتيجية واعدة للتنمية لأن مرونة الطلب السعرية (النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة مقسومة على النسبة المئوية للتغير في السعر) لصادرات البلدان الأقل تقدما في الغالب تُساوي أقل من الواحد، مما يُقلل عائدات التصدير مع زيادة الحجم.

الوطني الإجمالي. علاوة على ذلك، من شأن دافع إظهار الحالة الاجتماعية من خلال استيراد السلع الفاخرة أن يحد قدرة الاقتصاد على شراء الآلات المستوردة للصناعة، حيث يتنافس شكلا الطلب على النقد الأجنبي لمخزون محدود من العملات الأجنبية المكتسبة من الصادرات المواد الأولية.

وفق Nurkse، تُعتبر المناطق الأقل تقدما فقيرة أو تعيش حلقات مفرغة من الفقر تُعيق عملية التنمية الاقتصادية فيها لأن نصيب العامل من الإنتاجية (أو الإنتاجية) منخفض وذلك بسبب مستويات الادخار جد المنخفضة كما يُشير إليه نموذج Solow للنمو الاقتصادي. ومع وجود قدرة ضعيفة للادخار سيكون مستوى الاستثمار منخفضا بالضرورة، وبالتالي وجود مقدار متواضع فقط من المعدات الرأسمالية المتاح لكل عامل وستكون النتيجة النهائية بلوغ مستوى منخفض من دخل الفرد لأن كمية الناتج لكل عامل تكون منخفضة. حسب رأي Nurkse، لن تُؤدي الزيادات الإضافية الصغيرة من تكوين رأس المال إلى حل المشكلة ويرى أن النهج القائم على السوق من المرجح أن يفشل لأن أي شركة أو صناعة فردية تُحاول رفع مستوى إنتاجها عن طريق زيادة الاستثمار الرأسمالي الفردي ستُواجه خطر عدم العثور على سوق لمنتجاتها (صغر حجم السوق) بسبب انخفاض متوسط مستوى الدخل الإجمالي. بدلا من ذلك، أكد Nurkse أن بمحاولة حل مشكلة التخلف عن طريق التوسع في جانب العرض وحده (أي توسع القدرة الإنتاجية)، سيواجه الاقتصاد خطر محدودية (نقص) الطلب على الإنتاج الجديد الذي بدوره يُعطل محاولة دفع الاقتصاد إلى الأمام.

كان الحل الوحيد الذي تنبأ به Nurkse (كما فعل Rosenstein-Rodan) هو تفعيل "النمو المتوازن": ستُقابل الزيادات الكبيرة في جانب العرض التي تجتاح عددا كبيرا من القطاعات الصناعية في الوقت نفسه زيادات واسعة النطاق في جانب الطلب ناتجة عن نفس التوسع. ويتأتى التحفيز الأساسي في جانب الطلب عن طريق الصناعات التي تتوسع نتيجة برامج الاستثمار الشامل والمتوازن: تحتاج الصناعات المزيد من المدخلات من المواد الخام والمنتجات الوسيطية أو شبه المصنعة والعمالة، وسيُؤدي شراء المدخلات إلى خلق دخل لمورديهم ثم يتم تحويل هذا الدخل إلى توسيع إضافي للطلب من قبل الشركات الأخرى الذين يشترون مجموعة متزايدة من السلع المحلية المتاحة. لكن هذا التوسع واسع النطاق لا يُمكن أن يحدث إلا إذا كان الجهد الأولي في التنمية "متوزانا" – أي فقط إذا تم تنسيق زيادات جانب العرض مع زيادات متزامنة في جانب الطلب عبر الاقتصاد.

" إن السبيل الوحيد للخروج من المأزق هو تطبيق رأس المال بشكل متزامن لحد كبير على مجموعة واسعة من الصناعات المختلفة. أنه الهروب من الطريق المسدود والنتيجة توسيع شامل للسوق. يُصبح الأشخاص الذين يعملون بأدوات أكثر وأفضل في عدد من

المشاريع التكميلية زبائن لبعضهم البعض. معظم الصناعات التي تُلبي احتياجات الاستهلاك الشامل مكملة بمعنى أنها تُوفر سوقا وتُدعم بعضها البعض. تعتمد قضية " النمو المتوازن" على الحاجة إلى " نظام غذائي متوازن" " (Nurkse 1957 :28).

تتطلب فكرة النمو المتوازن إحداث توازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد خلال عملية النمو الاقتصادي، ويجب أن يكون هناك توازن مناسب بين الاستثمار في الزراعة والصناعة لأنهما نشاطان متكاملان: يتطلب زيادة الإنتاج الصناعي زيادة في الإنتاج الزراعي، وإذا زادت العمالة في القطاعات الصناعية ستُؤدي لزيادة الطلب على المواد الغذائية لذا وجب رفع الإمدادات الغذائية، وبالمثل يجب أن ترتفع إمدادات المواد الخام مع توسع القطاع الصناعي. بشكل حتمي يجب أن يتطور القطاع الزراعي إلى جانب القطاع الصناعي وإلا سيحدث التضخم. المطلوب أيضا حدوث توازن بين القطاع المحلي وقطاع التصدير حيث تُعتبر عائدات التصدير مصدرا مهما للتنمية: ترتفع الواردات مع توسع الإنتاج والعمالة، والتجارة المحلية نفسها تتطلب زيادة الواردات من المواد والمعدات اللازمة. لدفع مقابل هذه الواردات المتزايدة والسماح للصادرات بتمويل التنمية قدر الإمكان، لا يُمكن للبلد توسيع تجارته المحلية على حساب تجارته الخارجية، لذا يجب أن ينمو القطاع المحلي بشكل متوازن مع القطاع الأجنبي.

على الرغم أن نظرية Nurkse للنمو المتوازن شبيهة جدا في العديد من النواحي لنظرية الدفعة الكبرى من قبل Rosenstein-Rodan، إلا أن عمل Nurkse لم يكن مجرد تكرار: أولا، أدرك Nurkse أن العديد من الأنشطة اللازمة لبدء عملية التنمية لديها نتائج اجتماعية أعلى من العوائد الخاصة وبالتالي لن تكون متاحة بدون التدخل الحكومي، لكنه في المقابل لم يُؤيد فكرة التخطيط الذي وضعه Rosenstein-Rodan، ولم يكن منهجه منفتحا على فكرة هيمنة القطاع العام أو الدولة – كنقد يُمكن توجيهه إلى Rosenstein-Rodan. بدلا من ذلك، يرى Nurkse أن السياسات المالية الديناميكية يُمكن أن يكون لها تأثير إيجابي للغاية على آفاق التنمية دون مشاركة الحكومة على نطاق واسع في قرارات الإنتاج أو مشاريع التخطيط واسعة النطاق. على وجه التحديد، يُدافع Nurkse على فكرة "المدخرات القسرية" من خلال زيادة الضرائب على متلقي الدخل الأعلى لتعويض النقص في المدخرات الخاصة عبر تعبئة المدخرات العامة، وبالتالي يُمكن للحكومة قمع مستوى الاستهلاك كنسبة من الدخل الوطني وزيادة مستوى الادخار الإجمالي. بعد ذلك، يُمكن تخصيص الأموال الاستثمارية نحو القطاعات الصناعية الواعدة عن طريق بنوك التنمية التي تُديرها الحكومة والمصممة لتحديد وتشجيع التصنيع في القطاع الخاص أو عبر بنوك القطاع الخاص.

يتم تشجيع الصناعات على زيادة تكوين رأس المال ورفع إنتاجيتها وذلك بسبب توفر القروض من بنوك التنمية وبسبب آثار حماية الصناعات الناشئة، حيث سترفع الحكومة الرسوم الجمركية على الواردات المصنعة رخيصة الثمن من البلدان المتقدمة التي قد تُنافس منتجات الشركات المحلية الجديدة. وبالتالي، سيتم معالجة كل من عوامل العرض والطلب: يُؤدي توسيع المعروض من الادخار إلى زيادة المعروض من الناتج المحلي المتاح عن طريق تكوين رأس المال المعزز، في الوقت نفسه يتم إنشاء سوق للسلع المنتجة محليا لأن الواردات المنافسة المحتملة يتم إزاحتها عن طريق التعريفات الجمركية لصالح شراء السلع المنتجة محليا بأسعار منخفضة، وهي استراتيجية أصبحت تُعرف فيما بعد بـ "التصنيع الموجه لإحلال الواردات Import Substitution Industrialization". مثل Rosenstein-Rodan، آمن Nurkse بقوة أن المناطق الأقل تقدما تملك إمكانات خفية لتحقيق أكبر تقدم: تحتاج موارد المجتمع ومواهبه إلى التنسيق والتحرير.

3. مراحل النمو Stages of Growth

أكثر الدعاة والمدافعين عن التقليد النظري الطويل لنظرية مراحل النمو هو المؤرخ الاقتصادي الأمريكي Walt Whitman Rostow. [5] يدعي Rostow إمكانية تحقيق الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التنمية عبر سلسلة من الخطوات أو المراحل التي يجب على جميع البلدان تخطيها. ومثل Karl Marx، كان سعي Rostow تقديم نظرية عالمية بديلة تُفسر التاريخ كما عبر عنه في مقدمة كتابه "مراحل النمو الاقتصادي: البيان غير الشيوعي"

" هذا الكتاب يقدم وسيلة تأريخ اقتصادي لتعميم امتداد التاريخ الحديث...من الممكن تصنيف كل المجتمعات على أساس بعدها الاقتصادي ضمن واحدة من خمس الفئات: المجتمع التقليدي، الشروط المسبقة للانطلاق نحو النمو المستدام، مرحلة الإقلاع، الدفع نحو النضج وعصر الاستهلاك الكبير... هذه المراحل ليست بالضرورة وصفية وهي ليست مجرد وسيلة لتعميم بعض المشاهد الواقعية حول تسلسل عملية التنمية للمجتمعات الحديثة... إنها تُشكل في نهاية المطاف نظرية للنمو الاقتصادي وفي العموم نظرية تُفسر التاريخ الحديث ككل" (Rostow 1961:3).

يعتقد Rostow أن جميع الأمم تمر بخمس مراحل: المجتمع التقليدي، الشروط المسبقة للإقلاع، مرحلة الإقلاع، الدفع نحو النضج وعصر الاستهلاك الكبير، ويرى Rostow أن البلدان المتقدمة حاليا قد مرت بالفعل

[5] - هناك تاريخ طويل لدراسة "مراحل النمو" يُمكن ايجاده في نظريات التنوير المختلفة التي تُفسر التقدم البشري، في المدرسة الألمانية للاقتصاد التاريخي، في نظرية Marx لأنماط الإنتاج وفي مدارس أخرى للفكر بما في ذلك نظريات Friedrich List، Bruno Hildebrand، Karl Bucher، Gustav Schmoller، Werner Sombart و Henri Pirenne.

على مرحلة الإقلاع نحو النمو المستدام وأن البلدان المتخلفة حاليا مازالت سواء في المجتمع التقليدي أو مرحلة الشروط المسبقة وينبغي عليها اتباع مجموعة من قواعد التنمية للإقلاع بدورها نحو نمو ذاتي مستدام. لقد بنى Rostow تحليله النظري على تاريخ بريطانيا كما فعل Marx واستخدم إطارا علميا يعرفه جيدا معظم الاقتصاديين وعلماء الاجتماع: بدت حجته منطقية ومعقولة للكثيرين لأنها كانت راسخة جدا في الديناميكية التاريخية، ليس فقط لأنها مناسبة تماما لتفسير التجربة البريطانية التي كانت منذ فترة طويلة الأساس لتعميمات لا حصر لها في الاقتصاد، بل لأن العديد من الاقتصاديين لم يكونوا جاهزين بعد لفهم التاريخ الاقتصادي للمناطق الأقل تقدما. وبالتالي، يتوافق النموذج الذي قدمه Rostow بشكل عام مع ما يعرفه العديد من الاقتصاديين أو على الأقل ما يعتقدون أنه صحيح.

المرحلة الأولى. المجتمع التقليدي *Traditional Society*: في تحديده للمرحلة الأولى من التطور التاريخي والاقتصادي، كان Rostow غامضا إلى حد ما. لقد شبه Rostow المجتمع التقليدي بمجتمع أوروبا في العصور الوسطى وعلى نطاق واسع مع أي مجتمع وُجد قبل Isaac Newton: أي مجتمع ما قبل الثورة العلمية.[6]لقد حدث تقدم علمي من وقت لآخر لكن لم تكن هناك آلية منهجية أدت لإدخال المعرفة العلمية ضمن عملية الإنتاج على أساس مستمر: كانت دوال الإنتاج (مزيج عوامل الإنتاج) تعمل على أساس العلوم ما قبل النيوتنية، التكنولوجيا البدائية والمواقف الروحية اتجاه العالم المادي. تضع هذه الدوال سقف حد أدنى للإنتاجية والاقتصاديات المحدودة على المستوى الزراعي – النشاط المهمين في المجتمع التقليدي. ويتميز المجتمع التقليدي بهيكل اجتماعي هرمي جامد (ليس هناك مجال للتنقل الاجتماعي) يُسيطر فيه ملاك الأراضي على السلطة السياسية، ويلعبون دورا مهيمنا في تحديد القوة السياسية والاقتصادية. كما تم اشتقاق نظم القيم من "القدرية طويلة الآجل" الذي سيطر على مواقف وثقافة المجتمع التقليدي. وعلى الرغم من محاولة Rostow اقتراح نظرية عامة للمراحل التاريخية، لكن يبدو أن رسمه للمجتمع التقليدي يُناسب فقط وصف أوروبا قبل القرن السادس عشر خلال الفترة الاقطاعية. لقد اعترف Rostow أنه بوضع مجتمعات مختلفة ومتغيرة بشكل لانهائي في فئة واحدة (على سبيل المثال استراليا الأصلية في نفس فئة روما الكلاسيكية أو الصين) غير منطقي ولا يُمكن قول الشيء الكثير،

[6] - صاغ Newton حساب التفاضل والتكامل وقانون الجاذبية، وبعد Newton اعتقد الأفراد أن "العالم الخارجي كان خاضعا لبعض القوانين المعروفة وقادرا بشكل منهجي على التلاعب المنتج" (Rostow 1961: 4).

لكنه برر هذا الخلط التاريخي باعتباره ضروريا لتوضيح الطريق للوصول إلى موضوعه الرئيسي "المجتمعات ما بعد التقليدية" أين يتم تغيير كل الخصائص الرئيسية للمجتمع التقليدي للسماح بالنمو المنتظم (Rostow 1960 :6).

المرحلة الثانية. الشروط المسبقة للإقلاع *Preconditions for Take off*: بعد وصفه الموجز للمجتمع التقليدي، انتقل Rostow إلى المرحلة الثانية وهي الشروط المسبقة للإقلاع. في هذه المرحلة، تحدث عمليتين أساسيتين: بداية التدمير الشامل لمعالم المجتمع التقليدي، وجمع القوى المجتمعية التي ستدفعها للأمام في مرحلة الإقلاع اللاحقة. ظهرت هذه الشروط المسبقة في أوروبا الغربية أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر حيث تمت ترجمة رؤى العلوم الحديثة إلى وظائف إنتاج جديدة في الزراعة والصناعة (على سبيل المثال المزيد من الآلات على نقيض العمل اليدوي أو الحيواني) في بيئة أصبحت ديناميكية عن طريق التوسع الدولي. وبفضل جغرافيتها المواتية (موقعها قبالة ساحل أوروبا الغربية) وإمكانياتها التجارية المناسبة وهيكل سياسي موات، كانت بريطانيا أول بلد يُحقق هذه الشروط المسبقة. في أماكن أخرى، لم تنشأ هذه الظروف ذاتيا (داخل المجتمع) بل خارجيا عبر التطفل أو محاكاة أو التعرض للاحتلال من قبل المجتمعات الأكثر تقدما–حفزت هذه التأثيرات الخارجية على البدء أو التسريع بتدمير المجتمع التقليدي. وتشمل القوى المجتمعية الضرورية لإحداث الإقلاع وتأسيس بنية صناعية مستدامة تلك التغييرات الجذرية غير الصناعية من خلال (1) زيادة الاستثمار في وسائل النقل (والبنية التحتية) لتوسيع السوق وتخصص الإنتاج، (2) ثورة في الزراعة لإطعام سكان المناطق الحضرية المتزايد، (3) توسيع الواردات بما في ذلك رأس المال الممولة عن طريق تصدير الموارد الطبيعية، و (4) التوسع النموذجي في قطاع التعليم والصحة. تتطلب أيضا هذه التغييرات إلى جانب زيادة تكوين رأس المال برفع حجم الاستثمار، ظهور أشكال جديدة من رجال الأعمال والمديرين في القطاعين العام والخاص، ظهور البنوك ونخب سياسية مهتمة بالتنمية الاقتصادية–يتم إثارة هذا الاهتمام عبر ردة فعل "القومية التفاعلية" ضد الهيمنة الأجنبية أو الرغبة في مستوى معيشة أعلى والتي ستضع المناطق الأقل تقدما على مسار جديد دافع للتحديث.

المرحلة الثالثة. الإقلاع *Take off*: وهي مرحلة التوسع الحاسم تحدث على مدار عشرين إلى ثلاثين عاما وتُمثل "نقطة تحول كبيرة في حياة المجتمعات الحديثة". خلال هذه المرحلة، يتم أخيرا التغلب على الحواجز وعوامل الانسداد التي تعترض النمو المطرد بينما تُهيمن القوى التي تجعل التقدم واسع النطاق على المجتمع، وبالتالي يُصبح النمو أمرا طبيعيا. إن الإقلاع حدث مثير في التاريخ تزامن مع بداية الثورة الصناعية أواخر القرن الثامن عشر في بريطانيا، انشاء السكك الحديدية وتطوير البنية الصناعية في الولايات المتحدة قبل الحرب الأهلية، الفترة التي

أعقبت ثورة 1848 في ألمانيا، السنوات التي أعقبت إصلاحات Meiji في اليابان عام 1868، النمو السريع لقطارات السكك الحديدية وصناعات الفحم والحديد والصلب والهندسة الثقيلة في ربع قرن قبل الثورة الروسية عام 1917، وفترات بعد استقلال الهند (1947) والنصر الشيوعي في الصين (1949). وفق Rostow، لابد من استيفاء ثلاث شروط للإقلاع: (1) زيادة معدل الاستثمار المنتج من 5 بالمئة أو أقل إلى أكثر من 10 بالمئة من الدخل الوطني.[7] (2) تطوير قطاع صناعي كبير أو قطاعات صناعية فرعية تحقق معدلات نمو مرتفعة وتمدد نمو القطاع الصناعي الرائد اتجاه موردي المدخلات الذين يتوسعون لتلبية الطلب المتزايد وإلى المشترين الذين يستفيدون من إنتاجه الكبير. على سبيل المثال، توسعت صناعة المنسوجات القطنية في بريطانيا بسرعة بسبب استخدام جهاز الغزل والإطار المائي والبغال في المنسوجات إلى جانب الطلب المتزايد على الملابس القطنية، وكان لتطوير صناعات النسيج وصادراتها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة واسعة النطاق على طلب الفحم والحديد والآلات ووسائل النقل. في الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا، كندا وروسيا مكنت السكك الحديدية من خلال توسيع الأسواق إلى تحفيز الطلب على صناعات الفحم، الحديد والهندسة التي غذت عملية الإقلاع. (3) ظهور إطار سياسي واجتماعي ومؤسساتي بسرعة يستغل الدوافع للتوسع الحديث، مما يعني ضمنيا تعبئة رأس المال من خلال ابقاء الأرباح في القطاعات سريعة التوسع وتأسيس نظام مُحسن لفرض الضرائب على فئات الدخل المرتفع خاصة في الزراعة؛ تطوير البنوك وأسواق رأس المال وبشكل عام الاستثمار الأجنبي. علاوة على ذلك، في ظل غياب مبادرة الدولة يجب أن تُدعم الثقافة فئة جديدة من رجال الأعمال المستعدين للمخاطرة والابتكار.

المرحلة الرابعة. الدفع نحو النضج *Drive to Maturity*: وهي فترة النمو المنتظم المتوقع والمستقل ذاتيا تتبع مرحلة الإقلاع وتحدث على فترة زمنية طويلة، حيث تنتشر التكنولوجيا الحديثة في جميع أنحاء الاقتصاد (اقتصاد متنوع ومتطور من الناحية التكنولوجية). يتم إعادة استثمار 10–20 بالمئة من الدخل الوطني في الاقتصاد بحيث يكون هناك زيادة كبيرة في دخل الفرد، وبعد 60 عاما تقريبا من الإقلاع يُصبح المجتمع "ناضجا" – الحالة التي تكون فيها المهارات الريادية والتقنية كافية لإنتاج أي شيء يحتاجه المجتمع ويراه ضروريا سواء كان ذلك أدوات آلية أو مواد كيميائية أو معدات كهربائية.

[7] - تُؤدي نسبة استثمار تُقدر بـ 3.5 في المئة من الناتج الوطني الإجمالي لنمو اقتصادي بنسبة 1 في المئة سنويا، في حين أن نسبة 10.5 في المئة مطلوب لنمو بنسبة 3 بالمئة (أو زيادة 2 بالمئة للفرد إذا زاد عدد السكان بنسبة 1 في المئة).

المرحلة الخامسة. عصر الاستهلاك الكبير *High Mass Consumption Age*: وهي المرحلة النهائية حيث تُصبح القطاعات الصناعية الرائدة متخصصة في إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات الواسعة والمتنوعة (على سبيل المثال السيارات) مع اهتمام ضئيل نسبيا بالحاجة لزيادة بناء قدرات الإنتاج. في هذه المرحلة، يرتفع الدخل الحقيقي لمستوى يسمح لعدد كبير من الأفراد بالاستهلاك عند مستويات تتجاوز بكثير الاحتياجات الأساسية ويُكرس المجتمع نفسه الآن لمتعة خيار المستهلك، السعي إلى الأمن (منها الرعاية الاجتماعية) والتمتع بالفنون والترفيه. أول من وصل إلى هذه المرحلة كانت الولايات المتحدة في عشرينات القرن الماضي وبشكل أكثر اكتمالا مباشرة بعد الحرب، وبعد ذلك دخلت أوروبا واليابان هذه المرحلة خلال الخمسينات، وحتى عام 1960 كان الاتحاد السوفياتي يتمتع بالقدرة التقنية للدخول في سوق الاستهلاك الكبير للجماهير "إذا سمح قادته الشيوعيون بذلك" (Rostow 1960 :12). من وجهة نظر Rostow، قد تختار مجتمعات أخرى اتجاه دولة الرفاهية أو أن تُصبح قوة عسكرية أو سياسية دولية.

يعتبر Rostow هذه المراحل ذو طابع "عالمي" لجميع المجتمعات التي تتحرك من التقليدي إلى الحديث، من الخلف إلى الأمام ومن التخلف إلى التقدم. إحدى الاستراتيجيات الرئيسية للتنمية الضرورية التي تدفع المجتمع على طول المسار التاريخي هو تعبئة المدخرات (المحلية والخارجية) بهدف خلق الاستثمارات الكافية لتسريع النمو الاقتصادي إلى جانب التطور التكنولوجي في سياق الظروف الاجتماعية، الثقافية والسياسية المناسبة للتحديث. احتلت نظرية المراحل لـ Rostow مكانة رائدة في الفكر التنموي التقليدي خلال الستينات عندما تم تأسيس مواقف ليبرالية جديدة تجاه العالم الثالث: على سبيل المثال، شكلت هذه الأفكار "الأساس التاريخي" لكثير من اقتصاديات التنمية التي نوقشت سابقا، ويُمكن العثور على إصدارات من مراحل النمو في خطابات ألقاها الرئيس الأمريكي John F. Kennedy وهذا ليس مفاجئا لأن Rostow عمل أنذاك كنائب مساعده الخاص لشؤون الأمن القومي (حيث كان له دور فعال في اشراك الولايات المتحدة في حرب فيتنام). من جانب آخر، كانت الآثار السياسية لنظرية المراحل واضحة: كان على المجتمعات التقليدية الراغبة في التطور أن تنسخ مثال الغرب المثبت بالفعل، ويجب أن تشجع المجتمعات المتخلفة والتقليدية انتشار الابتكار من المجتمعات الحديثة المتقدمة وأن تتبنى أسواقا أكثر حرية كطريقة للتكامل الاقتصادي وأن ترحب بالمساعدات الأمريكية وفي مجال الاستثمار والشراكة.

4. الحد الأدنى من الجهد الحرج Critical Minimum Effort

طور الاقتصادي الأكراني-الأمريكي Harvey Leibenstein أطروحة مفادها أن البلدان المتخلفة المكتظة بالسكان تعيش حلقة فقر مفرغة تُبقيها في مستوى توازني منخفض لنصيب الفرد من الدخل، أن الطريق للخروج من هذا المأزق هو القيام بـ "أدنى جهد حاسم" معين من شأنه رفع دخل الفرد إلى مستوى يُمكن من خلاله الحفاظ على استدامة عملية التنمية الاقتصادية. أو بعبارة أخرى، لا يُمكن تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة ما لم يتم حقن حد أدنى من الاستثمار في النظام كجرعة موحدة تسحب النظام من حالة الركود – هذا الحد الأدنى من الاستثمار يُسمى بـ "الحد الأدنى من الجهد الحرج". وعليه، من أجل تحقيق انتقال ناجح من حالة التخلف إلى حالة أكثر تقدما حيث يُمكننا توقع توليد نمو مطرد، من الضروري أن يتلقى الاقتصاد في مرحلة ما أو خلال فترة ما حافزا للنمو أكبر من حجم حد أدنى حرج-على الرغم من أنه ليس دائما شرطا كافيا.

وفق Leibenstein، يخضع كل اقتصاد لـ "صدمات Shocks" و "منشطات Stimulants": تُشير الصدمات إلى تلك القوى التي تُقلل مستوى الإنتاج والدخل والعمالة وتُمارس تأثيرات سلبية تعمل على اخماد واضعاف قوى التنمية. على عكس ذلك، تعمل المنشطات على رفع مستوى الدخل وتحفيز قوى التنمية – وهي القوى المحفزة للدخل التي تحرك عجلة التنمية. على ذلك، تُعتبر بعض البلدان "متخلفة" لأن تخضع لتأثير الصدمات أكثر من تأثير المنشطات (تتغلب الصدمات على المنشطات). فقط عندما يتم تحفيز العوامل المحفزة للدخل (المنشطات) إلى ما أبعد بكثير من العوامل المثبطة للدخل (الصدمات)يتم الوصول للحد الأدنى الحرج المطلوب لتحقيق النمو المطرد ويسير الاقتصاد على طريق التنمية.[8]

يعتمد الأساس المنطقي لأطروحة الحد الأدنى من الجهد الحرج على وجود ظروف اقتصادية مواتية معينة بحيث تتوسع القوى المحفزة للدخل بمعدل أعلى من القوى المثبطة له. في عملية التنمية، يتم إنشاء هذه الظروف اعتمادا على مواقف ودوافع الأفراد والحوافز المقدمة لهم. ومع ذلك، فإن الدوافع والحوافز لا جدوى منهما دون العوامل الرئيسية للتنمية الاقتصادية أو " أعوان النمو Growth Agents"-مقدار القدرات الكامنة في

[8] - على سبيل المثال، يعتبر Leibenstein السكان عاملا مثبطا للدخل أي "صدمة" في حين أن الاستثمار هو عامل محفز للدخل أي "منشط". يُصبح تحقيق النمو في الاقتصاد ممكنا عندما تكون العوامل المحفزة للدخل أقوى من العوامل المثبطة له. لاحظ في حالة ما إذا أدى استثمار إضافي إلى توليد مقدار ضئيل من الدخل سيتم استنفاد هذا الدخل الإضافي عبر إضافات سكانية تتولد في أعقاب زيادة هذا الدخل الإضافي، وبالتالي قد يفشل هذا الجهد في توليد عملية تراكمية للنمو. ما هو مطلوب هو حجم أولي كبير من الاستثمار قد يخلق ظروفا يجب أن تفوق النمو السكاني-بمعنى آخر من الضروري أن يكون الجهد الأدنى أو سلسلة الجهود الأولية أعلى من حد أدنى معين.

سكان بلد ما للقيام بأنشطة مساهمة في النمو، أو أولئك الأفراد الذين لديهم قدرة تنفيذ الأنشطة المساهمة في النمو. أعوان النمو ليسوا الأرض، رأس المال والعمالة حسب Leibenstein بل رجال الأعمال، المستثمرين، المدخرين، المكتشفين والمبتكرين والتي تُؤدي أعمالهم المساهمة في النمو إلى خلق ريادة الأعمال (المقاولتية)، زيادة مخزون المعرفة، توسيع المهارات الإنتاجية وزيادة معدل الادخار والاستثمار.

لا شك أن أنشطة أعوان النمو لا حصر لها لكننا نهتم فقط بتلك الأنشطة التي هي في موضع يُمكنها توليد المنشطات وتعزيز النمو الاقتصادي، وتتطلب نوعا خاصا من الاستجابة البشرية للمواقف والدوافع والحوافز التي يتم إنشاؤها بواسطة البيئة الاقتصادية والاجتماعية. وفق Leibenstein، هناك نوعان من الحوافز الموجودة في البلدان المتخلفة:

(1) **الحوافز ذات المحصلة الصفرية *Zero-sum Incentives*** وهي التي تُمارس تأثيرات صفرية على النمو الاقتصادي كونها لا تزيد من الدخل الوطني وتشمل الأنشطة التجارية عالية المخاطر، الأنشطة غير التجارية أو المضاربة وتحويل الدخل والأرباح من فئة إلى أخرى. بعبارة أخرى، تُمارس الحوافز الصفرية تأثيرات توزيعية فقط.

(2) **الحوافز ذات المحصلة الإيجابية *Positive–sum Incentives*** وهي تلك التي تُؤدي إلى النمو الاقتصادي وتعزيز الدخل الوطني. إن الأنشطة ذات المحصلة الإيجابية ضرورية للتنمية الاقتصادية وتتكون من الاستثمار الإنتاجي، استخدام المعرفة التقنية، استكشاف واستغلال الأسواق الجديدة، استخدام الاكتشافات والابتكارات العلمية وما إلى ذلك–هي مواتية للنمو لأنها تُثير مواقف الأفراد ودوافعهم وتطلعاتهم وبالتالي فهي تمارس تأثيرات النمو.

بالنسبة للبلدان المتخلفة، تجعل الظروف رجال الأعمال ينخرطون في الأنشطة ذات المحصول الصفري وذلك بهدف تأمين موقع احتكاري أكبر وقوة سياسية ومكانة اجتماعية. انهم لا يُضيفون شيئا إلى الموارد الاجمالية للمجتمع وفي الواقع هي مضيعة للموارد المتاحة النادرة وليست أنشطة مدرة للدخل الحقيقي. من ناحية أخرى، يكون نطاق الأنشطة ذات المحصول الإيجابي (الضرورية للتنمية) محدودا جدا في البلدان المتخلفة الراكدة وبالتالي تأثيرها ضئيلا وغير كاف لحل مشاكل التنمية الاقتصادية في تلك البلدان: حتى في حالة انخراط بعض رجال الأعمال في مشاريع استثمارية حقيقية بهدف تحقيق الأرباح، ستتدهور أنشطتهم ذات قيمة موجبة وتُوجه نحو

أنشطة ذات قيمة صفرية لحاجة البيئة التي يغيب عنها النمو الاقتصادي. لذلك، من الضروري أن يكون الحد الأدنى من الجهد كبيرا بما فيه الكفاية لتهيئة بيئة ملائمة لاستمرار الحوافز ذات المحصول الإيجابي.

في البلدان المتخلفة ،هناك تأثيرات عكسية (الصدمات)ضد التغيير تميل إلى خفض مستوى الدخل و هي: (1) الأنشطة المقاولتية التي تهدف الحفاظ على الامتيازات الاقتصادية الحالية عبر تثبيط و تقليص الفرص الاقتصادية التي يُمكن توسيعها؛(2) الأنشطة المحافظة على العمالة المنظمة و غير المنظمة الموجهة ضد التغيير؛ (3) مقاومة المعرفة و الأفكار الجديدة و الانجذاب المتزامن نحو المعرفة الكلاسيكية و الأفكار القديمة؛ (4) زيادة الانفاق الاستهلاكي غير المنتج في القطاعين العام و الخاص كان بالإمكان استخدام تلك الموارد بطريقة أخرى كتراكم رأس المال؛(5) النمو السكاني و ما يترتب عنه من نمو قوة عاملة تُمارس تأثير إضعاف حجم رأس المال المتاح لكل عامل(مع بقاء العوامل الأخرى على حالها)؛ و (6) وجود نسبة عالية لرأس المال إلى الناتج.

للتغلب على هذه التأثيرات التي تُبقي الاقتصاد في حالة التخلف، يلزم بذل جهد أدنى كبير وحاسم بما فيه الكفاية للحفاظ على معدل سريع للنمو الاقتصادي الذي يجب أن بدفع الحوافز ذات المحصلة الإيجابية ويخلق قوى لمواجهة الحوافز ذات المحصلة الصفرية. نتيجة للحد الأدنى من الجهد الحرج، سيرتفع الدخل و يميل إلى زيادة مستوى الادخار و الاستثمار مما يُؤدي بدوره إلى: (1) توسيع أعوان النمو؛ (2) زيادة مساهمتهم في نصيب الفرد من رأس المال مع انخفاض نسبة رأس المال إلى الناتج؛(3) إضعاف كفاءة العوامل المثبطة للنمو؛(4) خلق ظروف اجتماعية و بيئية لتعزيز التنقل الاجتماعي و الاقتصادي؛(5) زيادة التخصص و توسيع القطاعات المكونة للاقتصاد؛ و (6) تحسين مناخ يُؤدي إلى تغيرات أكثر تلائما مع التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية خاصة البيئة التي تُؤدي لخفض الخصوبة و ما يترتب عنه من خفض نهائي لمعدل النمو السكاني.

تجدر الإشارة أن Leibenstein يعتبر الحد الأدنى بمثابة الحد الأدنى لجميع الجهود الممكنة التي من شأنها أن تقود نمو الدخل الحقيقي المستدام والتي تنطوي على "نمط زمني مثالي للإنفاق أو الجهد". أو بعبارة أخرى، يعتقد Leibenstein ليس من الضروري بذل الحد الأدنى من الجهد الحرج دفعة واحدة، إذ يُمكن تقسيمها إلى سلسلة من الجهود الصغيرة شريطة أن يتم تطبيقها في الوقت الأمثل.

كتب Leibenstein في مقدمة كتابه" التخلف الاقتصادي والنمو الاقتصادي-دراسات في نظرية التنمية الاقتصادية" (1957) أن هدفه كان" التفسير والفهم-وليس تقديم وصفة"، لكن نظريته مثل نظرية مراحل النمو استحوذت على خيال الاقتصاديين والمخططين في البلدان المتخلفة واعتبرت وصفة لمعالجة التخلف

الاقتصادي. كانت أطروحة Leibenstein أكثر واقعية من نظرية الدفعة الكبرى من منطلق أن إعطاء دفعة كبيرة لبرنامج التصنيع دفعة واحدة أمر غير عملي في البلدان المتخلفة، في المقابل يُمكن تحديد حد أدنى من الجهد الحرج بشكل صحيح وتقسيمه إلى سلسلة من الجهود الصغيرة لوضع الاقتصاد على طريق التنمية-تتوافق هذه النظرة أيضا مع فكرة التخطيط الديمقراطي الذي تُطبقها غالبية البلدان المتخلفة.

5. نموذج Harrod-Domar

يُمكن وصف الميكانزمات الاقتصادية الأساسية التي من خلالها يُؤدي مزيد من الاستثمارات إلى مزيد من النمو عن طريق نموذج Harrod-Domar. [9]حاليا، عادة ما يُشار إليه أيضا بنموذج AK لأنه يعتمد على دالة إنتاج خطية حيث يتم الحصول على المخرجات باستخدام رأس المال K باستخدام تكنولوجيا معينة A. بشكل أو بآخر، كثيرا ما يتم تطبيق هذا النموذج على قضايا السياسات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية.

يتم عرض الإطار الرياضي لنموذج Harrod-Domar وفق الخطوات التالية:

يجب على كل اقتصاد أن يدخر نسبة معينة من دخله الوطني يتم توجيهها لخلق استثمارات جديدة -إضافات في مخزون رأس المال ولتحل محل السلع الرأسمالية البالية أو المتضررة (المباني، المعدات والآلات) -باعتبارها عاملا ضروريا لتسريع النمو الاقتصادي.

إذا افترضنا علاقة اقتصادية مباشرة بين حجم مخزون رأس المال الكلي (ليكن K) والناتج الكلي (ليكن Y): على سبيل المثال، إذا كانت هناك 3 دولارات أمريكية من رأس المال ضروري لإنتاج دولار أمريكي من الناتج، فإن أي إضافة صافية لمخزون رأس المال في شكل استثمارات جديدة ستُؤدي لزيادة تدفق الناتج الوطني. نفترض الآن أن هذه العلاقة معروفة في الاقتصاد باسم " نسبة رأس المال-الناتج Capital-Output Ratio" هي تقريبا 3 من 1 دولار أمريكي. إذا عرفنا هذه النسبة بالرمز v وافترضنا أن نسبة الادخار الصافي الوطني S -نسبة ثابتة من الناتج الوطني وأن الاستثمار الجديد الإجمالي يُحدد بمستوى الادخار، بإمكاننا الآن صياغة نموذج بسيط للنمو الاقتصادي.

1. الادخار الصافي (S) هو نسبة s من الدخل الوطني (Y) كما تبرزه العلاقة التالية:

$$S = sY \qquad (1)$$

[9] - طوّر Roy Harrod (1939) و Evsey Domar (1946) بشكل مستقل نماذج النمو الاقتصادي حظيت بشعبية واسعة خاصة لدى المخططين الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية، وعادة ما يتم الجمع بين الإطار التحليلي للنموذجين تحت مسمى "نموذج Harrod-Domar".

2. يُعرف الاستثمار الصافي (I) على أنه التغير في مخزون رأس المال (ليكن ΔK):

$$I = \Delta K \qquad (2)$$

لكن بسبب وجود علاقة مباشرة بين مخزون رأس المال مع الدخل أو الناتج الوطني مُعبرا عنه بنسبة رأس المال-الناتج (v) كالآتي:

$$v = \frac{K}{Y} \text{ أو } \quad v = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$

أو

$$\Delta K = v\Delta Y \qquad (3)$$

أخيرا، ولأن الادخار الوطني يُساوي الاستثمار الوطني، لدينا:

$$I = S$$

لكن من المعادلة (1) نعلم أن $S = sY$ وعليه:

$$I = \Delta K = v\Delta Y$$
$$sY = \Delta K = v\Delta Y$$

أو

$$sY = v\Delta Y \qquad (4)$$

بقسمة طرفي المعادلة (4) على (Y) و (v)، نحصل:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{v} \qquad (5)$$

لاحظ أن الطرف الأيسر $(\Delta Y / Y)$ يُمثل معدل التغير أو معدل نمو الناتج الوطني. على هذا الأساس، تُمثل المعادلة (5) الشكل المبسط للمعادلة المشهورة في نظرية Harrod-Domar للنمو الاقتصادي والتي تبرز حقيقة أن معدل نمو الناتج الوطني $(\Delta Y / Y)$ محدد بمعدل الادخار الوطني (s) إلى نسبة رأس المال-الناتج (v). بعبارة أخرى، في غياب الحكومة يرتبط معدل نمو الدخل الوطني بشكل مباشر وإيجابي بمعدل الادخار (أي كلما كان الاقتصاد قادرا على الادخار والاستثمار من حجم ناتج وطني معين، تم تحقيق أكبر معدل نمو للناتج الوطني) ويرتبط بشكل عكسي أو سلبي بنسبة رأس المال-الناتج (بمعنى كلما كان (v) مرتفعة كان معدل نمو الناتج الوطني منخفضا).

يُمكن إدراج معدل الاهتلاك (δ) ليُصبح معدل النمو:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{v} - \delta \qquad (6)$$

من خلال المعادلة، كي ينمو الاقتصاد ينبغي أن يدخر ويستثمر نسبة معينة من الناتج الوطني– كلما ادخر واستثمر أكثر حقق الناتج نموا سريعا، لكن المعدل الحالي (الفعلي) الذي يُمكن أن ينمو به لأي مستوى من الادخار والاستثمار–كم ناتج إضافي يُمكن الحصول عليه من الوحدات الإضافية من الاستثمار–يُمكن قياسه بمعكوس نسبة رأس المال–الناتج (ليكن $(1/v)$)، لأن هذا المعكوس $(1/v)$ هو نسبة الناتج إلى الاستثمار أو نسبة الناتج إلى رأس المال. يتبع ذلك أن ضرب معدل الاستثمار الجديد $(s = I/Y)$ بإنتاجياتها $(1/v)$ سيُؤدي رفع معدل نمو الدخل الوطني.

بالإضافة إلى الاستثمار، يُوجد مكونين آخرين للنمو الاقتصادي هما نمو قوة العمل والتقدم التكنولوجي. في سياق نموذج Harrod-Domar، نمو عنصر العمل غير مدرج بصراحة لأن العمل يُفترض أنه متوفر في سياق البلدان النامية ويُمكن أن يضر نسبة الاستثمارات الرأسمالية (هذا الافتراض ليس دائما صالحا)، أما التقدم التكنولوجي في النموذج يُعبر عنه في شكل انخفاض نسبة رأس المال–الناتج المطلوبة لرفع معدل نمو الناتج الوطني بمستوى استثمار معين.

6. تقييم

بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد النجاح السريع لخطة مارشال الممولة من قبل الولايات المتحدة لمساعدة إعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية، تحول انتباه العديد من الاقتصاديين الذين شاركوا بشكل مباشر في خطة مارشال أو مع مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة والبنك العالمي نحو مسألة التنمية الاقتصادية للمناطق الأقل تقدما، و من بين هؤلاء الرواد الأوائل في الفكر التنموي كما رأينا Rosenstein-Rodan، Nurkse، Rostow، Leibenstein ولاحقا Arthur Lewis و Albert Hirschman.

بشكل عام، كانت أفكار هؤلاء الاقتصاديين مدعمة لبعضهم البعض شكلوا من خلالها مدرسة فكرية مرنة حول قضية التنمية الاقتصادية مع التركيز على نهج نظري أقل، تاريخي وعملي أكثر لفهم مسألة التنمية–خاصة أولئك الذين شددوا على تطبيق النماذج الكينزية كنموذج Harrod-Domar. ومثل أي مدرسة للتحليل، كانت هناك اختلافات في مجالات التركيز والتفسير بين هؤلاء المنظرين – وظهرت هذه الاختلافات بشكل لافت في عمل Rostow الذي شدد على النهج الوصفي مع التأكيد على حتمية التنمية الاقتصادية والقدرة على التنبؤ بها على أساس الفرضية القائلة بأن الماضي الصناعي لأوروبا يُقدم صورة مستقبلية للبلدان النامية. في المقابل، ركز منظرون

آخرون على التأسيس التحليلي لكنهم لم يسعوا لبناء نظرية ضخمة حول التاريخ الاقتصادي، ومع ذلك تشاركوا العديد من المقترحات الجوهرية: قبل كل شيء، يتفق هؤلاء المنظرين بكلمات Rostow أن "حيلة النمو ليست صعبة" (Rostow 1960: 166)، كما آمنوا أن الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في العالم الأقل تقدما ستكون قصيرة نسبيا (مسألة عقد أو ربما جيل) ونادرا ما تكون أكثر.

لقد شارك جميع هؤلاء الاقتصاديين بدرجة متفاوتة انجذابهم لعمل الاقتصادي الإنجليزي الشهير John Maynard Keynes الذي اكتسحت وجهات نظره حول الاقتصاد الكلي مهنة الاقتصاد أواخر الثلاثينات وأربعينات القرن العشرين، وبالتالي أكدوا على الظواهر المجمعة مثل معدل الادخار والاستثمار كمتغيرات أساسية وهو منظور يتناسب مع نموذج من نوع Harrod-Domar للنمو الاقتصادي. لقد اتفق هؤلاء المنظرون مع الافتراض الكينزي القائل أن الأداء الاقتصادي الضعيف يعكس نقص الطلب الكلي بدلا من نقص ومحدودية الموارد، على الرغم من أن Keynes توصل إلى هذا الاستنتاج بناء على معرفته بالبلدان الرأسمالية المتقدمة وليس من دراسة الاقتصاديات الثنائية الأقل تقدما التي ستُطبق عليها هذه البصيرة.

أظهر هؤلاء الاقتصاديون الأوائل في التنمية تفضيلا ملحوظا للتصنيع كقوة دافعة للنمو الاقتصادي، معتقدين أن التصنيع سيطلق زخما من الرخاء يرفع به جميع قطاعات الاقتصاد الأخرى. في هذا الإطار، تتبع استراتيجية التنمية السائدة في الخمسينات بشكل مباشر ومنطقي المفاهيم النظرية التي نوقشت سابقا. لقد تم تكليف القطاع الصناعي بدور ديناميكي على عكس القطاع الزراعي الذي كان يُنظر إليه عادة كقطاع سلبي يجب الضغط عليه والتمييز ضده. على وجه التحديد، كان هناك شعور بأن الصناعة كقطاع رائد سيوفر فرص عمل بديلة للسكان المزارعين وسيُوفر طلبا متزايدا على المواد الغذائية والمواد الخام وتوفير المدخلات الصناعية للزراعة. في ظل استراتيجية التصنيع الأولى اتخذ التمييز لصالح الصناعة وضد الزراعة أشكالا متعددة: أولا، في عديد البلدان تحول التبادل التجاري الداخلي ضد الزراعة عبر مجموعة متنوعة من سياسات الأسعار التي حافظت على أسعار المواد الغذائية عند مستوى منخفض بشكل مصطنع مقارنة بأسعار المواد الصناعية. كان هناك غرض آخر لسياسات الأسعار تلك يتمثل في توفير الغذاء الرخيص للعمال في المناطق الحضرية وبالتالي إمالة توزيع الدخل لصالحهم.

إحدى الوسائل الرئيسية لتعزيز التصنيع في بداية عملية التنمية تُؤكد على عملية إحلال الواردات – خاصة السلع الاستهلاكية والمعمرة. مع استثناءات قليلة جدا، نشأت سلسلة كاملة من سياسات إحلال

الواردات: بدءا من أنظمة الترخيص المقيدة، التعريفات الجمركية للحماية العالية وأسعار الصرف المتعددة إلى مختلف الأجهزة المالية والضريبية التي انتشرت بسرعة في البلدان النامية. لكن مع الأسف، أدى هذا النهج الموجه نحو الداخل لإفشال النمو الصناعي وتعزيز الصناعات غير الفعالة والكفؤة. من جانب آخر، قدمت حجة "الصناعة الوليدة Infant Industry"الأساس المنطقي للتركيز على الاستثمار في القطاع الحضري الحديث وفي أنشطة الإنتاج وفي البنية التحتية المادية لصالح إحلال الواردات.[10] وعلى الرغم من أن هذه الأطروحة لديها العديد من النقاط الإيجابية والصلاحية، إلا أن معظم عمليات إحلال الواردات التي اعتمدت في البلدان النامية باءت بالفشل لاعتمادها على قدر كبير من الحماية خلال فترة زمنية طويلة للغاية.

أخيرا، على الرغم من أن هؤلاء المنظرين التنمويين يبدون احتراما عميقا لقوى السوق إلا أنهم لم يترددوا في الدعوة إلى التدخل الحكومي قصير المدى في الاقتصاد–أكثر من الطريقة الكينزية–إذا كان ذلك سيُساعد دفع النمو الاقتصادي. اعتبر السوق وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لكن هناك مجالات يكون فيها أداء الأسواق أقل فعالية وكفاءة وفي ظل ظروف معينة يجب تشجيع الدور الحازم والقيادي للحكومة إن لم يكن ذلك ضروريا. على المدى الطويل، توقع اقتصاديو التنمية أن يحقق الاقتصاد أفضل النتائج في ظل سوق تنافسي يتفاعل بشكل إيجابي وفعال مع الجهاز الحكومي وبالتالي سيتم تقليل دور التدخل الحكومي في التنمية لتأدية مهام الحفاظ على الاستقرار كما هو حال البلدان الأكثر تقدما. وبهذا المعنى، كان لدى اقتصاديي التنمية أفكارا تقليدية لكن فقط من منظور المدى الطويل.

[10] - كما هو معروف، طور Alexander Hamilton أول وزير خزانة للولايات المتحدة نظرية الصناعة الوليدة. تستند هذه النظرية على رؤية بسيطة لحد ما (لكنها قوية) مفادها أن الدولة التي تسعى للحاق بالركب تحتاج لحماية صناعاتها الوليدة ضد منافسة المنتجين الأجانب المتفوقين بنفس الطريقة التي نحمي بها أطفالنا قبل إرسالهم إلى العالم الخارجي.

المصطلحات الرئيسية

الدفعة الكبرى	أطروحة الجهد الأدنى	الإمكانات الخفية
النمو المتوازن	نموذج Harrod-Domar	فشل التنسيق
مراحل النمو	البلدان المتخلفة	استراتيجية التصنيع

أسئلة للمراجعة والمناقشة

1. اشرح الفروق الجوهرية بين نظريات الدفعة الكبرى والنمو المتوازن وجهد الحد الأدنى؟ ما هو النموذج الذي تعتقد أنه يُقدم أفضل تفسير للوضع التنموي في البلدان المتخلفة؟ اشرح اجابتك.
2. ما هي الأفكار التي يتشارك فيها مفكرو التنمية الذين شكلوا المدرسة الفكرية السائدة في الخمسينات؟
3. لخص الأشكال المختلفة للتأثيرات الخارجية الموجبة والإمكانات الخفية في عملية النمو حسب نظرية الدفعة الكبرى؟
4. ما هي توصيات السياسة المشتقة من نظرية النمو المتوازن لصناع القرار في البلدان النامية؟ اشرح اجابتك.
5. استخدم نظرية مراحل النمو لـ Rostow في تحليل التاريخ الاقتصادي لبلد متقدم تختاره أنت (كان متخلفا في الماضي لكنه بلغ مرحلة الانطلاق بالفعل).
6. ما هي المنشطات والصدمات وكيفية تتفاعل مع بعضها البعض في عملية التنمية الاقتصادية حسب أطروحة الجهد الأدنى؟
7. إذا وضع بلد ما هدف تحقيق معدل نمو الناتج يُقدر بـ 5 بالمائة سنويًا مع العلم أن نسبة رأس المال إلى الناتج المطلوبة هي 3، ما هو حجم الادخار الواجب بلوغه إذا أراد تحقيق معدل النمو المستهدف باستخدام صيغة Harrod-Domar؟

الفصل الثاني

فترة الستينات

كان مفهوم التنمية الاقتصادية في الستينات لا يزال يُركز بشكل كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي باعتباره الهدف الرئيسي، لكن مع نهاية العقد أدت الجدلية المتزايدة حول مشكلة البطالة والعمالة دون المستوى الأمثلي في العالم النامي إلى وضع التوظيف كهدف في حد ذاته إلى جانب نمو الناتج المحلي الإجمالي. حدث أيضا تغيير جدير بالملاحظة في مفهوم التنمية يهتم بفكرة البنية الفسيولوجية والقطاعية لعملية التنمية: أصبح يُنظر للتنمية كتحول هيكلي مخطط لبنية الإنتاج والعمالة حيث تنخفض حصة الزراعة منها لصالح تزايد حصة الصناعة والخدمات.

يُظهر الشكل 2.1 العناصر الرئيسية لعقيدة التنمية السائدة في الستينات. بدلالة الإطار المفاهيمي، سيطر الإطار التحليلي القائم على الازدواجية الاقتصادية على حالة الفكر التنموي في فترة الستينات. وفي الوقت الذي اعترفت فيه عقيدة التنمية في الخمسينات ضمنيا بوجود جزء متخلف في الاقتصاد مكمل للقطاع الحديث، إلا أنها افتقرت لإطار ثنائي لتفسير الأدوار المتبادلة للقطاعين في عملية التنمية.

قدم Lewis (1954) نموذجا مكونا من قطاعين يُظهر أهمية قطاع زراعة الكفاف كمصدر محتمل للعمالة غير المحدودة والفائض الزراعي التي يحتاجها القطاع الحديث، وافترض إنتاجية حدية صفرية للعمالة في الزراعة التقليدية وبالتالي يُمكن تحرير المزارعين من زراعة الكفاف بأعداد كبيرة دون حدوث انخفاض في الناتج الزراعي، وفي المقابل يتوسع القطاع الصناعي الحديث الذي يُمثل مصدر التوسع والنمو الاقتصادي في النموذج.

مع ازدياد تعقيد نماذج الاقتصاد المزدوج، تم الاعتراف على نحو متزايد بالاعتماد المتبادل بين الوظائف التي يجب أن يُؤديها القطاعان الصناعي والزراعي أثناء عملية النمو: يجب على القطاع المتخلف إطلاق موارد للقطاع الصناعي الذي بدوره ينبغي أن يكون قادرا على استيعابها (Fei and Ranis 1964).

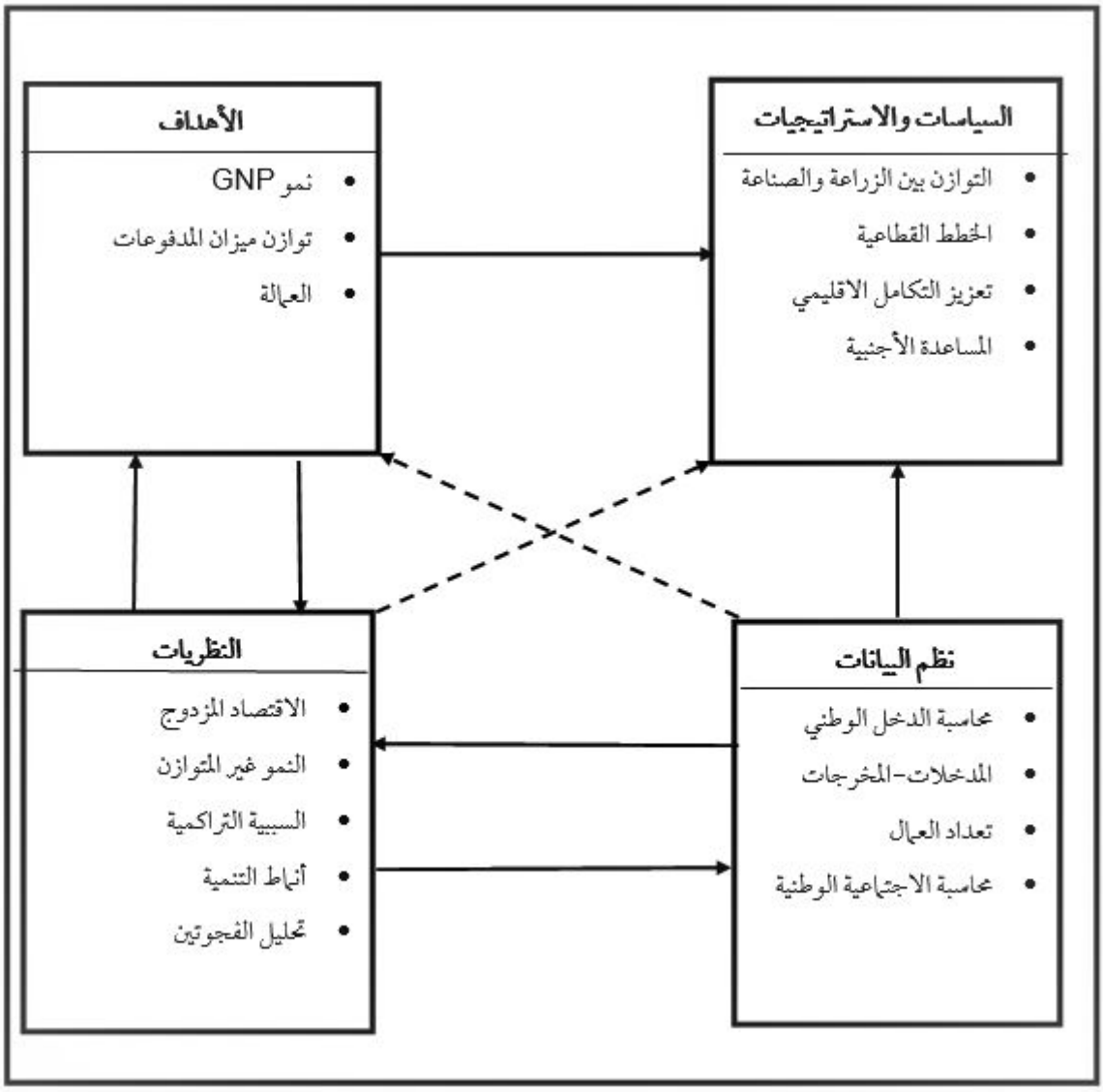

الشكل 2.1. نهج التنمية في الستينات.

في فترة الستينات نُوقشت قضية النمو المتوازن مقابل غير المتوازن: في جوهرها، أكدت أطروحة النمو المتوازن (Nurkse 1953) على ضرورة وجود اتساق بين النمو القطاعي للناتج مع النمو التفاضلي للطلب على السلع المختلفة مع زيادة ارتفاع الدخل. من ناحية أخرى، حددت أطروحة النمو غير المتوازن الافتقار للقدرة على اتخاذ القرار في القطاعين العام والخاص "العائق الرئيسي أمام التنمية" (Hirschman 1958). كانت وصفة أطروحة النمو المتوازن لاختراق هذا الاختناق في خلق سلسلة من القدرة الزائدة المؤقتة للمرافق الاجتماعية العامة التي – من خلال إنشاء بيئة مادية جذابة–من شأنها أن تُشجع بناء أنشطة إنتاجية مباشرة، لكن نموذج النمو غير المتوازن يرى أن العملية تبدأ بتكوين أنشطة منتجة مباشرة قبل الطلب وهو ما سيُؤدي بدوره إلى توليد الحاجة

لمشروعات عامة تكميلية. لكن يُمكن القول أن أوجه التشابه بين أطروحتي النمو المتوازن وغير المتوازن أكثر أهمية من اختلاف الوصفات: فقد أكد كلا النهجين على دور الروابط بين القطاعات في عملية التنمية، وبطريقة ما قام نهج النمو غير المتوازن بتوسيع إطار الاقتصاد المزدوج إلى إطار متعدد القطاعات لكن دون التقاط الاختلافات الأساسية في التكنولوجيا و شكل التنظيم بين الأنشطة الحديثة و التقليدية.

في ذات السياق، يرى Myrdal (1968) أن التنمية تحدث بعملية سببية دائرية تؤدي إلى تطور تراكمي: قد تكون هذه العملية سلبية أو إيجابية، لذا يدعي Myrdalأن البلدان المتخلفة تعيش عملية تراكمية سلبية أو ما يُسمى الحلقة المفرغة للفقر. واعتمادا على مجموع التأثيرات التي تسود بلدا ما يُمكن أن تتطور العملية التراكمية إلى الأعلى كما هو الحال في المناطق الغنية أو إلى الأسفل كما هو الحال في المناطق الفقيرة.

ظهرت مجموعة مهمة أخرى من المساهمات في الستينات ترتبط بالهيكل المشترك بين القطاعات ونمط النمو الاقتصادي. قدم نهجان مختلفان رؤى مهمة حول الهيكل المتغير بين قطاعات الإنتاج والطلب على طول مسار التنمية. اعتمد النهج الأول الذي استند لحد كبير على عمل Kuznets (1966) الذي قدم تحليلا تاريخيا دقيقا لعدد كبير من البلدان، في حين استند النهج الثاني على التحليل المقطعي لـ Chenery (1960) الذي يدرس الأنماط الهيكلية في عملية النمو.

يتتبع هذا الفصل تطور نظريات التنمية السائدة في فترة الستينات وآثارها المترتبة على السياسات العامة في البلدان المتخلفة.

1. الاقتصاد المزدوج Dual Economy

إن موضوع "الاقتصاديات المزدوجة أو الثنائية "–اقتصاديات تتكون من قطاعين غير متكافئين: قطاع صناعي حديث رأسمالي يتعايش مع قطاع زراعي ريفي متخلف–له تاريخ طويل من المناقشات في الأدبيات الاقتصادية. بداية ركز Adam Smith وDavid Ricardo على التفاعل الحاصل بين هذه القطاعات خلال الثورة الصناعية، وبالنسبة لـ Ricardo كانت توقعات النمو الصناعي "كئيبة" بسبب تناقص عوائد القطاع الزراعي. وأثناء فترة "القفزة العظيمة للأمام" في الصين في الخمسينات تسبب النقل القسري للسلع الزراعية من الريف الصيني نحو المدن في عهد Moa في حدوث مجاعة ووفاة ما يقرب 30 مليون شخصا...وهكذا أدرك المنظرون وصناع القرار

منذ فترة طويلة أن أي اقتصاد لديه قطاعين مختلفين تماما سيعتمد آفاق النمو الاقتصادي فيه على كيفية التفاعل بين هذه القطاعات.

تُركز نظريات الاقتصاديات المزدوجة – تُسمى كذلك نظريات "التغيير الهيكلي Structural Change" على الميكانزمات التي تُحول بها الاقتصاديات المتخلفة هياكلها الاقتصادية من التركيز المفرط على زراعة الكفاف التقليدية إلى اقتصاد صناعي متنوع أكثر حداثة. وتقوم هذه النظرية على فرضية تدعي أن التخلف يحدث نتيجة الاستخدام غير الكفء للموارد (عوامل الإنتاج) بسبب عوامل هيكلية ومؤسساتية، وأن التنمية تتطلب أكثر من مجرد عملية تراكم رأس المال. في هذا القسم، نلقي الضوء على مثاليين مشهورين لنظرية الاقتصاد المزدوج: نموذج Lewis للإمدادات غير المحدودة من العمالة والنموذج المعدل له من قبل Fei-Ranis.

1.1. نظرية Lewis للإمدادات غير المحدودة من العمالة

لقى التنظير حول الاقتصاديات المزدوجة زخما كبيرا بعد نشر الاقتصادي البريطاني السير Arthur W. Lewis مقالته الكلاسيكية المشهورة "التنمية الاقتصادية مع امدادات غير محدودة من العمالة" عام 1954 التي كانت أساس حصوله على جائزة نوبل في الاقتصاد (مناصفة مع الاقتصادي الأمريكي Theodore Schultz) عام 1979. لقد استطاع Lewis بناء نظرية منهجية لتفسير التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة بوجود امدادات غير محدودة من العمالة، وكان الغرض من هذه النظرية شرح كيفية بدء عملية النمو الاقتصادي في بلدان أقل تقدما تتكون من قطاعين: قطاع زراعي تقليدي وقطاع رأسمالي صناعي. حسب Lewis، يحدث النمو الاقتصادي بسبب زيادة حجم القطاع الصناعي الذي يعمل على تكوين رأس المال مقارنة بالقطاع الزراعي، أما مصدر رأس المال في القطاع الصناعي فهو الأرباح الناجمة عن الأجور المنخفضة المدفوعة للإمدادات غير المحدودة من العمالة الفائضة المسحوبة من قطاع الزراعة التقليدية.

مثل بقية اقتصاديي التنمية، كان Lewis متفائلا تماما بشأن إمكانية استغلال الإمكانات الخفية في البلدان المتخلفة والتي يُمكنها تعزيز التنمية الاقتصادية، كما شارك سابقيه قناعتهم بأن التصنيع هو الطريق الذي كانت البلدان الأقل تقدما بحاجة إليه سعيا للهروب من الفقر والوصول إلى مستوى أعلى من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومع ذلك على الرغم من أن Lewis دعم عملية التصنيع إلا أنه لم يكن "متشائما اتجاه التصدير". في الواقع، نشر Lewis عملا بحثيا كبيرا عام 1969 كان الغرض منه إثبات عدم خضوع صادرات المنتجات الاستوائية والمواد الخام –وهي الصادرات التقليدية للبلدان الأقل تقدما–لانخفاض الأسعار الدولية الناتجة عن

القيود التي فرضتها البلدان المتقدمة لاستيعاب هذه المنتجات، بل على العكس استنتج أن ارتفاع الدخل ومستويات الإنتاج في البلدان المتقدمة يستدعي تحفيز طلب أقوى على المنتجات الاستوائية والمواد الخام، وبالتالي يعد تعزيز هذه الصادرات بمستويات أعلى من دخل الصادرات في المستقبل.

على الرغم من هذه الإمكانات الكامنة، يرى Lewis أن مستوى الأجور في البلدان الأقل تقدما يتحرك نحو الأعلى بوتيرة بطيئة جدا: حيث لاحظ أن دخل العمال في البلدان الأقل تقدما يتراجع أكثر من نظرائهم في البلدان المتقدمة، ويعتقد Lewis أن هذا التفاوت المتزايد كان نتيجة اختلاف الهياكل الإنتاجية الموجودة بين المنطقتين أين تتمتع البلدان المتقدمة بالفعل بقطاعات صناعية وقاعدة تصنيع كبيرة تُوظف العديد من العمال مقابل قطاعات زراعية ضعيفة نسبيا تستخدم حصة صغيرة نسبيا من القوى العاملة. على عكس ذلك تماما تُستغل معظم القوى العاملة في البلدان المتخلفة في المناطق الريفية حيث يُعتبر الإنتاج الزراعي نشاطهم الرئيسي.

يتم دفع أجور أعلى للعمال في قطاع التصنيع مقارنة بالزراعة في كلا البلدان المتقدمة والمتخلفة، على الرغم من أن فجوة الأجور أصغر في البلدان المتقدمة لأن إنتاجية العامل أعلى في كلا القطاعين الصناعي والزراعي. في المقابل، ساد الدخل المنخفض القطاع الزراعي في البلدان المتخلفة حيث يعيش معظم السكان نظرا لانخفاض مستوى الناتج لكل عامل الذي يرجع أساسا لنقص رأس المال والتقنيات البدائية نسبيا المستخدمة، وبالتالي متوسط الدخل في البلدان المتقدمة أعلى لأنه دالة تابعة "هيكليا "لوجود المزيد من العمال في القطاع الصناعي ذوي إنتاجية وأجر أعلى مقارنة بالمناطق الأقل تقدما.

وفي الوقت الذي يُصور فيه الاقتصاديون وواضعي السياسات البلدان المتخلفة أنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع الزراعية الاستوائية والمواد الخام للتصدير والتي يجب الاستمرار في استغلالها، اقترح Lewis أن تلك البلدان تتمتع بميزة نسبية محتملة خفية وديناميكية في بعض أنواع الصناعات–في ذلك الوقت، كانت هذه الرؤية لا تزال غير تقليدية إلى حد ما كتطبيق عملي لتعزيز التصنيع. لقد أدرك Lewis من ملاحظته أن أجور قطاع التصنيع في البلدان المتخلفة كانت منخفضة نسبية مقارنة بالأجور في البلدان المتقدمة، ولأن الأجور كانت عنصرا هاما في تكاليف عمليات التصنيع مكثف العمالة كالمنسوجات والصناعات الخفيفة، إذا تمكنت المناطق الأقل تقدما من إعادة هيكلها الاقتصادي نحو هذا النوع من التصنيع فربما بإمكانها خلق ميزة نسبية بناء على تكاليف الأجور المنخفضة نسبيا. كان Lewis في الواقع "متفائلا اتجاه التصدير" معتقدا أن صافي الإضافة الصغيرة لصادرات التصنيع العالمية القادمة من المناطق الأقل تقدما يُمكن استيعابها بسهولة عن طريق السوق العالمي المتنامي، وبالتالي

لا يحتاج المستوى الأعلى من الصادرات المصنعة من البلدان الأقل تقدما إلى إثارة ردة فعل دفاعية من قبل البلدان المتقدمة (من حيث التعريفات الجمركية الجديدة والحواجز الأخرى)، لأن Lewis يرى أن زيادات صادرات التصنيع كثيف العمالة التي أضافتها المناطق الأقل تقدما إلى إجمالي الصادرات ستتوزع في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي. على ذلك، لا يعتقد Lewis أن أي بلد متقدم سيُواجه تهديدا خطيرا من المنافسة التصديرية التصنيعية القادمة من المناطق الأقل تقدما، ونتيجة لذلك لن تلجأ البلدان المتقدمة إلى الحمائية لوقف تدفق الصادرات الصناعية الجديدة.

أراد Lewis الدفاع عن تحويل العمالة بعيدا عن الزراعة نحو الصناعة، ولكن بصفته اقتصاديا كلاسيكيا أصوليا متمرسا علم أن تحويل العمالة من الزراعة إلى الصناعة يعني تراجع الإنتاج الزراعي بالتأكيد مع آلية إعادة التوزيع تلك وذلك من خلال افتراض ناتج حدي للعمل في الزراعة أكبر من الصفر، والنتيجة ارتفاع متوقع لأسعار المواد الغذائية: سينتج عدد أقل من المزارعين حجم إنتاج أقل لعدد متزايد من العمال غير الزراعيين، ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية سترتفع الأجور الصناعية أيضا لضمان أجر الكفاف على الأقل وستختفي الميزة النسبية المحتملة للبلدان الأقل تقدما في إنتاج سلع صناعية كثيفة العمالة، إذن هل هناك مخرج؟

عند هذه النقطة، أدخل Lewis بنية جديدة مهمة في اقتصاديات التنمية استخدمها الاقتصاديون الكينزيون على نطاق واسع لتحليل الكساد العظيم ودراسة البطالة المقنعة (1929-1939) في البلدان الصناعية: ماذا لو استغلت العمالة في القطاع الزراعي بشكل كبير بطريقة لو تم إخراجها من هذا القطاع وتوظيفها في الصناعة لن ينخفض الإنتاج الزراعي على الإطلاق وفي نفس الوقت يزيد الناتج الصناعي مع تدفق المزيد من العمالة؟ ماذا لو كان هناك في الواقع فائض عمالة زراعيين إذا تم نقلهم من الزراعة إلى الصناعة يُمكن للعمالة المتبقية العمل لساعات أطول أو بكفاءة أكبر تضمن من خلالها بقاء اجمالي الناتج الزراعي ثابتا أو مرتفعا؟ على أية حال، استنتج Lewis في حالة وجود فائض من العمالة في الزراعة عندئذ يُمكن استغلال الإمكانات الخفية في عملية التصنيع وربما لن يكون صعبا تحقيق التنمية بعد ذلك.

إذا كان على الصناعيين دفع أجر ما – على سبيل المثال 30 بالمئة فوق متوسط الأجر السائد في الزراعة لتغطية تكاليف ومشقة الهجرة نحو المناطق الحضرية وتعويض ارتفاع تكلفة المعيشة في المناطق الحضرية، فبإمكانهم توظيف كل العمال الراغبين في الحصول على أجر ثابت طالما سادت ظروف العمالة الفائضة في الزراعة. أما المصادر الرئيسية التي سيأتي منها العمال للعمل عند أجر الكفاف هي "المزارعون، العمال غير النظاميون، التجار الصغار،

الخادمات في المنازل، المرأة المنزلية والنمو السكاني". في المقابل، يُمكن للصناعيين الاستفادة من ميزة مزدوجة: أولا، سيكون المستوى المطلق للأجور أعلى لكنه قريب من الكفاف كما ستكون الأجور المحلية أقل بكثير من المستوى السائد في البلدان المتقدمة. ثانيا، مع تحول الصناعة إلى مستويات أعلى وأعلى مع مرور الوقت ينخرط المزيد والمزيد من فائض العمالة الزراعية في القطاع الصناعي، لكن الأجور في هذا القطاع لن ترتفع على الإطلاق لأن تكلفة الغذاء (المحدد الأساسي لمستوى الأجور) سيبقى ثابتا حتى نفاذ فائض العمالة.

يُصاغ نموذج Lewis على النحو التالي: نفترض بلدا متخلفا نموذجيا يضم اقتصادا مزدوجا – ليس فقط لأنه يتشكل من قطاعين رئيسيين مختلفين، بل كذلك لوجود روابط قليل بين هذين القطاعيين. هناك قطاع تقليدي ريفي ذو إنتاجية منخفضة يُهيمن عليه نشاط الزراعة ويعمل فيه الجزء الأكبر من السكان وينتجون ما يستهلكونه فقط – قطاع الكفاف، ولكن هناك أيضا (أو من الممكن تأسيسه) قطاع رأسمالي حديث يكون الإنتاج فيه مدفوعا بالأدوات التكنولوجية وبالتالي إنتاجية العمال أعلى مما هو عليه في القطاع التقليدي. يقوم القطاع الحديث بشراء المواد الغذائية ومدخلات أخرى من القطاع التقليدي تُستخدم في عملية الإنتاج، كما يُوفر القطاع التقليدي العمالة للصناعة في المناطق الحضرية. يهدف الرأسماليون أو الصناعيون تعظيم الأرباح–يدخرون ويستثمرون تلقائيا، وبما أن الإنتاجية الحدية للعمل في القطاع الرأسمالي أعلى من الأجر الرأسمالي سيحصل الصناعيون على "فائض اقتصادي Economic Surplus"، حيث يُعاد استثمار هذا الفائض في الأصول الرأسمالية الجديدة وبالتالي يحدث تكوين لرأس المال ويتم توظيف المزيد من عمال قطاع الكفاف...تتواصل هذه العملية حتى ترتفع نسبة رأس المال إلى العمل في الصناعة (لا يَصبح الإنتاج كثيف العمالة) ويُصبح عرض العمالة غير مرن ويختفي فائض العمالة.

يُمكن تفسير نظرية Lewis بمساعدة الشكل (2.2): يقيس المحور الأفقي حجم العمالة الموظفة أما المحور العمودي يقيس الأجور والناتج الحدي، ويُمثل (w_s) متوسط أجر الكفاف في قطاع الكفاف و (w_K) متوسط الأجر الرأسمالي. يعتقد Lewis في إنتاجية حدية صفرية (أو ضئيلة) لفائض العمال في زراعة الكفاف[1] ومع ذلك يُعطى الأجر (w_s) موجبا عند مستوى الكفاف–على عكس الافتراض النيوكلاسيكي المعتاد أن العمال يدفعون مقابل إنتاجيتهم الحدية مما يعني في هذه الحالة أن العمال الزراعيين لن يحصلوا على أي شيء والذي من

[1] - يفترض Lewis أن قطاع الكفاف يتميز بإنتاجية حدية صفرية للعمل – وهي الوضعية التي سمحت له بتصنيفها كفائض العمالة، وذلك لإمكانية سحبها من قطاع الزراعة التقليدية دون أن يُسبب ذلك أي خسارة في الإنتاج.

الواضح أنه مستحيل. لكي يكون هذا صحيحا، من الضروري أن يكون مُساويا الناتج المتوسط للعمل عند مستوى الكفاف حيث يُقسم العمال الزراعيون الإنتاج بشكل متساو حتى يتوفر الغذاء فوق مستوى الكفاف. إذا كان القطاع الصناعي يدفع أجرا (w_K) أعلى من (w_s)، سيتم جذب العمالة من الزراعة إلى الصناعة و سيُوظف الصناعيون الذي يُفترض أنهم يكسبون الأرباح عددا من العمال حتى النقطة (Q_{L_1}) التي يتساوى فيها الناتج الحدي في القطاع الصناعي بالأجر الصناعي (MRP_{L_1})، و عليه يُساوي الناتج الإجمالي للقطاع الصناعي المنطقة ($OQ_{L_1}BC$): يتكون من حصة العمال من الدخل (إجمالي الأجر) أو المستطيل ($OQ_{L_1}BA$) (عدد العمال مضروبا في (w_K)) زائدا حصة الرأسماليين من الدخل (الأرباح أو الفائض الرأسمالي) أو المنطقة (ABC).

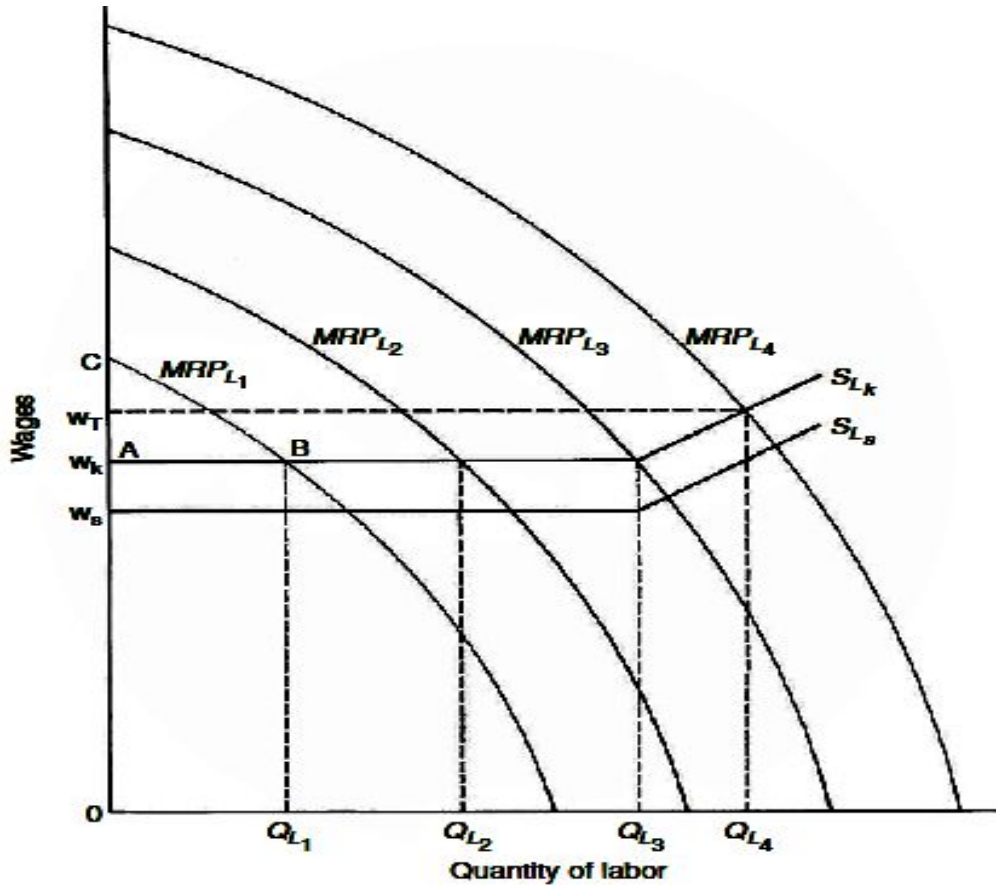

الشكل 2.2. نموذج استيعاب فائض العمالة في القطاع الصناعي لـ Lewis.

عندما يقوم الرأسمالي بإعادة استثمار هذا الربح أو الفائض (الأرباح والفوائد والايجار) كليا بناءا على التكاليف واعتبارات أخرى-في المقابل لا يُدخر العامل شيئا، فإن إضافة رأس المال الجديد و التكنولوجيا المضمنة فيه سيغير منحنى الناتج الحدي للعمالة في القطاع الصناعي إلى الأعلى لأن تأثير المزيد من رأس المال و التكنولوجيا

سُيؤدي لزيادة إنتاجية العمل إلى (MRP_{L_2}) بحيث يتم استئجار المزيد من العمالة (Q_{L_2}) على أساس معدل الأجر (w_K). تعمل هذه العملية على توسيع الفائض وتُضيف إلى تكوين رأس المال وتزيد الإنتاجية الحدية للعمال والناتج الإجمالي مما يُؤدي لزيادة العمالة المستأجرة ويزيد الفائض وهكذا ... تستمر هذه الدورة الفاضلة حتى يتم استيعاب كل العمالة الفائضة في القطاع الصناعي. أبعد من النقطة (Q_{L_3}) ، سيميل منحنى عرض العمل (S_{L_K}) إلى اليمين صعودا ليُصبح منحنى العرض بشكله العادي ولا يُمكن جذب عمال إضافيين إلا بأجر أعلى: مع زيادة الإنتاجية إلى أبعد من (MRP_{L_3}) إلى (MRP_{L_4}) سيقطع منحنى (MRP_L) (أو الطلب على العمالة) منحنى عرض العمل عند أجر (w_T) وعند حجم عمالة تزيد عن فائض العمالة الريفية (Lewis 1954 :139-191).

للحفاظ على استمرار "الحلقة الفاضلة" لنقل العمالة، يجب خلق المزيد والمزيد من رأس المال في القدرة التصنيعية، الأمر الذي يستوجب مستوى أعلى من المدخرات التي يتم تحويلها إلى استثمار. حسب رأي Lewis، يقوم القطاع الرأسمالي بالتوفير والادخار في المقابل اهدار كبار ملاك الأراضي، المصرفيون المحتكرون وملاك المناجم وغيرها من الطبقات الغنية في المجتمع التقليدي بما في ذلك النخبة السياسية فائضهم الاقتصادي في الاستهلاك المتفاخر و/ أو هروب رأس المال خارج البلاد. واعتبر Lewis أنه من خلال زيادة حصة الدخل الوطني التي تراكمت على يد الرأسماليين الصناعيين فقط يُمكن للمناطق المتخلفة التقدم إلى الأمام ويتحقق ذلك عبر نقل العمالة من الزراعة إلى الصناعة. أو بعبارة أخرى، ينص نموذج Lewis في أن النمو يحدث نتيجة تغير هيكلي من اقتصاد يتكون بشكل أساسي من قطاع زراعة كفاف متخلف (لا يدخر) يتحول إلى اقتصاد يُهيمن عليه قطاع رأسمالي صناعي حديث (يدخر): مع نمو الحجم النسبي للقطاع الرأسمالي تنمو الأرباح والفوائض الاقتصادية كحصة من الدخل الوطني.

مع تحديد Lewis لجوهر المشكلة، اقترح نموذج فائض العمالة عملية ديناميكية سريعة جدا تتمثل في تحويل جزء كبير ومتزايد بسرعة من الدخل الوطني نحو الطبقة الرأسمالية الصناعية، ومع زيادة هذه الطبقة لاستثماراتها الإنتاجية عبر إعادة أرباحها على شكل استثمارات جديدة سعيا لتحقيق أرباح أكبر سيرتفع إجمالي الناتج الوطني. وبما أن الأجور لن ترتفع طالما بقي فائض العمل، فإن حصة متزايدة من إجمالي الدخل الوطني ستتراكم لصالح الطبقة الرأسمالية–وبدورها، وبدافع زيادة الإنتاج والأرباح أكثر سيتم إعادة الاستثمار بمعدل متسارع وبذلك ضمان زيادة الدخل الوطني...ستستمر آلة الحركة الدائمة في تحرك بشكل أسرع مع مرور الوقت إلى غاية نفاذ العرض غير المحدود للعمالة في نهاية المطاف: في هذا الإطار، لم يهتم Lewis كثيرا لهذه المسألة لأنه في

تلك المرحلة يتحقق هدف التحول في الاقتصاد: ترتفع أجور العمال ويتحسن مستوى المعيشة وتُغلق الفجوة بين البلدان الفقيرة والغنية إلى حد كبير- رأى Lewis أنها نهاية حتمية ومرغوبة للعملية التي تصورها. أخيرا، عادة ما يُشار لنموذج Lewis أنه ذات الصلة بالتجارب الأخيرة في الصين وبلدان أخرى بنمط نمو مماثل أين يتم استيعاب العمل بشكل مستمر من الريف إلى قطاع الصناعة.[2]

2.1. نموذج Fei-Ranis

إن نموذج Lewis للإمدادات غير المحدودة من العمالة هي إحدى النماذج المزدوجة (الأكثر شهرة) التي تبحث في عملية نقل العمالة من الزراعة إلى الصناعة. بعد ذلك، تم توسيع هذا النموذج لعدة اتجاهات لعل أشهرها النموذج الذي قدمه الاقتصاديين الأمريكيين John Fei و Gustav Ranis. يُعتبر نموذج Fei-Ranis امتدادا وتفصيلا جوهريا لنموذج Lewis القاعدي، أثبت إمكانية استمرار استخدام إطار الازدواجية في إعطاء نظرة ثاقبة لعملية النمو الاقتصادي حتى عندما لا تستمر حالة فائض العمالة البحت. بدأ العمل على هذا السؤال من خلال فحص أسس الاقتصاد الجزئي للعمالة الفائضة واستكشاف ما يحدث عندما تنتهي هذه الظروف: تبدأ هذه الحالة عندما يشهد منحنى عرض العمالة ارتفاعا يمينا نحو الأعلى بعد استنفاد فائض العمالة من الزراعة إلى الصناعة وتُصبح الإنتاجية الحدية للمزارعين الباقين موجبة: تتباطأ عملية نقل العمالة من الزراعة إلى الصناعة وتنتهي في نهاية المطاف، و مع نزوح العمالة من الزراعة يرتفع الناتج الحدي و المتوسط للعمالة مع استنفاد فائض العمالة و نتيجة لذلك ينخفض الإنتاج الزراعي و يبدأ الفائض الزراعي الحدي لكل عامل الذي يتراكم من قبل ملاك الأراضي مع مغادرة كل عامل- والذي يتم تداوله من قبل ملاك الأراضي مقابل السلع الصناعية - في الانخفاض حتى و إن كان الأجر لكل عامل (يُقاس بدلالة السلع الزراعية) محددا خارجيًا. هذا يعني أن تكلفة العمالة للصناعة (يُقاس بدلالة السلع الصناعية) ستبدأ في الارتفاع فوق المستوى الذي رأيناه في النموذج السابق.

يرى النموذج أن الضغط التصاعدي الذي يفرضه هذا على مستوى الأجور في الزراعة يُجبر المنتجين في هذا القطاع أن يُصبحوا أكثر إنتاجية من خلال تبني تقنيات أفضل و يُجبر تحديث القطاع الأساسي بدوره. بالطبع،

---

[2] - على الرغم أن نظريته تم تطويرها أوائل الخمسينيات، إلا أن التغيير الهيكلي الذي حدث في الصين منذ عام 1978 ربما يكون أحد التطبيقات الواقعية لنموذج Lewis: هاجر مئات الملايين من الفلاحين الريفين للعثور على وظائف في قطاع التصنيع الحديث وساعد العرض غير المحدود من العمالة على إبقاء الأجور منخفضة، مما أدى لازدهار قطاع التصنيع الذي أغرق العالم بمنتجات صينية منخفضة الأسعار. أما نقطة التحول الذي تبدأ فيه الأجور في قطاع التصنيع في الارتفاع توافق نمط الزيادة في الأجور منذ عام 2010.

تحدث هذه العملية تدريجيا مع تبني بعض المنتجين الزراعيين للأساليب الحديثة للإنتاج في مرحلة مبكرة من غيرهم، ولكن تأثير الندرة المتزايدة للعمالة في الزراعة يتطلب استخدام كميات أكبر من رأس المال والتكنولوجيا لتوفير العمل...عبر هذه العملية ترتفع الإنتاجية والدخل في قطاع الزراعة أيضا.

أطلق Fei-Ranis (1961 :533-565) على الأجر الرأسمالي الثابت من O إلى QL_3 في الشكل (2.1) تسمية "الأجر المؤسساتي Institutional Wage"الذي تُدعمه عوامل غير سوقية كالحد الأدنى للأجور الحكومية أو الضغط الذي تُمارسه النقابات العمالية-يظل الأجر عند هذا المستوى طالما أن الإنتاجية الحدية أقل من الأجر المؤسسي. إذا استمرت هجرة العمال إلى القطاع الصناعي يتم وصول لنقطة تُصبح فيها الإنتاجية الحدية للعمال المزارعين مُساوية الأجر المؤسساتي: تُعرف هذه النقطة بـ "نقطة التحول Turning Point" وهي النقطة التي تُستنفد فيه فائض العمالة وتتخلى فيه الصناعة والزراعة عن الأجر المؤسساتي ليتم الدفع بسعر السوق، لكن بظهور الصناعة والزراعة التجارية سينتهي النمو الصناعي (أو النمو المستدام الذاتي). ولتجنب زيادة الناتج المتوسط للعمالة في قطاع الزراعة والأجر المؤسساتي الصناعي الذي من شأنه أن يُوقف التوسع الصناعي، يرى نموذج Fei-Ranis ضرورة احتفاظ البلدان الأقل تقدما بأجر مؤسساتي ثابت حتى بلوغ عدد العمال (QL_3)، وضرورة تحسين الإنتاجية الزراعية أيضا الذي يرفع القدرة الشرائية الريفية ويُوفر سوقا ضخمة للسلع الصناعية ويُؤدي لزيادة فرص الاستثمار وخفض الأسعار المواد الغذائية (المحدد الرئيسي للأجور)، وبذلك يقترح النموذج نموا متوازنا بين الزراعة والصناعة.

2. النمو غير المتوازن Unbalanced Growth

لم يُجمع كل خبراء الاقتصاد في مجال التنمية على الفكرة القائلة أن الموارد اللازمة لتنفيذ دفعة كبيرة أو استراتيجية النمو المتوازن متاحة بالشكل الكافي في البلدان المتخلفة، على الرغم أن هذا قد يكون المسار الأمثل المرغوب فيه إن جاز التعبير، أما أول اقتصادي عبر عن هذا القلق هو الألماني الأمريكي Albert Hirschman. مثل معظم رواد مجال اقتصاد التنمية، شارك Hirschman في إعادة البناء الاقتصادي لأوروبا بعد الحرب، وبعد ذلك شغل منصب مستشار مجلس التخطيط الاقتصادي في كولومبيا لأربعة سنوات بتوصية من البنك العالمي (Hirschman 1984 :90). كانت تجربته في كولومبيا مفيدة جدا في صقل أفكاره وتكوين إطاره النظري الخاص المعروف به لحل

مشكلة التنمية، واستمر منذ ذلك الوقت في نقل الادراك بالسرعة والتطبيق الذي كان ينقص المناهج المجردة والتراكمية التي تبناها Rosenstein-Rodan وNurkse وغيرهم.

استخدم Hirschman مصطلح "النمو غير المتوازن" لأول مرة في عمله "استراتيجية التنمية الاقتصادية" عام 1958، ولأن إطاره الأساسي جاء متأخرا نوعا ما عن الأفكار التي عبر عنها Rosenstein-Rodan وNurkse يُعتقد بشكل شائع أن عمل Hirschman يُمثل هجوما فكريا على نظرية الدفعة الكبرى أو النمو المتوازن. مع ذلك، من المنصف القول أن Hirschman اتفق مع جزء أكبر من الأفكار التي عبر عنها رواد عقيدة النمو المتوازن: فقد دعم استراتيجية "التصنيع أولا" وكان يعتقد اعتقادا راسخا أن مفتاح التصنيع السريع يُمكن العثور عليه في تكوين رأس المال على نطاق واسع في عديد الصناعات والقطاعات. أيضا، شارك Hirschman الرأي المتفائل بأن البلدان الأقل تقدما لديها احتياطات خفية كبيرة من المواهب المحتمل أن تُشكل علاقات تكميلية يُنتظر الإفراج عنها، وأن هناك تأثيرات خارجية محتملة رئيسية يُمكن أن تكون مفيدة في تسريع التوجه نحو التصنيع. كان تفسير Hirschman لعلاقة عمله بأفكار Rosenstein-Rodan وNurkse أنه "منشق" من إطار نموذج النمو المتوازن / الدفعة الكبرى.

إن البلدان الأقل تقدما بحاجة لدفعة كبيرة بالفعل دونها ستسجل إما معدل سرعة حلزونية للتغير الاقتصادي والاجتماعي أو ربما لا يُوجد تقدم ملحوظ على الإطلاق. لكن في المقابل، دافع Hirschman عن دفعة قوية لمجموعة محدودة فقط من الصناعات وحث على تطوير القطاعات الرئيسية المختارة استراتيجيا ثُم ينشر النمو من قطاع لآخر: أولا، يتم خلق طاقة زائدة في هذه القطاعات في حين تزيد اختناقات جانب العرض بشكل متزامن من صعوبة الإنتاج في أماكن أخرى من الهيكل الاقتصادي. ثانيا، من شأن هذه الاختناقات أن تخلق ضغوطا على الاستثمارات الجديدة لحل أوجه القصور في جانب العرض. بعبارة أخرى، دعا Hirschman لخلق حالات يضطر فيها الأفراد لاتخاذ قرارات استثمارية عن طريق تعمد إحداث اختلالات في الاقتصاد وخلق حالات اللاتوازن لقطاعات مختلفة في الاقتصاد لسببين أساسيين: أولا، أكد أن هناك موارد محدودة (الأموال الاستثمارية واليد العاملة الماهرة) في المناطق الأقل تقدما يُستلزم توجيهها في بعض مجالات الصناعة ذات الأولوية دون غيرها–كان مستحيلا المضي قدما على "جبهة واسعة" في جميع الصناعات في نفس الوقت كالذي صورته نظريات النمو المتوازن

والدفعة الكبرى.[3] ثانيا، بتعمد بناء اقتصاد غير متوازن وخلق طاقة زائدة في بعض المجالات (تدعيم بعض القطاعات فقط) وتفاقم النقص في مجالات أخرى، يُعتقد أن الضغوط الناتجة ستُؤدي لظهور ردود فعل لاحقة من شأنها تسريع عملية التنمية عبر فتح فرص الربح لأصحاب المشاريع الجدد للاستثمار في المناطق التي تُعاني النقص– تعتمد القدرة على الاستثمار على طبيعة وحجم الاستثمارات الحالية، وبحسب Hirschman تحتاج البلدان الفقيرة استراتيجية تنموية تُحفز قرارات الاستثمار لرواد الأعمال الذي من المفترض أنهم يستجيبون بطريقة غير متوازنة لفرص الاستثمار الناتجة عن الضغوط.[4]

يُصبح ناتج الصناعات التي تُولد طاقات فائضة أرخص من ذي قبل بسبب وفورات الحجم، ومع نمو الإنتاج ستنخفض تكاليف الوحدة مع خفض الشركة لمنحنى متوسط التكلفة الإجمالية. على وجه التحديد، يعتقد Hirschman أن هذا الانخفاض في التكاليف (بافتراض تمريره إلى المستهلك النهائي) سيسهم بعد ذلك في تحفيز "استثمارات المصب Upstream Investments" التي تحتاج مخرجات الصناعة كمدخلات لها. يتم تبسيط نظرية Hirschman بالمثال التالي: عبر الامداد المتعمد للطاقة الكهربائية ينخفض سعرها للمستخدمين، وبذلك يُمكن تحفيز قطاعات الاقتصاد التي تستخدم كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية كمدخل في عملية إنتاجها بفضل هذا الانخفاض في التكاليف الحدية والمتوسطة. يرى Hirschman في ظروف الموارد المحدودة – كما هو عليه الحال في البلدان الأقل تقدما – سيكون مستحيلا زيادة مرافق توليد الطاقة الكهربائية وفي نفس الوقت تخصيص أموال استثمارية كافية لتحفيز الصناعات التي تستخدم الطاقة الكهربائية بكثافة، وبالتالي تتمثل مهمة اقتصاديي التنمية في اختيار وإعطاء الأولوية لإحدى هذين المجالين المحتملين لتوليد النمو، ثم الاعتماد على التأثير الإيجابي للاختلال واللاتوازن في دفع الاقتصاد إلى الأمام حيث يستجيب رجال الأعمال الخواص للإمكانيات التي تخلقها الاختناقات عبر السوق.

يُمكن أن يكون القطاع ذو الأولوية إما "صناعة المنبع Downstream Industry"أو المصب: من ناحية، يُمكن أن تدفع القدرة الزائدة في رأس المال الاجتماعي العام (صناعة المنبع) التوسيع السريع لاستثمارات

---

[3] - والأهم من ذلك، يُنظر لعملية التنمية أنها معقدة للغاية ولا يُمكن التنبؤ بها كي تتأهب الحكومة لإحداث دفعة كبرى. ويرجع ذلك جزئيا لافتقار الحكومات للمعلومات الضرورية ذات الصلة، وفي جزء آخر إلى الاستثمار المتزامن الذي يضع كثيرا من المتطلبات على الموارد التنظيمية المحدودة. لخص Hirschman (58-54: 1958) اعترضه بالقول:" إذا كانت الدولة مستعدة لتطبيق منهج النمو المتوازن، فهي ليست متخلفة في الأساس".

[4] - لا يتمثل النقص الرئيسي في البلدان الأقل تقدما في توفير المدخرات بل في قرار الاستثمار من قبل أصحاب المشاريع وآخذي المخاطرة وصناع القرار.

القطاع الخاص التي تستخدم بعد ذلك الطاقة الفائضة المتولدة في القطاع العام، مما يُبرر إنشائها في المقام الأول. من ناحية أخرى، إذا تم إعطاء الأولوية لاستثمارات القطاع الخاص (صناعة المصب) ستظهر الحاجة لزيادة سريعة في رأس المال الاجتماعي العام في وقت لاحق حين يتجاوز الطلب على الكهرباء المعروض منه، وستظهر ربحية المزيد من الاستثمار الاجتماعي بشكل جلي. إن اختناق بعض المدخلات ونقصها من شأنه خلق فرص لأرباح المشاريع الأخرى الخواص لسد الثغرات، وستجذب هذه الأرباح مستثمرين آخرين بحثا عن مكاسب الربح الناتج عن هذه الاختناقات وتتدفق الاستثمارات نحو القطاعات ذات العرض الناقص حيث الأسعار والأرباح عالية. ربما تتخطى هذه الاستجابة احتياجات السوق، وربما تخلق فرصا أمام المصب لصالح الشركات الأخرى التي يُمكن أن تُحول الطاقة الزائدة الجديدة والأسعار المنخفضة لصالحها.

اعتبر Hirschman النمو الاقتصادي عملية ديناميكية غير متوازنة بالضرورة حيث يخلق الاختلال المتتابع ظروفا لتطوير قطاعات أخرى، كما تُؤدي الاختلالات أو حالات عدم التوازن للمزيد من التغيير: القيام بالأشياء "بطريقة خاطئة" يُمكن أن يُوفر منافع أكبر من أي استراتيجية أخرى من وجهة نظر Hirschman. بشكل أساسي، تتمثل الفكرة الرئيسية لـ Hirschman في شرح كيفية استجابة نظام السوق للنقص والفائض، ولكن مساهمته الجوهرية كانت اقتراح كيف يُمكن لمخططي التنمية استخدام اختلالات السوق لتحفيز التقدم الاقتصادي.

إحدى أكثر الأفكار ابداعا وشهرة التي قدمها Hirschman هي "الروابط الصناعية Industrial Linkages" مفادها أن التصنيع في البلدان المتخلفة هي عملية قرارات استثمارية متسلسلة و ليست متزامنة، حيث يتم تسريع التنمية عبر الترويج للصناعات ذات روابط قوية مع أجزاء أخرى من الاقتصاد: عندما تتوسع صناعة ما فإنها تحتاج مدخلات صناعة أخرى لتتمكن من الإنتاج وتُسمى هذه بـ "الروابط الخلفية Backward Linkages" أي أنها تُحدث تأثيرات تحفيزية على مخرجات صناعة الموردين-على سبيل المثال، يُشكل مصنع الصلب روابط خلفية للشركات التي تبيع الفحم والحديد الخام. من ناحية أخرى، عندما تبيع الصناعة منتجاتها وتنقله إلى شركات وقطاعات أخرى في الاقتصاد فهي بذلك تخلق "روابط أمامية Forward Linkages" للمنتج الأصلي، أي تأثيرات تحفيزية لإنشاء أنشطة جديدة تستخدم مخرجات الصناعة. إن صناعة تصنيع المعادن والصناعات الكيماوية وصناعة الكلاء التي تستخدم مخرجات صناعة الصلب كمدخلات في عمليات إنتاجها ستمثل روابط أمامية بالنسبة لصناعة الصلب، وقد يكون لهذه الصناعات روابط أمامية أخرى – على سبيل المثال

لإنتاج مواقد منزلية. خطوط السكك الحديدية أو أشكال النقل البديلة هي أمثلة أخرى على الروابط الخلفية والأمامية لمنتجات الصلب في كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

إن إنتاج شركة في صناعة ما سيخلق روابط خلفية وأمامية متعددة مع شركات في صناعات أخرى في الاقتصاد المحلي وربما في الخارج أيضا. عند ربط التأثيرات التحفيزية لإحدى قطاعات الاقتصاد بقطاع آخر من خلال مفهوم النقص والقدرة الزائدة في عملية النمو غير المتوازن لـ Hirschman، يُصبح حجم الروابط الخلفية والأمامية الممكنة ذو أهمية قصوى في تقييم المنطقة الواجب الاستثمار فيها في المقام الأول: يُمكن تأسيس استراتيجيات التنمية بناء على تعظيم التحفيز المُقدر للصناعات المُعززة في توليد الروابط الخلفية والأمامية المحلية – يجب أن تحدث الاستثمارات في الصناعات التي تُولد أكبر الروابط. في هذا الإطار، يرى Hirschman أن المصدر الرئيسي للتنمية هي الأنشطة التي لها روابط عالية الإمكانية خاصة الروابط الخلفية: يُمكن تقديم مسألة المشاريع واسعة النطاق التي تستخدم رأس المال بشكل مكثف كمصانع الصلب إذا كانت هذه الاستثمارات تُحفز روابط كبيرة إلى الأمام وإلى الخلف. في الواقع، يُمكن لهذه الاستثمارات أن تُثير إنشاء صناعات جديدة بالكامل، ولا تعمل على زيادة حجم الإنتاج فحسب بل تستوعب حجم كبيرا من اليد العاملة أيضا. ومع ارتفاع مستويات الإنتاج، تنخفض التكاليف وتنخفض الأسعار للمستهلكين ويتم الاستفادة من فوائد وفورات الحجم.[5]

كيف يُمكن قياس هذه الروابط؟ في الوقت الذي كان Hirschman يضع نظريته، كان "تحليل المدخلات-المخرجات Input-Output Analysis" قيد الاعداد استنادا للعمل الرائد للاقتصادي الروسي الأمريكي Wassily Leontief من جامعة Harvard – الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1973. باستخدام جداول المدخلات – المخرجات، أصبح بالإمكان حساب أثر تغير ناتج صناعة ما على توريد المنتجين ذوي روابط خلفية وفي نفس الوقت على إنتاج الصناعات ذات الروابط الأمامية التي تستخدم ناتج الصناعة الأصلية كمدخلات. تُعتبر جداول المدخلات – المخرجات مصفوفة تُوضح آثار المضاعف لتغير ناتج صناعة ما على صناعات أخرى،

[5] - كما لن تُؤدي مثل هذه الاستثمارات الضخمة برأس المال إلى تشريد العمال بالضرورة كما يزعم البعض أحيانا: في دراسة تجريبية تُحلل العلاقة بين الهياكل الصناعية والعمالة في أمريكا اللاتينية، وجد Hirschman أن: "بمجرد أن تُؤخذ تأثيرات العمالة غير المباشرة (عبر الروابط الخلفية والأمامية) في الاعتبار، تبين أن الاستثمار في الصناعة واسعة النطاق (كثيفة العمالة) يخلق فرص عمل مثل الصناعة الصغيرة (كثيفة العمالة) في البلدان المتقدمة صناعيا لأمريكا اللاتينية" (Hirschman 1984 :97).

وكذا استخدام العمالة والواردات والطلب النهائي. بالنسبة لأي بلد يُفكر بجدية في تحفيز التنمية، تكاد تكون جداول المدخلات-المخرجات البسيطة والحسابات المطلوبة ضرورية لصنع القرار الفعال ورصد الآثار المترتبة.

يحدث النمو غير المتوازن إما عبر الروابط الأمامية و الخلفية لصناعات المنبع و المصب أو من خلال تخطيط القدرات الكامنة اللازمة للنمو مثل تطبيق مهارات تنظيم المشاريع- و هو سبب آخر إضافي للترويج لبرنامج التصنيع كثيف رأس المال وغير المتوازن في البلدان الأقل تقدما: لقد رأى العديد من علماء الاجتماع بأن موقف وسلوك "الإنجاز" كشرط مسبق للتصنيع كان مفقودا في القوى العاملة والإدارة في البلدان المتخلفة، ورأوا أن معايير العمل متساهلة للغاية بالمعنى الذي ليس العمال أو المديرين على استعداد لتحمل مسؤولية الأخطاء الناجمة عن عملية الإنتاج أو التخطيط، وغالبا ما جعلت تقنيات الإدارة البطيئة من المستحيل تحميل اللوم عندما تُركت مهمات غير مكتملة أو لم تُكتمل في غضون الفترة الزمنية المحددة لإنجاز مهمة معينة. استنادا على هذه الفكرة، أشار Hirschman أنه من خلال ادخال تقنيات أكثر تقدما وسرعة يُصبح من الأسهل حساب معايير العمل المقبولة وتقييم النجاح أو الفشل في إكمال المهمات.

دعا Hirschman لأشكال جديدة من الإنتاج تُساعد على استكمال مراحل التصنيع والطرق اليدوية الأقل إنتاجية وتسمح للبلدان الأقل تقدما الانتقال بسرعة إلى التصنيع الميكانيكي. في ظل التصنيع البسيط الذي يتطلب عمالة كثيفة نسبيا، يتمتع العامل البشري بقدر كبير من التحكم في سرعة ومخرجات الماكينة ويختار سرعة القيام بالمهام ومقدار الجهد المبذول في عملية الإنتاج، لكن في إطار التصنيع الميكانيكي أو تقنيات الإنتاج الأكثر كثافة في رأس المال يتم تحديد معايير ومعدلات الإنتاج مسبقا إلى حد كبير من خلال السرعة التي يتم بها هندسة الآلات للتشغيل. يُواجه العمال والمديرين حالة "كل شيء أو لا شيء": إما الحفاظ على وتيرة العمل وجودة المنتجات التي تُحددها الآلات أو خطر فقدان الوظائف. على هذا الأساس، يعتقد Hirschman أن هذا الوضع يفرض تغيير مسار العمل مما يُؤدي لزيادة سريعة للإنتاجية ويُمكن أن يفرض أيضا تغييرات سلوكية ومؤسسية من شأنها أن تقود المزيد من التنمية الاقتصادية-هذا مثال آخر على ما يُسمى نقطة الضغط أو عملية اللاتوازن المصممة لتعطيل عملية الإنتاج والمجتمع بطريقة تُعزز النتائج الإيجابية.

يُمكن للمواقف الجديدة والتوقعات بشأن سير العمل سواءا في وحدات الإنتاج أو الإدارة أن تُمثل تأثيرات خارجية موجبة يُولدها التصنيع مكثف رأس المال، حيث تزيد سرعة العمل بشكل مستمر بدلالة الآلات وتزول كل ممارسات العمل التقليدية والإدارة الطقوسية مع القواعد الجديدة للعبة، ويتم انشاء كوادر جديدة من

العمال والمديرين كتأثيرات تكميلية للتصنيع مع ظهور تأثيرات انتشارية تراكمية موجبة لصالح الصناعات الأخرى. أخيرا، رأى Hirschman أن المواقف المبتكرة تجاه الكفاءة والمسؤولية في العمل ستُنقل إلى المجتمع ككل: فالنظام المبني على الجدارة والأداء سيُهدد في النهاية الهيكل الاجتماعي الذي عفا عليه الزمن والمبني على الامتيازات والاحتفالات – وهو نظام لا يزال في كثير من الأحيان مصدرا لعدم الكفاءة في العالم الأقل تقدما.

3. السببية التراكمية Cumulative Causality

يُشكل مفهوم "السببية التراكمية" فرضية أساسية حول عمل آلية السوق، حيث يُنظر إلى تشغيل السوق كعملية مستمرة تتفاعل فيها القوى الاقتصادية مع بعضها البعض بطريقة تراكمية، وبالتالي إجراء تغيير في اتجاه واحد لتحفيز التغييرات الداعمة ستدفع النظام بعيدا عن موقعه الأولي. في جوهرها، تم الإشارة لهذه الفكرة من قبل الاقتصادي وعالم الاجتماع السويدي Gunnar Myrdal بمبدأ "السببية الدائرية والتراكمية" الذي يلعب دورا جوهريا في تحليله للتنمية غير المتكافئة.

كانت مساهمات Myrdal في العلوم الاجتماعية جد قيمة وفي أبعاد متعددة توجها بحصوله على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974، ومن المفارقات أنه تقاسم الجائزة مع أحد أشد المتحمسين للسوق الحرة الاقتصادي النمساوي البريطاني Frederick Von Hayek. وأشار الباحث الاقتصادي Schakle من جامعة Cambridge أنه لو لم يشتهر Keynes بابتكاراته الثورية في نظرية الاقتصاد الكلي، لكان Myrdal قدم نفس النظرية وحظي بنفس القدر من الشهرة. حقيقة، قدم Myrdal وزوجته Alva–حائزة على جائزة نوبل للسلام عام 1982-مساهمات جوهرية لتطوير مفهوم "دولة الرفاهية Welfare State" في السويد، كما ظل عمله "العنصرية الأمريكية (1944) " دراسة كلاسيكية في مجال العلاقات العرقية، لكن عمله "الدراما الأسيوية (1968)" شكل سمعته كخبير في التنمية التي بدأت بشكل جدي عام 1957 عند نشره كتاب "النظرية الاقتصادية والمناطق المتخلفة".

أكد Myrdal أن التنمية الاقتصادية هي نتيجة عملية سببية دائرية يتم بموجبها زيادة دعم جهود الثراء والغنى وفي المقابل إحباط جهود أولئك الذين تخلفوا عن الركب–يميل هذا الشكل التراكمي لزيادة التفاوت الدولي بين البلدان المتقدمة والمتخلفة وأيضا التفاوت الإقليمي داخل البلدان المتخلفة. في البلدان المتخلفة، تعمل عمليات دائرية وتراكمية تُعرف بـ "الحلقات المفرغة للفقر" على دفع تلك البلدان نزوليا نحو الأسفل وتُسبب اللامساواة

المتزايدة–على أساس قلقه العميق بشأن زيادة التفاوت الاقتصادي بين البلدان الصناعية والنامية، ركز Myrdal اهتمامه بالهياكل والعمليات الدولية والمحلية التي تكمن وراء هذا التفاوت.

في سياق ذات صلة، يعتقد Myrdal أن النظريات الاقتصادية الأصولية (النيوكلاسيكية) الموروثة لم يتم تطويرها أبدا لفهم واقع التفاوت الاقتصادي الكبير والمتنامي والعمليات الديناميكية للتخلف و التنمية و بالتالي فهي غير مناسبة لحل مشكلة التفاوت الاقتصادي، كما أن النظرية الاقتصادية بشكل عام لم تُوضع لشرح واقع التخلف و التنمية الاقتصادية، و السبب في ذلك أن النظرية الاقتصادية التقليدية مبنية على افتراض غير واقعي يدعي أن العمليات الاقتصادية تميل عموما للتطور نحو مسارات توازنية أو "التوازن المستقر Stable Equilibrium": يُشير تحليل التوازن المستقر النيوكلاسيكي أن التغير الحاصل في بعض العوامل الاقتصادية يستدعي ردة فعل عكسية من النظام في شكل تغييرات تسير بشكل عام في الاتجاه المعاكس للتغير الأول و تُحدث حالة توازن بين هذه القوى. كتب Myrdal:

"الفكرة التي أريد أن أشرحها في هذا الكتاب أنه على العكس، في الحالة العادية لا يُوجد مثل هذا الاتجاه نحو الاستقرار الذاتي التلقائي في النظام الاجتماعي. لا يتحرك النظام في حد ذاته نحو أي نوع من التوازن بين القوى، بل يتحرك باستمرار بعيدا عن هذه الحالة. في الحالة العادية، لا يستدعي التغيير تغييرا عكسيا (قوى متعاكسة) بل يُدعم التغييرات التي تُحرك النظام في نفس اتجاه التغيير الأول ولكن أبعد من ذلك بكثير. وعلى أساس هذه السببية الدائرية، تُصبح العملية الاجتماعية تراكمية وغالبا ما تتجمع السرعة بمعدل متسارع"(13: 1957).

أيضا، اعترض Myrdal على تحليل التوازن المستقر النيوكلاسيكي لأنه يقتصر على التفاعلات بين "المتغيرات الاقتصادية" البحتة ومتجاهلا العوامل "غير الاقتصادية "لواقع البلدان المتخلفة التي تُعتبر إحدى المحركات الرئيسية للسببية الدائرية في العمليات التراكمية للتغيير الاقتصادي، والتي غالبا ما تتفاعل مع العوامل الاقتصادية بطريقة غير متوازنة. وبسبب هذين الافتراضيين غير الواقعيين، فشلت النظرية التقليدية في وصف المشاكل الديناميكية للتخلف والتنمية الاقتصادية.[6]

[6] - طبق Myrdal مفهوم المتغيرات الاجتماعية مثل التحيز ضد الزنوج و مستوى أدائهم (المهارات المنخفضة، الجريمة و المرض و ما إلى ذلك) إلى جانب المتغيرات الاقتصادية ليُحدث تفاعل ما يُسمى بالمتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية، و هكذا فإن العلاقة بين التغذية الأفضل، الصحة و التعليم الجيد مع الإنتاجية العالية و بالتالي القدرة على تحسين الصحة و التعليم و التغذية تُظهر أن إدراج المتغيرات غير الاقتصادية في التحليل يفتح إمكانية لوجود العديد من العمليات التراكمية التي يتجاهلها التحليل الاقتصادي التقليدي و عدم الاعتماد على تفسير واحد لأحادي السببية لحل المشكلة.

بأخذ التغيرات الحاصلة بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية ذات الصلة، أدرك Myrdal أن جوهر مشكلة اجتماعية ما هي ارتباطها بمجموعة معقدة من التغييرات المتشابكة والدائرية والتراكمية. وكان Myrdal يقصد بالسببية الدائرية عملية تغير عامل واحد تميل لتغيير جميع العوامل الأخرى في نفس الاتجاه... ستُؤدي هذه العلاقة السببية الدائرية إلى تطور تراكمي. ويُمكن أن تكون هذه العملية إيجابية أو ما تُعرف بـ "الحلقة الفاضلة"، أما السببية الدائرية لعملية تراكمية سلبية يتم وصفها بمفهوم "الحلقة المفرغة للفقر".

يبني Myrdal نظريته للتخلف والتنمية الاقتصادية حول فكرة التفاوت الإقليمي على الصعيد المحلي والدولي. ومن خلال تطبيق مبدأ السببية الدائرية والتراكمية على مسألة التفاوت الإقليمي، أكد Myrdal أن قوى السوق تُوسع الاختلافات الإقليمية مما يُسبب زيادة ثراء المناطق الغنية وفقر المناطق الفقيرة. ينبع هذا الاختلاف من مصدرين أساسيين: "تأثيرات الغسيل العكسي Backwash Effects" وتُعرف أنها جميع التغيرات السلبية التي تحدث خارج منطقة ما وتُؤخر نموها كآثار الهجرة، حركة رأس المال والتجارة، غياب الاقتصاديات الخارجية بالإضافة إلى الآثار التراكمية الناتجة عن عملية السببية الدائرية بين جميع العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية. أما "تأثيرات الانتشار Spread Effects" فتُشير لتلك التأثيرات التوسعية الدافعة من مركز التوسع الاقتصادي نحو مناطق أخرى والتي تعمل عبر التجارة الخارجية، حركة رأس المال، الهجرة وتغيرات مواتية أخرى تنسج نفسها عن طريق السببية الدائرية. على ذلك، اعتمادا على مجموع التأثيرات التي تسود منطقة ما يُمكن أن تتطور العملية التراكمية إلى الأعلى كما هو الحال مع المناطق الغنية المحظوظة أو إلى الأسفل كما هو الحال مع المناطق الفقيرة غير المحظوظة (Myrdal 1968 :27). في البلدان المتخلفة، تكون تأثيرات الانتشار ضعيفة بالنسبة إلى تأثيرات الغسيل العكسي وستزيد فجوة التفاوت الإقليمي محليا ودوليا.

افترض Myrdal أن هناك تفاوتا ملحوظا في الأقاليم داخل البلدان المتخلفة – أي هناك الازدواجية كما تم مناقشته سابقا، ويرى أن أصل التفاوت الإقليمي داخل البلد له أساس مرتبط بطبيعة النظام الرأسمالي الذي يسترشد بدافع الربح–وبدافع الربح يتم تطوير المناطق المتوقع أنها تحصل أرباحا مرتفعة بينما تظل المناطق الأخرى متخلفة. تزدهر المنطقة بسبب الحوادث التاريخية أو تركز الموارد أو المزايا الجغرافية التي تجعل الاقتصاديات الداخلية والخارجية فيه هذه المنطقة نقطة جذب للموارد حيث تعمل آلية السوق على جذب رأس المال من مناطق أخرى وتُشكل بذلك حلقة فاضلة، وفي نفس الوقت ستحرك آلية السوق حلقات مفرغة في المناطق التي تم سحب

الموارد منها. إذن، يعزو Myrdal هذه الظاهرة إلى اللعب الحر لقوى السوق التي تميل لزيادة التفاوت الإقليمي بدلا من تقليلها. يقول Myrdal:

"إذا تركت الأمور للسوق دون تدخل السياسة فإن الإنتاج الصناعي، التجارة، المصارف، التأمين والشحن... كل تلك الأنشطة الاقتصادية التي تميل إلى تحقيق أكبر عائد من المتوسط – بالإضافة إلى العلوم، الفنون، الأدب، التعليم والثقافة–ستتجمع في مناطق ومواقع معينة تاركة بقية البلاد إلى حد ما في المياه الراكدة. وبهذه الطريقة، يزيد التفاوت الإقليمي عندما تنمو بعض المناطق على حساب المناطق الأخرى الراكدة"(26: 1957).

يقوم Myrdal بدراسة تأثيرات الغسيل العكسي للهجرة، حركة رأس المال والتجارة من المناطق المتخلفة: تجذب المناطق والمواقع التي يتوسع فيها النشاط الاقتصادي العمال الطموحين والمدربين من أجزاء أخرى من البلاد، سيعمل هذا لصالح المنطقة المتنامية في المقابل يضعف النشاط الاقتصادي للمنطقة المتخلفة التي يهجرها هؤلاء العمال. من جانب آخر، تميل حركة رأس المال أيضا لزيادة التفاوت الإقليمي في المناطق التي يتم تطويرها: حيث يُؤدي الطلب المتزايد لتحفيز الاستثمار وبدوره زيادة الدخل والطلب وتُؤدي لزيادة الاستثمار مرة أخرى وهكذا... وقد يُؤدي مجال الاستثمار الأكبر في مراكز التوسع لنقص رأس المال في البلدان المتخلفة.[7] وبالمثل، تعمل التجارة مع تحيز أساسي لصالح المناطق المتقدمة وضد المناطق الأقل تقدما. قد يُؤدي تطوير الصناعات في المناطق المتقدمة لتدمير الصناعات القائمة في المناطق المتخلفة وتظل المناطق الأفقر زراعية بشكل أساسي. وبحسب Myrdal، غالبا ما يمنح تحرير الأسواق واتساعها مزايا تنافسية لصناعات مراكز التوسع الحالية التي تعمل عادة في ظل ظروف العوائد المتزايدة، وتقوم هذه الصناعات بالتصدي للحرف اليدوية والصناعات الصغيرة الموجودة في المناطق الأخرى غير القادرة على المنافسة مع مراكز العقدة (أقطاب النمو) وتحل محلها. وبما أن التصنيع هي القوة الديناميكية في هذا التطور، يكاد يكون من المنطقي أن تظل المناطق الأكثر فقرا زراعية بشكل رئيسي.

أما فيما يخص تأثيرات الانتشار، يرى Myrdal أن ضد تأثيرات الغسيل العكسي هناك أيضا تأثيرات انتشار الطرد المركزي للزخم التوسعي من مراكز التوسع الاقتصادي نحو مناطق أخرى. من الطبيعي أن تستفيد منطقة تقع بجانب مركز التوسع من المنافذ المتزايدة للمنتجات الزراعية ويتم تحفيزها بالتقدم التقني. ستكون هناك آثار انتشارية من المواقع التي تنتج مواد خام للصناعات المتنامية في مراكز النمو ويتم تحفيز صناعات السلع

[7] - " أظهرت العديد من الدراسات كيف يميل النظام المصرفي إذا لم يتم تنظيمه بشكل مختلف، أن يُصبح أداة لاستنزاف المدخرات من المناطق الأكثر فقرا إلى المناطق الأكثر ثراءا أو أكثر تقدما حيث العوائد على رأس المال عالية و آمنة" (Myrdal 1957:28) .

الاستهلاكية. ستتغلب آثار الانتشار على آثار الغسيل العكسي للمراكز القديمة وتشجع التوسع الذاتي للمراكز الجديدة، وبالمثل تعمل آثار الانتشار التي تتدفق من مراكز التوسع الصناعي إلى مناطق ومواقع أخرى على زيادة الطلب على منتجاتها وبطرق كثيرة أخرى تنسج نفسها في العملية الاجتماعية المتراكمة عن طريق السببية الدائرية.

أشار Myrdal أن عملية السببية الدائرية التراكمية تكون إيجابية وسلبية في وقت واحد، لكن من غير الممكن أن يكون التأثيريين في حالة التوازن. في البلدان المتخلفة، تكون آثار الغسيل العكسي أقوى من آثار الانتشار، لكن كلما ارتفع مستوى التنمية الاقتصادية الذي حققه البلد بالفعل تُصبح آثار الانتشار أقوى. ويرجع السبب في ذلك أن التنمية يُرافقها تحسن في وسائل النقل والاتصالات، مستويات عالية من التعليم ومشاركة ديناميكية للأفكار والقيم – كلها ستميل لتعزيز قوى انتشار الطرد المركزي للتوسع الاقتصادي أو لإزالة العوائق التي تحول دون تشغيلها.

يرى Myrdal أن السياسات الوطنية تُساعد على زيادة التفاوت الإقليمي في البلدان المتخلفة، كما يُمثل اللعب الحر للسوق وسياسة عدم التدخل قوتين فاعلتين في خلق التفاوت الإقليمي في ظل تأثيرات انتشار ضعيفة. كما أن العوامل الأخرى المسؤولة عن الفوارق الإقليمية في البلدان الأكثر فقرا هي المؤسسات ذات الطابع الاقطاعي والاستغلالية وهياكل السلطة التي تُساعد الأغنياء على استغلال الفقراء، لذا ينبغي من حكومات البلدان المتخلفة اعتماد سياسة المساواة لإضعاف آثار الغسيل العكسي وتقوية آثار الانتشار من أجل سد الفجوة الإقليمية وتعزيز أسس التقدم الاقتصادي المستمر. هنا يعتقد Myrdal أن تأثير عامل خارجي معين يُمكن أن يُحرك عملية تتراكم فيها القوى الدائرية نحو دوامة تصاعدية في التنمية، لذا يُؤمن Myrdal أن مثل هذه الدفعة الخارجية يُمكن أن تأتي من خطة تنموية تنفذها الحكومة:[8] على وجه التحديد، طالب الحكومة بإعداد وتنفيذ خطة اقتصادية عامة تتضمن نظام من الضوابط والدوافع المطبقة بشكل هادف للبدء في التنمية واستقرارها. علاوة على ذلك، من أجل تقليل التفاوت الاقتصادي كان على هذه الخطة أن تزيد قوة الآثار الانتشارية للنبضات التنموية بين الأقاليم والمهن. وفي العلاقات مع البلدان المتقدمة، دعا لحماية الاقتصادات الناشئة حتى تزدهر وتنتج مكاسب اجتماعية ديناميكية عن طريق عملية السببية التراكمية الدائرية الإيجابية. وكما هو الحال في نظرية Nurkse، دافع

[8] - تحتاج البلدان المتخلفة التي تسعى للرخاء والمساواة الإقليمية والتكامل الوطني لاستخدام تخطيط الدولة من أجل تسهيل آثار الانتشار. ومثل غيره من التنمويين، نظر Myrdal للتخطيط في المقام الأول كآلية لخلق مساحة للأسواق من خلال معالجة الجمود والاختناقات والتي بدورها ستسهل تأثيرات الانتشار.

Myrdal عن الاستثمار المخطط له في الصناعات المختلفة وشدد الحاجة إلى المشاركة المتزامنة للدولة في مجالات تمويل البنية التحتية الاجتماعية والمادية كالتعليم والصحة ووسائل النقل والاتصالات-كل هذا سيتيح تعميم الازدهار ويُسهل تحقيق التكامل الاقتصادي، مما يعني أن المساواة الاجتماعية تم تصويرها كآلية للنمو الاقتصادي.

على عكس أوائل اقتصاديي التنمية في النهج الهيكلي، كانت مساهمات Myrdal الفكرية ذات تأثير مباشر متواضع على سياسات واستراتيجيات التنمية. في تلك الحقبة وحول أهمية بحثه في صياغة السياسات، أشار Myrdal بالقول:

"كلما علمنا أكثر الطريقة التي تترابط بها العوامل المختلفة – ما هي الآثار التي سيحدثها تغير أولي لكل عامل على جميع العوامل الأخرى ومتى ستحدث، سنكون قادرين على تحديد كيفية تحقيق أقصى قدر من آثار جهد سياسة معينة مصممة لتحريك وتغيير النظام الاجتماعي" (20: 1963).

في المقابل، لا يُمكن اغفال أهمية جهود Myrdal التحليلية لفهم الآليات الكامنة وراء التنمية والتغيير الاجتماعي التي لا تزال ذات أهمية جوهرية لغاية يومنا هذا. فمع فرضيته القائلة أن التغيير الاجتماعي هي عملية تراكمية نتيجة السببية الدائرية لا يُوفر فقط إطارا لتحليل أسباب الفقر وعواقبه، بل يُقدم مبدأ التراكمية أملا واعدا لتحقيق نتائج إنمائية أكبر بكثير مقارنة بجهود وتكاليف الإصلاح الأولي في حد ذاته.

4. أنماط التنمية Patterns of Development

يُركز تحليل أنماط التنمية على العملية المتسلسلة التي تتحول خلالها الهياكل الاقتصادية والمؤسساتية لاقتصاد متخلف ما عبر الزمن وتسمح لصناعات جديدة أن تحل محل الزراعة التقليدية كمحرك للنمو الاقتصادي-التحول من الزراعة إلى الصناعة كانت سمة مميزة لعديد القصص المعاصرة والتاريخية للنمو والتنمية مثل بلدان أمريكا اللاتينية في السبعينات وروسيا في التسعينات. يقترن نموذج أنماط التنمية بأعمال الاقتصادي الأمريكي Hollis Chenery الذي كان من بين أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بالهيكل الاقتصادي وتحوله، كما حدد ملامح مجال اقتصاديات التنمية من خلال بحثه الرائد حول أنماط النمو واستراتيجية التنمية، وطور أدوات ساعدت في ترجمة الأبحاث الاقتصادية إلى سياسات ملموسة. وكمساعد نائب رئيس البنك العالمي في مجال سياسة التنمية، ساعد Chenery في تحويل تركيز اقتصاديات التنمية من المفهوم الضيق المحصور في النمو الاقتصادي إلى مفهوم أوسع يشمل محاربة الفقر.

تبعا لنهج الاقتصادي الأمريكي Simon Kuznets – حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971، كان Chenery مهتما بكيفية نمو الاقتصاديات وإذا ما كان هناك أنماط منهجية في عملية التنمية. وقد أصبحت ورقته المنشورة بعنوان" أنماط النمو الصناعي" عام 1960 مشروعا بحثيا دام عقدا من الزمن ليصبح كتابا منشورا بعنوان "أنماط التنمية، 1950-1970" عام 1973 رفقة Moshe Syrquin. لقد حدد Chenery في دراساته التجريبية لأنماط التنمية في العديد من البلدان الأقل تقدما خلال فترة ما بعد الحرب بعض الخصائص المتشابهة في أنماط التغيرات الهيكلية التي تُصاحب عادة التنمية الاقتصادية. في هذا الجانب، ينظر Chenery لنمط التنمية كتغير منهجي في أي جانب هام من الهيكل الاقتصادي أو الاجتماعي المرتبط بارتفاع مستوى الدخل. كان Chenery مهتما بالتغييرات الهيكلية اللازمة لتحقيق زيادة مطردة في دخل الفرد، وأدرك أن عملية التنمية الاقتصادية تحدث عند مرور البلدان المتخلفة مرحلة "انتقالية Transition" عرفها كمجموعة من التغيرات الهيكلية التي ترافق نمو دخل الفرد مع مرور الوقت (كشف عنها تجريبيا).

يُظهر Chenery أن الانتقال من نظام اقتصادي تقليدي إلى حديث تتضمن مجموعة من التغيرات الهيكلية تشمل جميع الوظائف الاقتصادية بما في ذلك تحول هيكل الإنتاج والتغير في مكونات الطلب، نمط التجارة الدولية وكيفية تخصيص الموارد، فضلا عن تغير عوامل اقتصادية – اجتماعية كالتحضر، توزيع السكان وتوزيع الدخل.

في سلسلة أعمال تجريبية بداية من عام 1960، استخدم Chenery وآخرون التقنيات القياسية والإحصائية على مستوى المقطع العرضي والسلاسل الزمنية لمجموعة من البلدان عند مستويات مختلفة من نصيب الفرد من الدخل بهدف تحديد عدد من السمات المميزة لعملية التنمية. لقد قاد عمله إلى وضع "معايير" يُمكن للبلدان من خلالها قياس سرعة تقدمهم في عملية التنمية، وإدراك القيود التي تواجهها في عملية التحول الهيكلي. تتضمن هذه السمات ما يلي:

- مقابل كل زيادة بنسبة 1 بالمئة من GDP نما الناتج في قطاع الصناعة بنسبة 1.44 بالمئة. ومع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل من مستوى 200 دولار سنويا إلى مستوى 1000 دولار سنويا (بأسعار عام 1976) ارتفعت حصة الصناعة من GDP من نسبة 15 بالمئة إلى 28 بالمئة، بينما انخفضت الإنتاج الاولي (الزراعة، الغابات والتعدين) من نسبة 45 بالمئة إلى 20 بالمئة، مما يعني تغير نمط الإنتاج كلما ازداد مستوى الدخل الفردي.

- يُجزأ Chenery التحولات الهيكلية في الإنتاج إلى ثلاث مراحل: تبدأ المرحلة الأولى من عملية التنمية عندما يرتفع مستوى الدخل من 200 دولار سنويا إلى 600 دولار سنويا وتُمثل مرحلة التغير الهيكلي المبكر. عند هذا المستوى الأقل من 600 دولار تكون البلدان في المرحلة الأولى للتنمية (ما يُقابل مرحلة الشروط المسبقة لنظرية Rostow) وتُوصف أنها أقل تقدما حيث تعتمد بشكل كبير على الإنتاج الزراعي رغم تناقصه كمصدر للدخل والنمو الاقتصادي. أما عند مستوى 600 دولار سنويا تتعادل الأهمية النسبية للقطاعين الزراعي والصناعي بحدود 25 بالمئة من GDP، وتبدأ المرحلة الثانية أو ما تُسمى المرحلة الانتقالية (مرحلة الإقلاع الاقتصادي) عندما يرتفع مستوى الدخل من 600 دولار سنويا إلى أقل من 3000 دولار سنويا. أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة الصناعية (أي مرحلة التحول نحو النضج) تبدأ عندما يرتفع الدخل الفردي إلى أعلى من 3000 دولار سنويا.
- تتميز المرحلة الانتقالية بالاعتماد المتزايد على القطاعين الصناعي والخدمي. كذلك، تُؤدي زيادة الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي في GDP لزيادة تراكم رأس المال المادي وتحسن في رأس المال البشري – أي الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير.
- تُؤدي التحولات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية لحدوث تحولات في نمط التجارة الدولية، حيث تتسم المرحلة الانتقالية بارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الصناعية في قيمة الصادرات الكلية وتنخفض الأهمية النسبية للواردات الصناعية في قيمة الواردات الكلية. كما يعرف الطلب المحلي تغيرا في تركيبته أهمها تناقص استهلاك الغذاء من أكثر 40 بالمئة من إجمالي الطلب مقابل 17 بالمئة لفائدة الاستهلاك غير الغذائي والاستهلاك الحكومي أو ما يُعرف بـ"تأثيرات Engle ".
- فيما يخص استعمال عناصر الإنتاج يحدث انتقال عنصر العمل من الزراعة للصناعة، لكنه يأتي متأخرا بعد التغير الهيكلي للإنتاج. لذلك يبقى القطاع الزراعي يلعب دورا هاما في توليد فرص العمل في مرحلتي التحول.
- أما فيما يتعلق بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى خلال المرحلة الانتقالية، فمن أبرزها زيادة ظاهرة التحضر بسبب زيادة الأهمية النسبية للقطاعين الصناعي والخدمي والهجرة من الريف إلى المدن. وقد وجد Chenery أن نسبة سكان المناطق الحضرية ترتفع عن نسبة سكان المناطق الريفية عندما يرتفع مستوى الدخل الفردي إلى أعلى من 1000 دولار سنويا.

- جدير بالملاحظة أن ظاهرة التصنيع والتحضر قد أسهمت أيضا في زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل وذلك بسبب تركز الاستثمارات في الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة الأخرى في المناطق الحضرية، وبالتالي زيادة فرص العمل والدخول في هذه المناطق على حساب المناطق الريفية. لكن مع ذلك، يُمكن لتغيرات هيكلية معينة (مثل انتشار فرص التعليم، انخفاض معدل النمو السكاني وتقلص الازدواجية الاقتصادية...) ستسهم في تحقيق عدالة توزيع الدخل.[9]
- تتسم المرحلة الانتقالية أيضا بانخفاض معدلات الوفيات و الولادات بسبب زيادة الخدمات الصحية و زيادة دور المرأة في الحياة الاقتصادية و انخفاض حجم الأسرة بسبب ارتفاع مستوى تعليم المرأة و دخولها سوق العمل و زيادة الاهتمام بالجانب النوعي في انجاب الأطفال (أي اهتمام بالتعليم و الرعاية الصحية) أكثر من جانب الكمي التي تعتبر الظاهرة السائدة في المناطق الريفية بحكم انخفاض الخدمات التعليمية و الصحية و سيطرة الاعتبارات الاقتصادية و التقاليد الاجتماعية التي تشجع الزواج المبكر و زيادة الانجاب (خاصة الذكور) لزيادة عدد الاسرة كمصدر للقوة و زيادة نفوذ الأسرة الكبيرة في شؤون القبيلة.

تُؤدي عملية التحولات الهيكلية إلى تغير أنماط التنمية وتعتمد سرعة هذه التحولات على العوامل المحلية والخارجية: تشمل العوامل المحلية وفرة الموارد، حجم السكان، حجم السوق المحلي، التعليم ...وما إلى ذلك، أما العوامل الدولية فتشمل الوصول لرأس المال الأجنبي، التكنولوجيا والتجارة الدولية. كما تتأثر بماهية السياسات الإنمائية التي تتبعها البلدان المتخلفة ودور البلدان المتقدمة في تدعيم أو إبطاء سرعة تنفيذ برامج التنمية في هذه البلدان، وذلك تبعا للاعتبارات السياسية والاستراتيجية التي تحكم علاقة البلدان المتقدمة بالمتخلفة.

يرى Chenery أن التنمية هي عملية محددة بالنمو والتغير الهيكلي، وكشف عن وجود اختلاف في أنماط التنمية عبر البلدان وسرعة تغيرها اعتمادا على مجموعة من الظروف المحلية والدولية، لذا يعتبر أن تطبيق مزيج من السياسات الاقتصادية الملائمة من شأنه توليد أنماط مفيدة لتحقيق نمو مستدام ذاتي. وعبر نشر سلسلة من المقالات الرئيسية حول استراتيجية التنمية، دخل Chenery في نقاش حاد حول ما يجب اعتماده كاستراتيجية للتنمية – التوجه نحو الداخل أو الخارج. في ورقته "الميزة النسبية وسياسة التنمية " (1961) وفي الوقت الذي يُشار إليه عادة إلى ضرورة إنتاج البلدان للسلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية، افترض Chenery أن ميزة نسبية في

[9] - وفق Kuznets (1955) يُصبح توزيع الدخل أكثر مساواة نتيجة للعوامل الديمغرافية والديمقراطية وصعود النقابات ومجموعات الضغط السياسي. يُشار إلى هذه الفكرة عادة بمنحنى عدم المساواة بشكل U مقلوب.

سلعة معينة يُمكن تطويرها عبر سياسات استثمارية حذرة. وشهدت مفاهيم Chenery عودة قوية في الثمانينات من خلال نموذج Brander and Spence (1985) ونماذج أخرى للميزة النسبية المحفزة من قبل السياسة. بالطبع، يجب تصميم السياسات بعناية لخلق ميزة نسبية، خاصة لأن الاستثمار العام له تأثيرات واسعة النطاق على الاقتصاد كما أظهره كتابه" اقتصاديات الصناعة "(1959) مع Peter Clark. الملاحظ أيضا أن أفكار Chenery حول استراتيجية التنمية تطورت مع مرور الوقت: أصبح مقنعا بأن الهيكل الاقتصادي الكامن لبلد ما–تشغيل أسواق رأس المال، العمل والموارد–تُؤثر على الخيارات التي يُمكن أن تتخذها في محاولة خلق ميزة نسبية ديناميكية.

5. تحليل الفجوتين Two -Gap Analysis

يتطلب التحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية تدفقات كبيرا من الموارد الخارجية في فترة زمنية قصيرة. رأينا أن كل النظريات السابقة تضع رأس المال في قلب قصة النمو و أن إحدى مفاتيح النمو الضرورية هي رفع معدل الادخار لزيادة الاستثمار، لكن البلدان المتخلفة تعيش حلقة مفرغة من الفقر يجب كسرها أولا: إن البلدان المتخلفة فقيرة للغاية بحيث لا يستطيع حجم الادخار المتاح توفير الموارد اللازمة للاستثمار وبالتالي لا يُمكن أن تنمو. كان الحل الواضح أن تُسهم البلدان الغنية ببعض مدخراتها في البلدان الفقيرة لكسر هذه الحلقة، حيث قد يُسهم التمويل الخارجي في تسريع النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي من خلال تخفيف الاختناقات الحاسمة في عملية التنمية، وهذا من شأنه أن يزيد كفاءة الموارد الاقتصادية المحلية.

تم تعزيز هذه وجهة النظر حول التنمية بشكل كبير ذلك الوقت من خلال تجربة خطة مارشال لإنقاذ الاقتصاديات (والديمقراطيات) في أوروبا الغربية واليابان: قدمت خطة مارشال 25 مليار دولار لإعادة بناء أوروبا الغربية وحققت نتائج فورية ودراماتيكية. انتعشت أوروبا بسرعة مع النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي لدرجة أن هذه البلدان وصلت لمستوى الدخل التي كانت ستحققه لو لم تخض الحرب. حدثت نفس التجربة في اليابان التي حُطمت كل مدنها تقريبا عام 1945 ومجاعة في جميع أنحاء البلاد. لكن بحلول الخمسينات، انطلقت الأمة اليابانية بشكل رائع في عقدين من النمو غير المسبوق حققت نسبة 10 بالمئة سنويا. إن ضخ كميات كبيرة من رأس المال معظمها من الولايات المتحدة كان بمثابة حيلة سحرية أو هكذا بدا الأمر.

في ستينات القرن الماضي، طور Chenery وآخرون نهج الفجوتين كامتداد نظري لنموذج Harrod-Domar لشرح التنمية الاقتصادية هدفها التعامل مع الصعوبات التي تواجهها البلدان المتخلفة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية. في هذه النماذج وبناءا على افتراضات معقولة حول معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه، يتم

تقدير متطلبات رأس المال من أجل التنمية الاقتصادية أو ما مقدار رأس المال المطلوب لتحقيق هذا معدل النمو المستهدف. هنا يُميز Chenery فجوتين أساسيتين: "فجوة المدخرات Savings Gap "و "فجوة الصرف الأجنبي Foreign Exchange Gap". تنشأ فجوة المدخرات عند ظهور الفرق بين متطلبات الادخار الإجمالي المشار إليه في الخطط الوطنية والمدخرات التي يُمكن تعبئتها بالفعل في الاقتصاد المحلي، أو ببساطة عندما يكون معدل الادخار المحلي أقل من معدل الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف. على سبيل المثال، إذا كان معدل نمو الدخل الوطني الحقيقي المستهدف هو 6 بالمئة ونسبة رأس المال إلى الناتج هو 3 من 1، وفق المعادلة (5) من نموذج Harrod-Domar يجب على الاقتصاد أن يُوفر 18 بالمئة من دخله الوطني لتحقيق النمو المرغوب فيه. إذا كانت نسبة المدخرات المحلية هي 12 بالمئة، فإن فجوة المدخرات تبلغ نسبة 6 بالمئة من الدخل الوطني. كما ذكرنا أعلاه، يتطلب النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي استثمارات ضخمة في الصناعة والبنى التحتية لكن المدخرات المحلية غير كافية لتلبية متطلبات الاستثمار، لذا يُمكن لتدفق الموارد المالية الأجنبية أن تُعوض النقص في المدخرات المحلية (6 بالمئة من الدخل الوطني في المثال). وعلى هذا الأساس تُعتبر فجوة الادخار مؤشرا يُظهر حجم التدفق المطلوب لرأس المال الأجنبي الذي يُمكن الحصول عليه عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، استثمارات المحفظة، القروض من البنوك الخاصة، التحويلات أو عن طريق التدفقات المالية الرسمية بما في ذلك المساعدات الخارجية.

تُشير الفجوة الثانية إلى نقص الصرف الأجنبي: في بلد نام حيث يتم بناء قطاع صناعي وبنية تحتية جديدة من الصفر، يجب استيراد معظم الآلات والسلع الرأسمالية والمواد الخام والوسيطية من الخارج (لا يُمكن إنتاجها محليا) كمدخلات صناعية وبالتالي هناك حاجة لصرف العملات الأجنبية لتمويل هذه الواردات. يتم كسب العملات الأجنبية عن طريق الصادرات، ومع ذلك تخضع صادرات معظم البلدان المتخلفة من المواد الأولية لنظام أسعار ودخل غير مرن وكثير منها تُواجه حواجز غير سعرية في التجارة، وتخلق فجوة بين الواردات والصادرات مما يعني عجزا من الصرف الأجنبي لتمويل هذه الواردات وقيدا على ميزان المدفوعات. ومن هذا المنطق يُصبح التمويل الخارجي ضروريا لتمويل استيراد السلع المطلوبة من البلدان المتقدمة اقتصاديا: تُمثل فجوة الصرف الأجنبي مؤشرا ثانيا على حجم التمويل الأجنبي المطلوب للنمو.

يُمكن شرح الفجوتين بدلالة طريقة محاسبة الدخل الوطني:

$$E - Y \equiv I - S \equiv M - X \equiv F$$

حيث (E) الانفاق الوطني، (Y) الناتج الوطني أو الدخل، (I) الاستثمار، (S) الادخار، (M) الواردات، (X) الصادرات و (F) صافي تدفق رأس المال. يُمثل الفارق $(I-S)$ فجوة المدخرات و $(M-X)$ فجوة الصرف الأجنبي.

يُساعدنا تحليل الفجوتين على فهم مدى الحاجة إلى الموارد الخارجية لسد فجوة المدخرات وفجوة الصرف الأجنبي حتى تستمر جهود التنمية في البلاد. على المدى الطويل، يفترض تحليل الفجوتين أن الحاجة إلى التمويل الأجنبي ستقل إذا نجحت برامج الاستثمار وارتفع مستوى الدخل الذي يزيد حجم المدخرات المحلية. ومع تطور القطاع الصناعي، سيكون الاقتصاد قادرا على استبدال بعض السلع الرأسمالية المستوردة بالمنتجة محليا وسيبدأ تصدير السلع المصنعة مما يُقلل الحاجة للصرف الأجنبي. بمجرد تحقيق النمو المستدام، لن تكون هناك حاجة للمزيد من التدفقات الأجنبية وسيكون سوق رأس المال الخاص قادرا على تلبية المتطلبات المالية للبلدان النامية-في السنوات الأخيرة، تتماشى التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات مع هذه التوقعات النظرية: فالعديد من الاقتصاديات الناشئة الناجحة الآن لديها فوائض في ميزان مدفوعاتها وأصبحت حتى مستثمرين رئيسين في اقتصاديات أخرى.

في الأخير، تُشير نماذج الفجوتين لوجود فجوة ثالثة تُسمى "فجوة تكنولوجية Technological Gap": للاستفادة المثمرة من السلع الرأسمالية المستوردة، قد يحتاج الاقتصاد النامي أيضا لإمدادات تكميلية من المساعدات التقنية. ومع تحسن القدرات التكنولوجية لبلد ما عبر الاستثمار في رأس المال البشري، انشاء معاهد البحث والتطوير، التعلم بالممارسة والتدريب التقني، ستزيد إنتاجية رأس المال وتنخفض نسبة رأس المال إلى الناتج (معكوس إنتاجية رأس المال). مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، سيتقلص حجم الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل نمو معين، كما يُمكن أن يُسهم توفير المساعدة التقنية في زيادة القدرات التكنولوجية.

6. تقييم

إن التنمية الاقتصادية التي يُنظر إليها أنها نمو اقتصادي هو مفهوم كمي يعني في الأساس "المزيد من الشيء نفسه"، لكن حتى لو اقتصرنا على البعد الاقتصادي فمن الواضح أن التنمية الاقتصادية هي أكثر من مجرد تحقيق زيادة في مستويات دخل الفرد لبلد ما. في فترة الستينات، توسع مفهوم التنمية الاقتصادية ليشمل النمو مصحوبا بتغييرات نوعية في هيكل الإنتاج والعمالة وكان يُشار إليها بـ "التغيير الهيكلي". لقد كان بالأهمية بمكان بالنسبة للاقتصاديات النامية زيادة حصة القطاعات الديناميكية كالصناعة وخفض حصة القطاعات التقليدية كالزراعة في

الناتج الوطني والعمالة-في الآونة الأخيرة تشمل القطاعات الديناميكية إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخدمة البرمجيات. هذا يعني أن النمو الاقتصادي يحدث دون تنمية اقتصادية: من الأمثلة على ذلك البلدان المصدرة للنفط التي سجلت زيادة حادة في الدخل الوطني لكنها لم تشهد أي تغيير في هيكلها الاقتصادي.

كثيرا ما أجريت مناقشات نظريات التنمية هذه المرحلة على مستوى "نظامي" لاسيما موقفها بشأن توليد ونقل الفائض من القطاع الزراعي إلى الصناعي (Lewis 1954). ومع ذلك، جلبت تلك المناقشات انتباها أيضا لعدد من القضايا المحددة ذات الصلة بالسياسة الصناعية:

أولا، تم التأكيد على الطبيعة الديناميكية لقطاع التصنيع بشكل كبير جدا على الرغم من أن هذه القضية كانت أساس حجة الصناعة الوليدة، إلا أن الموجة الثانية قدمت تفسيرات أكثر منهجية لهذه الظاهرة: من خلال نشر مفاهيم كمرونة الدخل، اقتصاديات الحجم والمنافسة الاحتكارية.

ثانيا، تم تسليط الضوء على الأدوار المختلفة التي يلعبها قطاع السلع الرأسمالية والاستهلاكية في الصناعة التحويلية، وأحيانا يتم تقسيم هذه الأخيرة إلى قطاعات سلع الأجر والسلع الكمالية. وقد أظهرت هذه الفروق أن الصناعات المختلفة تمارس تأثيرات مختلفة على تراكم رأس المال، التضخم، النمو الاقتصادي، توزيع الدخل ومستويات المعيشة.

ثالثا، سلطت المرحلة الثانية بشكل كبير على اعتماد الاقتصاديات المتخلفة على استيراد السلع الرأسمالية والقيود الناجمة التي يفرضها نقص النقد الأجنبي على سرعة الاستثمار المادي، التغير التكنولوجي والنمو الاقتصادي. وقد شدد البعض على أهمية التصدير (والسياسات الرامية لتعزيزه) في التغلب على هذه القيود.

أخيرا وليس آخرا، أكدت نظريات المرحلة الثانية بشكل كبير على الترابط الموجود بين مختلف فروع الصناعات التحويلية من حيث التقنيات والمتطلبات (حجة "الترابط Linkage"لـ Hirshman). هذه النظريات ترى أن صانعي السياسة يمكنهم استغلال بشكل متعمد هذه الترابطات (الاعتماد المتبادل) لتعجيل عملية التصنيع.

انبثقت السياسات والاستراتيجيات التنموية التي سادت في الستينات من المساهمات المفاهيمية وأهداف التنمية ونظام البيانات المتاح آنذاك. تقع هذه السياسات في عدد قليل من الفئات: تضم الفئة الأولى الوصفة النيوكلاسيكية التي يُمكن التعبير عنها بعنوان "الضبط الدقيق Fine-Turning"و "الأسعار المناسبة Appropriate Prices": في جوهرها، تتبنى أدوات الضبط الدقيق استخدام نظام سعر مناسب (بما في ذلك

أسعار السلع، الضرائب والإعانات) لإزالة العيوب في السوق مع وضع سعر صرف مناسب وسياسة تجارية مواتية.

يُمكن تصنيف مجموعة ثانية من السياسات على أنها هيكلية بشكل أساسي مع التركيز على أهمية الروابط بين القطاعات: وتشمل تخصيص الاستثمار والنفقات الجارية بين القطاعات لتحقيق نمو متوازن بين القطاعات (أو في بعض الأحيان نمو غير متوازن) -وبشكل أكثر تحديدا، تم تكليف الزراعة بدور نشط أكثر في عملية التنمية أواخر الستينات. كان من المتوقع أن يؤدي توفير مستوى أكبر من الموارد العامة لهذا القطاع – إلى جانب تطبيق سياسات سعرية أقل تمييزا-أن يرفع نمو الناتج والإنتاجية مما يُسهل التحويل الصافي إلى بقية الاقتصاد. ويبدو أن نجاح كوريا الجنوبية وتايوان في تغذية القطاع الزراعي واستخدام الفائض الزراعي لتحقيق الإقلاع الصناعي لقى صدى كبيرا أنذاك.

المصطلحات الرئيسية

الاقتصاد المزدوج	النمو غير المتوازن	تحليل الفجوتين
نموذج Lewis	الروابط التكميلية	التغيير الهيكلي
نموذج Fei-Ranis	أنماط التنمية	السببية التراكمية

أسئلة للمراجعة والمناقشة

1. اشرح مفهوم الاقتصاد المزدوج وتصوره لعملية التنمية في البلدان المتخلفة؟ اشرح اجابتك.
2. على أي أساس تُحدد الأجور في قطاعي الكفاف والرأسمالي حسب نموذج Lewis؟ وكيف يتوسع القطاع الرأسمالي الصناعي؟ ما هي الجوانب التي تتطابق وتتعارض فيها وجهات نظر Lewis وNurkse حول الصادرات؟
3. ما هي التعديلات التي أضافها نموذج Fei-Ranis على الإطار الفكري لـ Lewis؟ وماهي اسهامات هذا النموذج في تفسير النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة؟
4. لماذا يدعي Hirschman أن وضع الأشياء بطريقة خاطئة عبر خلق اختلال متعمد من شأنه أن يُعزز التنمية الاقتصادية؟ حسب رأيك، لماذا اتباع بلد فقير ما لاستراتيجية النمو غير المتوازن أسهل وأقل تكلفة مقارنة باستراتيجية النمو المتوازن؟
5. ميز بين تأثيرات الغسيل العكسي وتأثيرات الانتشار، وكيف ترتبط هاتان الفكرتان بمفهوم السببية التراكمية لـMyrdal ؟
6. ما هي الخصائص المميزة لعملية التغيير الهيكلي المرتبطة بالنمو الاقتصادي السريع؟ ما هي القيود المحلية والدولية التي تعيق عملية التحول الهيكلي في البلدان الأقل تقدما؟ ما هي الفجوات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل عملية التنمية؟ اعط مثالا.

الفصل الثالث

فترة السبعينات

يُلخص الشكل 3.1 الأهداف والنظريات الرئيسية للتنمية ومصادر البيانات والسياسات السائدة في السبعينات. بحلول عقد السبعينات، أدى فشل استراتيجية التنمية الموجهة نحو معيار الناتج المحلي الإجمالي في التعامل مع مشاكل التنمية المتزايدة في معظم أنحاء العالم الثالث إلى إعادة فحص شامل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و يُمكن تلخيص مشاكل التنمية الرئيسية التي أصبحت أكثر خطورة و لم يعد بالإمكان تجاهلها خلال هذا العقد على النحو التالي: (1) المستوى المتزايد للبطالة و العمالة دون المستوى الأمثلي في عدد كبير من البلدان النامية، (2) زيادة عدم التكافؤ في توزيع الدخل داخل البلدان و بينها، (3) الحفاظ على حصة كبيرة و متنامية من الأفراد في حالة الفقر المطلق- أي دون المستوى المعياري لحد أدنى من الدخل أو مستوى المعيشة، (4) استمرار و تسارع الهجرة من الريف إلى الحضر و ما يترتب على ذلك من ازدحام حضري و أخيرا (5) تدهور الوضع الخارجي لكثير من البلدان النامية يتجلى في ضغوط على ميزان المدفوعات و الارتفاع السريع في المديونية الخارجية وخدمة الدين.

بسبب هذه المشاكل المترابطة بشكل وثيق، تم إعطاء التوزيع غير المتساو للدخل المرتبط بعملية الحد من الفقر المدقع وزنا أكبر بكثير في دالة تفضيل معظم البلدان النامية مقارنة بهدف النمو الكلي في حد ذاته. علاوة على ذلك، كان مقررا تحقيق هذا الانخفاض في الفقر المدقع بشكل رئيسي عن طريق زيادة عدد العمالة المنتجة في القطاعات التقليدية. بحلول منتصف السبعينات، تم الاستغناء عن الناتج المحلي الإجمالي كهدف مهيمن شامل للتنمية في عدد من البلدان حيث خضع الافتراض القائل أن النمو الكلي كان مرادفا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو أنه سيضمن تحقيق جميع أهداف التنمية الأخرى لفحص دقيق ورفض العديد من الدوائر. ويُشير تأسيس برنامج التوظيف العالمي لمنظمة العمل الدولية (1969) أن الهدف الأساسي يجب أن يكون رفع مستوى

معيشة الفقراء من خلال زيادة فرص العمل، واعتبر توليد فرص إنتاجية جديدة أو أكبر وسيلة لتحسين فرص رفاه الفقراء.

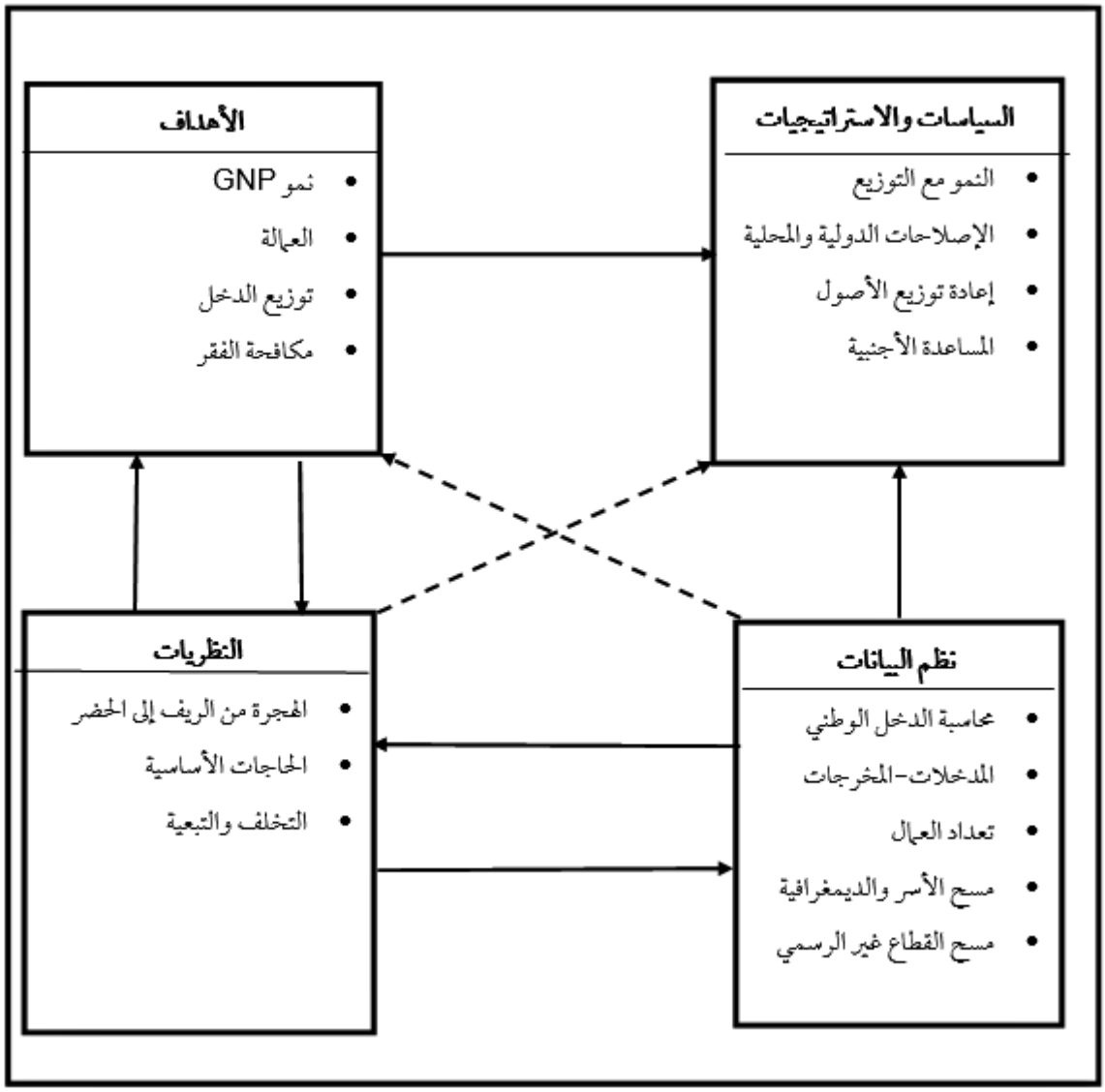

الشكل 3.1. نهج التنمية في السبعينات.

إن المعنى المتغير للتنمية كعملية ينبغي أن تحقق أهدافا متزامنة للنمو وتخفيف حدة الفقر أثرت وتأثرت بالعديد من المساهمات المفاهيمية والتجريبية. في السبعينات، ظهرت مساهمة نظرية تعمل على ربط المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية ومحددات الهجرة من الريف إلى الحضر وحاولت العديد من الدراسات التجريبية بشكل رئيسي على المستوى الجزئي إلقاء الضوء على العلاقة بين مجموعة من المتغيرات مثل التعليم والتغذية والصحة مقابل معدلات الخصوبة والوفيات. فيما يتعلق بمحددات الهجرة، قام نموذج Harris-Todaro (1970) بتفسير

حركة الهجرة من الريف إلى الحضر كدالة تابعة لاختلاف الأجور بين المناطق الريفية والحضرية مرجحة باحتمال العثور على عمل في المناطق الحضرية.

في نفس الوقت، نادت منظمة العمل الدولية إلى ضرورة تطبيق نهج الحاجات الأساسية التي تنطوي على تغيرات هيكلية وإعادة توزيع الملكية الأولية للأصول خاصة إصلاح الأراضي، بالإضافة إلى مجموعة من أدوات السياسة كالاستثمار العام. واشتملت الحاجات الأساسية على عنصرين أساسيين كما حددتها منظمة العمل الدولية: (1) توفير بعض المتطلبات الدنيا للأسرة في شكل الاستهلاك الخاص كالغذاء والمأوى واللباس و (2) الخدمات الأساسية التي يُقدمها المجتمع ككل كمياه الشرب، الصرف الصحي والمرافق التعليمية والصحية.

لن تكتمل مراجعة المساهمات في تطور مجال اقتصاديات التنمية خلال هذا العقد دون الإشارة إلى الأدبيات الماركسية الجديدة في نظريات التخلف والتبعية. يتمثل جوهر هذه النظريات في أن التخلف متجذر في النظام العالمي للتجارة والطاقة حيث تُشكل البلدان النامية الأطراف الخلفية المتخلفة المنتجة للمواد الأولية في حين تُشكل البلدان المتقدمة المراكز الصناعية الحديثة، واعتبرت نظام الاستعمار الجديد من قبل الطبقات الأصلية المرتبطة برأس المال الأجنبي (كالشركات متعددة الجنسية) حل محل النظام الاستعماري السابق. في هذا السياق، تُوفر أطروحة Prebish-Singer –القائلة بأن شروط التبادل التجاري للمنتجات الأولية بالنسبة للمنتجات المصنعة سينخفض بمرور الوقت–أساسا منطقيا لاعتماد السياسات الحمائية التي كانت شائعة بشكل خاص في بلدان أمريكا اللاتينية.

في هذا الفصل سنتتبع أفكار هذه المساهمات الفكرية وتأثيراتها على مجال اقتصاديات التنمية وعلى دوائر صنع القرار على حد سواء.

1. الهجرة من الريف إلى الحضر Rural-Urban Migration

ارتبط التطور الاقتصادي لأوروبا الغربية والولايات المتحدة ارتباطا وثيقا بحركة العمالة من المناطق الريفية إلى الحضرية. بوجود قطاع ريفي تُهيمن عليه الأنشطة الزراعية وقطاع حضري يُركز على التصنيع، تميزت التنمية الاقتصادية الشاملة في هذه البلدان بإعادة التوزيع التدريجي للعمالة خارج الزراعة ونحو الصناعة عبر الهجرة من الريف إلى الحضر سواءا على المستوى المحلي أو الدولي. ولأن التصنيع والتحضر كلمتان مترادفتان في الأساس،

فإن هذه الحالة التاريخية مثلت مخططا نموذجيا للتغيير الهيكلي في البلدان النامية كما أشارت إليه نظرية Lewis حول نقل العمالة.

لكن الأدلة الدامغة في العقود القليلة الماضية تُظهر أن البلدان النامية شهدت هجرة ضخمة لسكانها الريفيين إلى المناطق الحضرية لكن في نفس الوقت زيادة مستويات البطالة والعمالة دون المستوى في الحضر، مما يُقلل من صلاحية نموذج Lewis ذو قطاعين – لا يأخذ نموذج Lewis بعين الاعتبار سبب استمرار الهجرة الريفية على الرغم من ارتفاع البطالة في المناطق الحضرية: كما رأينا سابقا، يفترض Lewis وجود تفاوت في الأجر بين الحضر و الريف بحوالي 30 بالمئة لجذب العمالة في القطاع الصناعي، و بالفعل كانت هناك هجرة من الريف إلى الحضر على نطاق غير مسبوق لكن توسع القطاع الصناعي لم يخلق وظائف كافية لجميع أولئك العمال المتاحين، وهكذا عملت الهجرة على تحويل البطالة من المناطق الريفية إلى الحضرية. على هذا الأساس، يجب البحث عن تفسير لهذه الظاهرة وكذا السياسات المناسبة لمعالجة المشاكل الناتجة: إحدى هذه النظريات التي تُفسر العلاقة المتناقضة على ما يبدو بين الهجرة المتسارعة من الريف إلى الحضر في سياق ارتفاع مستويات البطالة في المناطق الحضرية تُعرف باسم "نموذج الهجرة Migration Model" للاقتصادي الأمريكي Michael Todaro وفي شكلها التوازني "نموذج Harris-Todaro".

يبدأ النموذج بافتراض أن الهجرة ظاهرة اقتصادية في المقام الأول أين يُمكن للفرد المهاجر أن يتخذ قرارا عقلانيا على الرغم من وجود البطالة في المناطق الحضرية. يفترض نموذج Todaro أن الهجرة تسير استجابة للاختلافات الموجودة في الدخل المتوقع بين المناطق الحضرية والريفية بدلا من المكاسب الفعلية: تنص الفرضية الأساسية أن المهاجر يستجيب لمختلف فرص سوق العمل المتاحة أمامه في القطاعين الريفي والحضري ويختار الفرص التي تُعظم مكاسبه المتوقعة من الهجرة.

في الجوهر، تفترض النظرية أن أعضاء القوى العاملة الحاليون أو المتوقعون يُقارنون دخولهم المتوقعة في فترة زمنية معينة في القطاع الحضري (الفرق بين عائدات وتكاليف الهجرة) مع متوسط الدخل الريفي السائد ويقررون الهجرة إذا كان السابق أكبر من اللاحق.

نأخذ بعين الاعتبار المثال التوضيحي التالي: لنفترض أن العامل الريفي العادي غير الماهر أو لديه مهارة نسبية أمامه خياران: إما أم يكون عامل مزرعة (أو يعمل في أرضه) مقابل متوسط دخل سنوي ليكن 50 وحدة نقدية أو يُهاجر نحو المدينة ليتلقى أجرا سنويا قدره 100 وحدة نقدية. إن معظم النماذج الاقتصادية الأكثر شيوعا

حول الهجرة والتي تُركز بشكل خاص على عامل الفرق في مستويات الدخل كمحدد لقرار الهجرة ستُشير إلى خيار واضح في هذه الحالة: يجب على العامل أن يبحث عن وظيفة حضرية ذات أجر أعلى. مع ذلك، من المهم إدراك أن نماذج الهجرة هذه تم تطويرها في سياق الاقتصاديات المتقدمة التي تفترض ضمنيا حالة العمالة الكاملة أو شبه الكاملة. في بيئة العمالة الكاملة، يقوم قرار الهجرة على الرغبة فقط في الحصول على وظيفة ذات أجر أعلى أينما كانت، ثم تُشير هذه النظرية الاقتصادية البسيطة أن مثل هذه الهجرة يجب أن تعمل على تقليل الفروق في الأجور عبر تفاعل قوى العرض والطلب في حالة النزوح أو الهجرة.

لسوء الحظ هذا التحليل غير واقعي في السياق المؤسسي و الاقتصادي لمعظم البلدان النامية: أولا، تُعاني معظم هذه البلدان مشكلة البطالة المزمنة مما يعني أن مهاجرا نموذجيا لا يُمكن أن يتوقع الحصول على وظيفة حضرية عالية الأجر على الفور-في الواقع، من المرجح عند دخول سوق العمل الحضري أن يُصبح العديد من المهاجرين غير المتعلمين و غير المهرة إما عاطلين عن العمل تماما أو باحثين عن عمل عرضي و بدوام جزئي كبائعين أو بائعين متجولين أو عمالا متجولين في المناطق الحضرية التقليدية أو القطاع غير الرسمي الذي يتميز بسهولة الدخول، نطاق ضيق للشغل ، أسعار تنافسية نسبيا و أجور محددة. في حالة المهاجرين الذين يملكون رأس مال بشري كبير في شكل شهادة ثانوية أو جامعية تكون فرص أفضل بكثير وسيجد الكثيرون وظائف في القطاع الرسمي بسرعة نسبية لكنها لا تُشكل سوى نسبة صغيرة من إجمالي تدفق الهجرة، وبالتالي يجب على الفرد عند اتخاذ قرار الهجرة موازنة احتمالات ومخاطر البطالة أو العمالة دون المستوى (بدوام جزئي أو مؤقت) لفترة طويلة من الزمن مقابل الفرق الإيجابي للدخل الحقيقي بين المناطق الحضرية والريفية. على سبيل المثال، لنفترض أن احتمال حصول المهاجر على وظيفة حضرية خلال فترة سنة واحدة هو 20 في المئة (فرصة من خمسة)، لن يُهاجر العامل لأن الدخل المتوقع هو 100 x 0.2 أو 20 وحدة نقدية أقل من 50 وحدة (50 x احتمال يُساوي الواحد الصحيح) في المزرعة، لكن إذا كان احتمال النجاح هو 60 بالمئة فإن المكاسب المتوقعة في المناطق الحضرية ستكون 100 x 60 أو 60 وحدة، في هذه الحالة سيكون من المنطقي أن يبحث عامل المزرعة عن وظيفة حضرية على الرغم من وجود بطالة في المناطق الحضرية.

ولأن معظم المهاجرين من الشباب (تتراوح أعمارهم ما بين 14 و25 عاما) سيكون واقعيا أكثر النظر في مكاسب مدى الحياة لقرار الهجرة – يجب تمثيل قرار الهجرة على أساس حساب دخل طويل الآجل وأكثر ديمومة. إذا توقع المهاجر احتمالا منخفضا للعثور على وظيفة في الفترة الأولية ولكنه يتوقع أن يزداد هذا الاحتمال مع مرور

الوقت لأنه قادر على توسيع اتصالاته الحضرية، سيظل قرار الهجرة منطقيا بالنسبة له على الرغم أن الدخل الحضري المتوقع خلال الفترة أو الفترات اللاحقة قد يكون أقل من الدخل الريفي المتوقع.

الاستنتاج الرئيسي الذي يُمكن استخلاصه من نموذج Harris-Todaro أنه طالما أن القيمة المتوقعة للأجر الحضري (على الرغم من احتمال وجود فترات طويلة من البطالة) يتجاوز الأجر في قطاع الريف ستستمر عملية الهجرة. في هذه الظروف المتغيرة، ركزت نظرية Todaro للتنمية اهتمامها على البطالة الحضرية وكيفية مكافحتها.

معظم نماذج عملية الهجرة من الريف إلى الحضر متشائمة بخصوص تخفيض مستوى البطالة في المناطق الحضرية بالوسائل التقليدية كدعم برامج العمل أو الأشغال العامة في المناطق الحضرية، و السبب أن الهجرة من الأرض لا تتم فقط من خلال التفاوت الفعلي في الأجور بين المناطق الحضرية و الريفية و لكن أيضا بدلالة مستوى فرص العمل المتاحة: إن المزيد من فرص العمل سيقلل البطالة على الفور لكنها ستشجع في المقابل المزيد من الهجرة، و هكذا أصبح السؤال التجريبي ما إذا كان زيادة معدل التوظيف في المناطق الحضرية سيقلل بالفعل من مستوى البطالة. ومع ذلك، هناك احتمال أن تكون المناطق الحضرية عالقة في فخ توازني عال المستوى من البطالة طالما أن العمالة الفائضة من الأرض لا تزال وأن سياسة التنمية تُركز بشكل حصري على انشاء نشاطات جديدة في المراكز الحضرية (الصناعية) القائمة.

يفترض نموذج Harris-Todaro أن الفرد يبني قراره للهجرة بناءا على اعتبارات زيادة الدخل يُعبر عنه بالدخل المتوقع في المناطق الحضرية والريفية، ويفترض كذلك أن الفرد الذي يختار الهجرة يُحاول تحقيق متوسط الدخل السائد بناءا على مستواه التعليمي أو المهاري في المركز الحضري الذي يختاره، مع ذلك يُفترض أن المهاجر على دراية بالفرص المحدودة للحصول على وظيفة بأجر على الفور واحتمال أن يكون عاطلا عن العمل أو يعمل بدوام جزئي لفترة معينة من الزمن. يترتب على ذلك أن تيار الدخل المتوقع للمهاجر يتحدد وفق الدخل السائد في القطاع الحضري واحتمالية العمل هناك بدلا من العمل في القطاع الحضري غير الرسمي بشكل مؤقت أو عاطل تماما عن العمل.

يُفترض أن عرض العمالة في القطاع الحضري هي دالة تابعة لفرق الأجر المتوقع بين المناطق الحضرية، حيث يُساوي الفرق المتوقع للأجر إلى الأجر الحضري الفعلي مضروبا في احتمال الحصول على وظيفة في القطاع الحضري مطروحا منه متوسط الأجر الريفي:

$$S = f_s(d) \quad (1)$$

حيث (S) هو عرض العمالة في القطاع الحضري و:

$$d = \omega\pi - r \quad (2)$$

مع (ω) هو الأجر الحقيقي الحضري، (r) هو متوسط الأجر الحقيقي الريفي و (π) احتمال الحصول على وظيفة في القطاع الحضري.

يتحدد احتمال الحصول على وظيفة في القطاع الحضري في أي فترة زمنية مباشرة بمعدل خلق فرص عمل جديدة وعكسيا بنسبة العاطلين الباحثين عن وظيفة إلى عدد فرص العمل الحالية، أي:

$$\pi = \frac{\gamma N}{W - N} = \gamma \frac{N}{U} \quad (3)$$

حيث (γ) هو صافي معدل خلق فرص عمل جديدة، N هو مستوى العمالة الموظفة في القطاع الحضري، (W) هو إجمالي اليد العاملة الحضرية و (U) هو مستوى البطالة الحضرية.

باستبدال (3) في (2) نجد:

$$d = \omega \frac{\gamma N}{U} - r \quad (4)$$

إذا افترضنا توقف الهجرة عندما يُساوي الأجر الحضري المتوقع الأجر الريفي (أي $d = 0$)، يُمكن اشتقاق المستوى التوازني للبطالة من المعادلة (4):

$$U^* = \omega \frac{\gamma N}{r} \quad (5)$$

تُظهر المعادلة (5) أن خفض الأجر الحضري الحالي (ω) سيُخفض المستوى التوازني للبطالة وزيادة خلق فرص عمل جديدة (γ) سيزيد من المستوى التوازني للبطالة عن طريق زيادة احتمال الحصول على وظيفة وتشجيع الهجرة. وعليه، فإن سياسات كدعم الأجور يُمكن أن تُقلل البطالة أو لا تعتمد على ما إذا كانت الزيادة في الطلب على العمالة أكبر أو أقل من العرض المحفز. من المعادلة (5) يُمكن حل النسبة التوازنية للبطالة إلى التوظيف وإعطاء بعض القيم الكمية للنموذج: بقسمة طرفي المعادلة على N نجد $U^* / N = \omega\gamma / r$. على سبيل المثال، إذا كان الأجر الصناعي أعلى مرتين من الأجر الريفي $(\omega / r = 2)$ و $(\gamma = 0.05)$ ستكون النسبة التوازنية للبطالة إلى التوظيف 10 بالمئة.

ننظر الآن في الآثار المترتبة على السياسة: نحاول الإجابة على سؤال تحت أي ظرف يرتفع المستوى الفعلي للبطالة الحضرية؟ لنفترض أن معدل خلق فرص عمل جديدة في المناطق الحضرية (γ) هي دالة تابعة للأجر

الحضري (ω) ومعلمة السياسة (a) كالجهود الحكومية المركزة لزيادة التوظيف عبر برامج إحلال الواردات – كلاهما يعمل وفق دالة الطلب على العمل، وعليه:

$$\gamma = f_d(\omega, a) \qquad \frac{\partial \gamma}{\delta a} \succ 0 \qquad (6)$$

إذا تزايد نمو طلب العمالة الحضرية نتيجة تغير السياسة الحكومية، فإن استجابة (زيادة) عرض العمالة تُكتب:

$$\frac{\partial S}{\partial a} = \frac{\partial S}{\partial d}\frac{\partial d}{\partial \gamma}\frac{\partial \gamma}{\partial a} \qquad (7)$$

الآن بمفاضلة المعادلة (4) جزئيا:

$$\frac{\partial d}{\partial \gamma} = \omega \frac{N}{U} \qquad (8)$$

باستبدال (8) في (7):

$$\frac{\partial S}{\partial a} = \frac{\partial S}{\partial d}\frac{\omega N}{U}\frac{\partial \gamma}{\partial a} \qquad (9)$$

يزداد المستوى المطلق للموظفين الحضريين إذا كانت زيادة عرض العمالة استجابة لتغير السياسة يتجاوز الزيادة في العدد المطلق لخلق مناصب عمل جديدة، أي:

$$\frac{\partial S}{\partial d}\frac{\omega N}{U}\frac{\partial \gamma}{\partial a} \succ N\frac{\partial \gamma}{\delta a} \qquad (10)$$

نغتزل (N) و $(\partial\gamma / \partial a)$ في كلا الطرفين و نضرب الطرفين بـ (ω / d) و (U / W)، و بالتالي يُصبح شرط زيادة البطالة:

$$\frac{\partial S / W}{\partial d / d} \succ \frac{d}{\omega}\frac{U}{W} \qquad (11)$$

باستبدال (2) في (11):

$$\frac{\partial S / W}{\partial d / d} \succ \frac{\omega\pi - r}{\omega}\frac{U}{W} \qquad (12)$$

تشير المعادلة (12) أن المستوى المطلق للبطالة سيرتفع في المناطق الحضرية نتيجة تغير سياسة ما هادفة لرفع مستوى التوظيف إذا كانت مرونة عرض العمالة الحضرية بالنسبة لفرق الأجر المتوقع في المناطق الحضرية–الريفية (تُسمى دالة استجابة الهجرة) أكبر من فرق الأجر المتوقع كنسبة من الأجر الحضري مضروبا بمعدل البطالة (U / W). بعبارة أخرى، تُظهر المعادلة (12) أنه كلما كان معدل البطالة مرتفعا كانت مرونة زيادة البطالة عالية لأي قيمة لفرق الأجر المتوقع. يُمكن اختبار المعادلة (12) باستخدام البيانات الواقعية: تتحقق هذه المعادلة

في ظل مرونة منخفضة جدا للعرض (في معظم البلدان النامية). على سبيل المثال، إذا كان الأجر الحقيقي الحضري هو 60 والأجر الحقيقي الريفي هو 20 واحتمال الحصول على عمل في القطاع الحضري هو 0.5 ومعدل البطالة هو 20 بالمئة، فإن مستوى البطالة سيزداد إذا كانت مرونة عرض العمالة أكبر من 0.033 أي:

$$\frac{\partial S/W}{\partial d/d} = \frac{(0.5\times 60)-20}{60}(0.2) = 0.033 \qquad (13)$$

لاحظ أن نمو اجمالي عرض العمالة نتيجة الهجرة $(\partial S/W)$ ليس هو نمو الهجرة $(\partial S/S)$، أي أن مرونة العرض بالنسبة لتغير فرص العمل ليست هي مرونة الهجرة بالنسبة لتغير فرص العمل. مع ذلك، يُمكننا تحويل المعادلة (12) إلى مرونة الهجرة بالنسبة لفرق الأجر المتوقع بضرب كلا جانبي المعادلة (10) بـ (U/S) بدلا من (U/W):

$$\frac{\partial S/S}{\partial d/d} \succ \frac{\omega\pi - r}{\omega}\frac{U}{S} \qquad (14)$$

وبما أن نسبة البطالة إلى الهجرة (U/S) أعلى بكثير من (U/W)، يجب أن تكون مرونة الهجرة أعلى من مرونة عرض العمالة لحدوث البطالة بعد برنامج توسيع الوظائف. كما قمنا سابقا في المثال السابق بمعدل البطالة من الهجرة تُساوي 30 بالمئة، فإن مستوى البطالة سيزداد إذا كانت مرونة الهجرة أكبر من 0.5. من حيث المبدأ من السهل تقدير مرونة الهجرة بتحديد الهجرة كدالة تابعة لفرق الأجر المتوقع بين المناطق الحضرية والريفية مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة على الهجرة على حالها. [1]

باختصار، يتميز نموذج الهجرة لـ Harris-Todaro بأربعة خصائص:

1- يتم تحفيز الهجرة مبدئيا وفق اعتبارات اقتصادية عقلانية مبنية في معظمها على مبدأ التكلفة-العائد: أي يتحدد بالوضع المالي وليس النفسي.

2- يعتمد قرار الهجرة على فجوة الاختلاف المتوقعة بين الأجور الحضرية والريفية الحقيقية وليست الفعلية، حيث تتحدد الفجوة المتوقعة بتقاطع متغيرين: فجوة الأجر الفعلي بين الريف والحضر واحتمال الحصول على وظيفة في القطاع الحضري.

3- يرتبط احتمال الحصول على وظيفة مباشرة بمعدل العمالة الحضرية وعكسيا بمعدل البطالة الريفية.

[1] - لاحظ أنه قبل التنبؤ بشكل واقعي بتأثير سياسة توليد المزيد من العمالة الحضرية على المستوى العام للبطالة في المناطق الحضرية، يحتاج المرء إلى تقدير قوي للقيم التجريبية في حساب معامل المرونة السائد في البلدان النامية.

4- إن معدل الهجرة الزائد عن معدل نمو فرص العمل ليسا ممكنا فحسب بل أيضا عقلاني وحتى محتمل في مواجهة الفروق الكبيرة المتوقعة في المناطق الحضرية والريفية، وبالتالي فإن المعدلات المرتفعة للبطالة في المناطق الحضرية هي نتيجة حتمية للاختلال الخطير في الفرص الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية في معظم البلدان المتخلفة.

2. الحاجات الأساسية Basic Needs

خلال السبعينات، انتقد العديد من الاقتصاديين (أنظر على سبيل المثال، Thorbecke 1973, Hicks and Streeten 1979 , Morris 1976, Singh 1979) نظريات التراكم التقليدية السائدة فترة الخمسينات و الستينات كمخرج لمأزق التخلف و تحقيق الانطلاق الاقتصادي، و ذلك لأنها حققت نجاحا محدودا في الحد من ظاهرة الفقر في مناطق واسعة من العالم: فبدلا من الانطلاق مباشرة لمساعدة الفقراء، استفادت البلدان و المجموعات الأكثر ثراء إلى حد كبير من ثمار التنمية الاقتصادية. كل هذا أدى ذلك إلى إعادة التفكير في كيفية تحقيق التنمية بدلالة معايير تحسين المستوى المعيشي ونوعية الحياة.

لا يصح الحكم على أن بلدا ما حقق تنمية حقيقية إلا إذا كان قد قطع شوطا كبيرا في مكافحة الفقر بين غالبية سكانه وتحقيق عدالة أكبر في توزيع دخله الوطني والقضاء على البطالة بأشكالها المختلفة، ولا يُمكن القول بأنه حقق تنمية حتى لو تضاعف نصيب الفرد من دخله الوطني. للأسف، كان معظم المنتقدين لنماذج النمو من الأعلى إلى الأسفل محقين في حكمهم على فشل تجارب التنمية الاقتصادية في كثير من البلدان النامية حيث لم يتحقق تقدم في مكافحة هذه العلل الثلاثة (الفقر، البطالة وعدالة توزيع الدخل) الأمر الذي يُشير إلى شيء خاطئ في استراتيجية التنمية. لقد كان هناك إلحاح شديد على ضرورة إعادة النظر في استراتيجيات التنمية التي ركزت على الجانب الاقتصادي فقط (التي تقيس نجاح الجهود الإنمائية بدلالة ارتفاع نمو الدخل الوطني ونصيب الفرد منه) واعتماد استراتيجية جديدة للتنمية تتجه مباشرة لمكافحة الفقر المطلق وتحقيق تخفيض متواصل في عدد العاطلين عن العمل مع التقليص المستمر في الفجوة بين الفئات الاجتماعية.

ونظرا لأن الهدف الرئيسي من عملية التنمية وأركانها الأساسية هو النهوض بمستوى معيشة أفراد المجتمع ورفاهيته الاقتصادية لابد أن ينعكس في صورة تُحسن نوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد، ومن هنا بدأت أوساط دوائر التنمية منذ السبعينات تهتم بخدمة الصحة والتعليم والإسكان والمياه النقية والصرف الصحي وغيرها واعتبرتها مؤشرا لدرجة النمو الاقتصادي والاجتماعي وأطلق على ذلك مدخل "الحاجات الأساسية"

للتنمية الاقتصادية. تم اعتماد مفهوم" الحاجات الأساسية "من قبل المنظمات متعددة الأطراف الكبيرة أبرزها منظمة العمل الدولية والبنك العالمي في السبعينات تحت رئاسة Robert McNamara (1968-1981)، وبموجب هذا النهج تُركز سياسة التنمية على أفقر الناس في المجتمع (أو النمو من الأسفل إلى الأعلى) من خلال تزويد المجتمع بهذه السلع والخدمات التي تُشكل حاجاته الأساسية، وليس على المستوى الكلي التي تُساعد الفقراء بشكل غير مباشر عن طريق تعجيل النمو أو العمل على زيادة دخولهم وإنتاجيتهم.[2] وبالتالي، لم يعد محور اهتمام عملية التنمية زيادة معدل نمو الدخل الوطني فحسب بل لابد أن تجني القاعدة العريضة من أفراد المجتمع هذه المنافع بما يضمن تقليل كل من الفقر والجهل والمرض بهذه المجتمعات.

في مؤتمر التوظيف العالمي لمنظمة العمل الدولية عام 1976، تم تحديد طبيعة الحاجات الأساسية على أنها حاجات الاستهلاك الخاص (الغذاء، المأوى، اللباس)؛ الخدمات الأساسية (مياه صالحة للشرب، الصرف الصحي، التعليم، النقل، الرعاية الصحية)؛ الحصول على الوظائف والحاجات النوعية (بيئة آمنة وصحية والقدرة على المساهمة في اتخاذ القرار). لاحظ أن هذه الحاجات الأساسية لا تشمل فقط أساسيات البقاء الجسدي بل أيضا الوصول للخدمات الصحية والتوظيف وصنع القرار لتوفير أساس حقيقي وقوي للمشاركة.

يرى أنصار هذا النهج للتنمية أن استراتيجيات النمو كثيرا ما تفشل في إفادة الطبقات المحتاجة، كما أن إنتاجية ودخل الفقراء تعتمد في المقام الأول على توفير المرافق الصحية والتعليمية بشكل مباشر، وقد يحتاج زيادة الدخل إلى وقت طويل حتى تستطيع تلك الطبقات تحمل أعباء الحصول على الحاجات الأساسية. إضافة إلى ذلك، حتى في حالة نجاح عملية التنمية في زيادة الدخول، قلما تُحسن طبقة الفقراء توجيه تلك الدخول لتلبية الحاجات المختلفة بطريقة رشيدة، لذلك هناك ضرورة للإسهام الدولة وتدخلها بطريقة تضمن حصول الطبقات الفقيرة على حاجاتها الضرورية من السلع والخدمات. أخيرا، من الصعب مساعدة الفقراء بطريقة واحدة في ظل غياب توفير الحاجات الأساسية.

---

[2] - في عهد McNamara أصبحت أولوية البنك العالمي تعزيز الظروف المعيشية اللائقة (الغذاء، اللباس، الإسكان، الخدمات) وذلك بتبني نهج الحاجات الأساسية للمساعدة الإنمائية، حيث يتم توفير الموارد بشكل مباشر للفقراء. ويرى مدير البنك العالمي سابقا (1981) أن الهدف النهائي هو رفع إنتاجية الفقراء وتمكينهم من الاندماج في النظام الاقتصادي. وذكر تقرير التنمية العالمي عام 1978 أنه ينبغي توجيه جهود التنمية نحو هدفين توأمين: تحقيق النمو السريع والحد من عدد الأشخاص الذين يعيشون الفقر المدقع في أسرع وقت ممكن-لقد كانت الفكرة استخدام الموارد التي يُوفرها النمو الاقتصادي السريع لتوسيع الخدمات العامة. ولفترة من الوقت، كان توفير الحاجات الأساسية هو نهج التنمية المفضل لدى المؤسسات المالية الدولية.

على الرغم من وجاهة تلك الحجج (تحتوي بلا شك على عنصر الحقيقة)، نجد البلدان النامية لا تتحمس كثيرا لهذا النهج وتضيف لذلك أن المساندة الدولية لهذا المذهب الجديد يُمثل هجوما على سيادتها وستُغير طبيعة المساعدات الدولية بطريقة تجعل التحول الهيكلي لاقتصاداتها في اتجاه التنمية الصناعية أكثر صعوبة. قد تكون هناك مفاضلة حقيقية بين النمو والحاجات الأساسية، لكن الأمر يعتمد فيما إذا كان حجم نقل الموارد يزداد مع تغير التخصيص وعلى درجة التكامل بين الاستراتيجيتين. من ناحية، يُمكن القول أن توفير الحاجات الأساسية هو شكل من أشكال تحويل الاستهلاك (بعيدا عن الاستثمار) مما يُؤخر النمو ولن تكون استراتيجية الحاجات الأساسية مستدامة على المدى الطويل. من ناحية أخرى، لابد من اعتبار توفير الحاجات الأساسية شكلا من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري والذي يُعتبر مثمرا شأنه شأن الاستثمار في الصناعة.[3]

رغم اختلاف وجهات النظر، يرى Singh (1979) ضرورة وجود علاقة تكاملية وتبادلية بين توفير الحاجات الأساسية وتعزيز التصنيع وتسريع التغير الهيكلي، وبالتالي إمكانية الجمع بين الاستراتيجيتين ومتابعتهما جنبا إلى جنب. على وجه التحديد، لتلبية الحاجات الأساسية على أساس مستدام من الضروري أن يتم تحويل الهياكل الإنتاجية لصالح الصناعة، ويجب أن تُساعد استراتيجية الحاجات الأساسية المصممة بشكل صحيح على توزيع أكثر إنصافا للدخل لترقية الصناعة.

أكدت منظمة العمل الدولية في منشوراتها المختلفة (أنظر على سبيل المثال، توفير الحاجات الأساسية عام 1977) أن تلبية الحاجات الأساسية يعتمد بشكل حاسم على تأسيس نظام اقتصادي دولي جديد هدفه وفق اعلان Lima عام 1975 زيادة حصة البلدان النامية من الناتج الصناعي العالمي إلى 25 بالمئة بحلول عام 2000. ويُوضح Singh (1979) أن توفير الحاجات الأساسية على أساس مستدام يتطلب نموا سريعا من 7-8 في المئة سنويا، مما يعني بدوره نموا في الإنتاج الصناعي بنسبة 10-11 بالمئة – هذا هو معدل نمو الصناعة اللازم للوصول لهدف إعلان Lima. على ذلك، تُؤدي استراتيجية الحاجات الأساسية والتحول الهيكلي اتجاه الصناعة إلى نفس الاستنتاج: الاهتمام باستراتيجية النمو الصناعي باتباع استراتيجية اقتصادية شاملة. في هذا الإطار، تُظهر العديد من البلدان أن التطور السريع للصناعة وتوفير الحاجات الأساسية متوافقة تماما: على سبيل المثال حققت الصين تقدما ملحوظا في كلا الاتجاهين عبر الاعتراف بأهمية التنمية الصناعية لاحتياجات الزراعة والقطاع الريفي–عن

[3] - إن توفير الحاجات الأساسية كالتعليم والصحة من شأنه أن يحسن الوضع المعيشي والصحي والمهاري للقوة العاملة تكون قادرة على بدل جهود مادية وفكرية أكثر قوة وبالتالي زيادة الكفاءة الإنتاجية مقارنة بالعمالة المريضة والجائعة وغير المتعلمة.

طريق تشجيع استخدام المدخلات الحديثة في الزراعة وتنمية الصناعات الريفية الصغيرة، في المقابل تُظهر البلدان ذات الأداء الضعيف في توفير الحاجات الأساسية أن فشل إحدى الجوانب سيُبطل التقدم في جوانب أخرى.

من حيث السياسة، دعا هذا النهج للتركيز على التنمية الزراعية ودعم القطاع الحضري غير الرسمي بما في ذلك البحث في تقنيات الإنتاج كثيفة العمالة المناسبة للأنشطة الصغيرة، بالإضافة إلى ذلك يتطلب نهج الحاجات الأساسية توسيع نطاق الخدمات الهامة لتلبية حاجات الفقراء. كما يُشير Hunt (1989)، لم يدعو المدافعين عن هذا النهج للتخلي عن مشروع التحديث لكن إيلاء اهتمام أكبر بالأنشطة الصغيرة والقطاعات الفقيرة في المجتمع إلى جانب الاستثمار المستمر في البنية التحتية واسعة النطاق. في الأخير، إن تلبية حاجات الفقراء لن يُساعد على خفض مستويات الفقر فحسب بل يُحسن مستويات التعليم والمهارات لدى السكان مع ما يُصاحب ذلك من إمكانات المساهمة في زيادة النمو الاقتصادي، إلى جانب أن زيادة ثراء الفقراء ترتفع قدرتهم الشرائية مما يُفيد الشركات المحلية.

3. التخلف والتبعية Underdevelopment and Dependency

على الرغم اختلاف آرائهم، يبحث منظرو التنمية السابق ذكرهم في المقام الأول عن الخصائص الداخلية للمجتمعات – الظروف الجغرافية، الخصائص المؤسسية والظروف الأولية، المواقف ذات الطابع الثقافي والأنظمة السياسية – التي شكلت عقبات أمام التنمية في البلدان المتخلفة، وكذا العوامل والسياسات الداخلية التي تُعزز التنمية. هذا لا يعني أن هؤلاء المنظرين لا يأخذون بعين الاعتبار العالم الخارجي، لكنهم مقتنعون أن ذلك يعتمد في المقام الأول على الخصائص والمؤسسات والسياسات الداخلية وكيفية استجابة البلد للتهديدات والتحديات والفرص الخارجية.

لكن أنصار المنظور الخارجي للتنمية يعتقدون أن التنمية في مختلف البلدان والمناطق مرتبطة فيما بينها في سياق النظام الاقتصادي والسياسي الدولي، حيث تعتمد إمكانيات التنمية في البلدان الفقيرة أولا وقبل كل شيء على علاقتها مع البلدان الغنية. غالبا ما يُنظر لهذه العلاقة أنها مفيدة وفق ما تنص عليه نظرية الميزة النسبية كون هذه البلدان ستستفيد من دخولها عالم التجارة الدولية، كما أن إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة من البلدان الغنية ينتمي أيضا إلى مزايا العلاقات الدولية.

ومع ذلك، تُجادل مجموعة بارزة من منظري التنمية بأن العلاقات بين البلدان الغنية والفقيرة تضر بشكل جوهري الآفاق التنموية للأطراف الضعيفة اقتصاديا وسياسيا– النسخة الأكثر تطرفا لهذا المنظور تُعرف بنظرية "التخلف أو التبعية". يُشير مصطلح "تخلف" لانخفاض مستوى التنمية في البلدان النامية نتيجة التأثيرات السلبية النشطة من الخارج: لا يُمكن الحديث عن التنمية لأن البلدان الفقيرة ليس لديها فرصة لتتبع نفس مسار التنمية التي سارت عليه البلدان المزدهرة حاليا، والسبب في ذلك أن ازدهار البلدان الغنية يقوم على استغلال البلدان النامية في الماضي وفي الحاضر بدلا من الابتكار الداخلي (القوى الداخلية) – إذن الفقر في البلدان المتخلفة يحدث نتيجة لهذا الاستغلال. وعلى هذا الأساس، يُمثل التخلف في العالم غير الغربي الوجه الآخر لعملة التنمية الاقتصادية في الغرب. ويُنظر إلى العقبات التي تعترض التنمية أنه "نتاج تفاعل سلبي مع البلدان المتقدمة في الاقتصاد العالمي". على وجه خاص، يرى العديد من المؤرخين مثل Bairoch (1975,1981) وPomeranz (2000) أن التقدم المذهل الذي حققته البلدان الغربية ارتبط بشكل وثيق بالركود والتخلف الحاصل في العالم غير الغربي–الاحتلال الوحشي، السيطرة الاستعمارية وتجريد المجتمعات غير الغربية من شعوبها ومواردها وفوائضها بدلا من القيام بالتحديث العقلاني في مجتمعاتها الغربية.

أما مصطلح "تبعية" يُقصد به خضوع التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة لتنمية البلدان المُؤثرة. في هذا الجانب، يتم تقديم ملخص لخصائص التنمية التابعة وفق تصنيف Colman and Nixson (1985):

1- **أهمية تصدير السلع الأولية**. تتكون صادرات الاقتصاد التابع في جزء كبير منه من المنتجات الأولية، كما أن قطاع التصدير الذي يتكون من المناجم والمزارع معزول داخل الاقتصاد ويتم تصدير جميع منتجاته نحو الخارج في حين يستورد المعدات الرأسمالية من الخارج. ويتم توجيه البنية التحتية للاقتصاد التابع بشكل كامل نحو مصالح قطاع التصدير، وهناك عدد قليل من الروابط الخلفية والأمامية بين قطاع التصدير والمنتجين والمشترين المحليين.

2- **الاعتماد على واردات السلع الصناعية**. يتم استيراد معظم المنتجات الصناعية من البلدان المؤثرة، كما تستهلك النخب ذات التوجه الغربي في الاقتصاد التابع المنتجات المستوردة على نطاق واسع.

3- **الاعتماد على واردات السلع الوسيطية، الرأسمالية والتكنولوجية.** حتى إذا نجح الاقتصاد التابع في بناء صناعة السلع الاستهلاكية محليا عن طريق إحلال الواردات، إلا أنه لا يزال معتمدا على البلدان المتقدمة في استيراد السلع الوسيطية والرأسمالية والتكنولوجية.

4- القطاع الحديث في الاقتصاد يُهيمن عليه **الشركات الأجنبية والشركات عبر الوطنية**.

5- تتم إعادة فوائض المالية إلى الخارج إما على شكل التحويل المباشر للأرباح أو من خلال **آليات التبادل التجاري غير المتكافئ** وتسعير النقل.

6- لا تقتصر التبعية على المجال الاقتصادي فقط، بل هناك أيضا **علاقة تبعية ثقافية ونفسية وسياسية** مع البلدان المتقدمة.

من منظور التخلف، لم يتشكل الهيكل المزدوج للاقتصاد في البلدان النامية نتيجة الاختراق الغربي في الماضي فحسب، بل يتم المحافظة عليه عبر العلاقات مع البلدان الغربية الغنية في الوقت الراهن. إن التبعية لا تنتهي بانتهاء الاستعمار السياسي: ففي الفترة ما بعد الاستعمار، لا تزال التنمية الاقتصادية تُحددها التأثيرات الاستعمارية الجديدة من الخارج، وعليه فإن الفرصة الوحيدة لتحقيق أهداف التنمية والنمو والتصنيع هي الانسحاب من الشبكة العالمية لعلاقات التبعية التي تُميز النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي والبحث عن مسارات بديلة للتنمية.

ينصب التركيز العام لتحليل التبعية على تطور الرأسمالية في البلدان النامية (أو تخلفها) حيث حاولت تحليل معوقات التطور الرأسمالي في البلدان النامية من وجهة نظر التفاعل الجديد بين الهياكل الداخلية والخارجية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. ضمن نظرية التخلف والتبعية، يُمكن تحليل هذا التفاعل في إطار تقليدين نظريين متداخلين جزئيا:

1- النظرية الماركسية الجديدة للتخلف.

2- الهيكلية ونظرية التبادل غير المكافئ.

1.3. النظرية الماركسية الجديدة للتخلف Neo-Marxist Theory

في انتقادهم لعلاقات استغلال الرأسمالية، تُبنى النظرية الماركسية الجديدة للتخلف على التقاليد الماركسية ونظريات الامبريالية. تقوم هذه النظرية بتحليل العلاقات الطبقية داخل البلدان النامية في سياق الصراع الطبقي في الاقتصاد العالمي وترى استحالة التطور الرأسمالي في البلدان المتخلفة ضمن هذا النظام. ومع ذلك، كانت الماركسية الكلاسيكية نظرية نموذجية للمراحل اعتبرت الرأسمالية مرحلة أعلى من المرحلة الاقطاعية السابقة، لذا تعتبر

الماركسية الكلاسيكية الاختراق الرأسمالي الغربي في البلدان النامية قوة تقدمية قادرة على تطوير القوى المنتجة في المجتمع وتدفعها إلى مرحلة أعلى تقوم مقام الرأسمالية وهي "الاشتراكية".

تم رفض هذا الجانب من الماركسية الكلاسيكية من قبل الماركسيين الجدد أمثال Paul Baran وPaul Sweezyوآخرون مؤكدين على الطبيعة المتناقضة غير قابلة للحل بين الاحتياجات الاقتصادية والسياسية للإمبريالية واحتياجات عمليات التحول السياسي والتنمية الاقتصادية والتصنيع في البلدان الفقيرة. يرى الاقتصادي الأمريكي Baran (1957) (المؤسس الأصلي للنهج الماركسي الجديد) أن رأسمالية البلدان المتخلفة تعمل بشكل مختلف عن الرأسمالية في البلدان المتقدمة: هذه الأخيرة تُولد فائضا اقتصاديا تستولي عليه الطبقة الرأسمالية ثم يُعاد استثماره، وتُعزز عملية إعادة الاستثمار هذه النمو والديناميكية الاقتصادية في حلقة فاضلة. على عكس ذلك، يتم تحويل (مصادرة) الفائض الاقتصادي (أساسا من نشاط تصدير المواد الأولية) للبلدان الفقيرة نحو البلدان الغنية من قبل الشركات الاحتكارية أو يتم تبديده في شكل الاستهلاك الفاخر من قبل النخب التقليدية المهدرة بدلا من استثماره محليا: هناك نقص حاد في الحوافز الديناميكية للاستثمار التي تُغذي النمو الاقتصادي المحلي، وفي ظل عدم وجود تيار من الاستثمار وإعادة الاستثمار في الاقتصاد المحلي يُؤدي إلى الركود الاقتصادي لعدم قدرتها على الإنتاج عند حدود امكانياتها و فقدان فائضها (مصدر رأس المال الاستثماري في النظرية الماركسية)، و تعود تلك الاستثمارات بالفائدة على البلدان الغنية فقط. [4]

إن حدوث الركود الاقتصادي والتخلف على المدى الطويل أمر لا مفر منه، والتنمية هنا ما هي إلا "تنمية تابعة Dependent Development "-تنمية غير قادرة على توليد ابتكارات وتعتمد التحول بناءا على قرارات الخارج:

" التبعية حالة تاريخية تُشكل هيكلا معينا للاقتصاد العالمي يُفضل بعض البلدان على حساب الآخرين ويحد من إمكانيات التنمية في الاقتصاديات التابعة .... حالة يكون فيها تنمية اقتصاد مجموعة معينة من البلدان مشروطا بتطوير وتوسيع اقتصاد آخر خاضعة له" (Dos Santos 1971 :226).

---

[4] - طور Baran أفكاره متأثرا بمدرسة فرانكفورت للتشاؤم حول طبيعة التطور الرأسمالي وباقتراح Sweezy (1946) القائل بأن ظهور الاحتكار يضفي على الرأسمالية ميلا نحو الركود والانحلال أو ما تُمسى "الرأسمالية الاحتكارية Monopoly Capitalism": يُؤدي احتكار الناتج لتقييد المنافسة وتراكم الشركات الاحتكارية فوائض كبيرة من الأرباح الزائدة المصاحبة مما يميل إلى بلوغ مستوى استهلاك دون أمثلي وركود اقتصادي. كما أكد على نتائج نموذج النمو Harrod-Domar الذي اعتبر حجم الفائض الاقتصادي القابل للاستثمار كمحدد حاسم للنمو (جنبا إلى جنب مع الكفاءة التي يُستخدم بها أو النسبة المتزايدة لرأس المال إلى الناتج).

إن الاختراق الرأسمالي للبلدان النامية يُؤدي لخلق شكل مشوه للرأسمالية أو "الرأسمالية التابعة" التي يحدث فيها تقويض الإنتاج اليدوي المحلي بسبب منافسة المنتجات المستوردة، كما يتم تحويل الفوائض الاقتصادية إلى البلدان الغنية. في نفس الوقت، يتم خلق طبقة "المتعاون Comprador" محلية غنية -تُشارك في تجارة الاستيراد والتصدير أو باحثة عن الريع وغير قادرة على التراكم والنشاط السياسي العقلاني -والتي تتوافق مصالحها (الحفاظ على احتكار السلطة وأنماطها التقليدية المفترسة والساعية إلى الريع) بشكل وثيق مع مصالح البلدان الرأسمالية الغنية.

يعتقد Baran أن التحالف الذي ينشأ بين البرجوازية المحلية والقوى الخارجية هو نتيجة افتقار هذه النخبة المحلية إلى القوة والإرادة لإحداث التغيير المؤسسي الشامل من أجل تنمية اقتصادية شاملة من شأنها أن تقلل لحد كبير من الفقر وتحرر الجماهير. مع مرور الوقت، تضطر البرجوازية التي تخشى تهديد الراديكالية العمالية والاضطرابات الشعبية والمصادرة المحتملة لممتلكاتها إلى التحالف مع البرجوازية الأجنبية التي يُمكن لحكوماتها تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدرء الكوارث الوشيكة مقابل خدمة مصالحها.

وفق الاقتصادي البرازيلي Dos Santos (1970) لا تعني التبعية فقط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بل أيضا العلاقات الطبقية داخل البلد تُحددها وتُعززها علاقات التبعية الخارجية، لذا لا يُمكن لبلد ما ببساطة الانسحاب من علاقات التبعية بل يتطلب الأمر أيضا تغييرات جذرية في العلاقات الداخلية بين المجموعات والطبقات. ومع ذلك، يُمكن أن تُحدث الإصلاحات المحلية مواجهات مع البلدان الغنية التي تُهدد مصالحها-يُقدم تاريخ أمريكا اللاتينية العديد من الحالات لمثل هذه المواجهات: إن دمج أمريكا اللاتينية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي مباشرة عن طريق الإدارة الاستعمارية (الاسبانية والبرتغالية) و بشكل أدق عن طريق التجارة، وجه اقتصاديات المنطقة نحو تلبية مطالب البلدان المتقدمة بدلا من تلبية احتياجات شعوب أمريكا اللاتينية أنفسهم، و حتى عندما كانت الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الإقليمي خاضعة للإدارة المحلية عملت التبعية على توجيه البنية الاجتماعية للمنطقة نحو نخب صغيرة و غنية للغاية على حساب شريحة واسعة من الفلاحين الفقراء. كانت السلطة الإقليمية خاضعة لهذه الطبقة الحاكمة المتعاونة أين تم استخدام المكاسب المحققة من تصدير المنتجات لصالح الاستهلاك الفاخر من قبل النخبة بدلا من الاستثمار المحلي، لكن السلطة الحقيقية كانت بيد مراكز القيادة الخارجية في البلدان المهيمنة. ويخلص Dos Santos أن التبعية تستمر في الوقت الراهن

من خلال الملكية الدولية للقطاعات الأكثر ديناميكية في المنطقة، سيطرة الشركات متعددة الجنسية على التكنولوجيا، المدفوعات الضخمة من الإتاوات والفوائد والأرباح للشركات التي يقع مقرها في نيويورك ولندن.

انطلاقا من أفكار Baran وعدد من المفكرين اللاتينيين أمثال Osvaldo Sunkel، Celso Furtado وDos Santos، طرح الاقتصادي الألماني-الأمريكي André Gunder Frank (1969,1971,1998) إحدى أكثر النسخ تطورا لنظرية التبعية أو ما يُعرف بـ "تطور التخلف": تطوير التخلف في البلدان المتخلفة ناتج عن فقدان الفائض الاقتصادي المُصادر للاستثمار في تطوير الرأسمالية العالمية. يُحلل Frank سلسلة العلاقات الاستغلالية الممتدة من بلدان "مركز Center "الاقتصاد العالمي إلى غاية القطاع الريفي في الاقتصاديات المتخلفة: يُميز بين البلدان الغنية التي تقع في مركز الاقتصاد العالمي والبلدان الفقيرة التي تقع في "الأطراف Periphery ". تقوم بلدان المركز بالاستيلاء على الفائض الاقتصادي للبلدان الطرفية أو شبه الطرفية، وتقوم البلدان شبه الطرفية باستغلال البلدان الطرفية. وضمن البلدان الطرفية تظهر النخب المهيمنة التي تتوافق مصالحها مع مصالح بلدان المركز، حيث تستغل هذه النخب في القطاع الحديث للاقتصاد القطاعات الطرفية في بلدانهم. أما الحلقة الأخيرة في سلسلة الاستغلال تحدث على مستوى القطاع الريفي، حيث يستغل ملاك الأراضي (التي تتوافق مصالحهم مع مصالح أعضاء النخب الحضرية) الفلاحين الصغار والعمال الريفيين الذين لا يملكون الأراضي.

إن التركيز على علاقات الاستغلال داخل البلدان النامية يجعل من نظرية "المركز-الأطراف" نظرية لعدم المساواة الإقليمية أيضا، وتُقدم شرحا بديلا لنظرية الهيكل المزدوج للاقتصاديات النامية التي نُوقشت سابقا. وفق هذا المنظور، لا يُعتبر القطاع التقليدي قطاعا متخلفا نتيجة بقاء المؤسسات القديمة أو نقص في رأس المال يتعين عليه اللحاق بالقطاع الحديث؛ إنه ينشأ نتيجة استغلال قوى المركز: يتم الحفاظ على ما يُسمى بالقطاع التقليدي بشكل مصطنع كمصدر للعمالة الرخيصة والمواد الغذائية وغيرها من المنتجات التي يحتاجها القطاع الحديث. بالنسبة لـ Frank، ارجاع التخلف إلى المؤسسات القديمة بدلا من تقدم الرأسمالية يعتبر خطأ تاريخيا وسياسيا. بدلا من ذلك، دمرت الرأسمالية العالمية أو حولت النظم الاجتماعية السابقة إلى مصادر تغذي التطور الخاص بها، بل يذهب أبعد من ذلك بالقول إن المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في البلدان المتخلفة نتجت عن اختراق الرأسمالية بدلا من كونها أصلية أو تقليدية.

كلما اندمج البلد الفقير في الاقتصاد الرأسمالي العالمي أصبح أكثر تخلفا، وعلى هذا الأساس تُصبح عملية التصنيع المستقلة ممكنة فقط في الفترات التي تكون فيها العلاقات الاقتصادية مع المركز مفككة أو تكون فيها البلدان الغنية في أزمة اقتصادية.[5]

من أهم جوانب فكر Frank انتقاده الشديد لنظريات التحديث خصوصا فيما يتعلق بمصطلح المجتمع التقليدي: مثل النظرية الماركسية الكلاسيكية، تُصور نظريات التحديث المجتمعات الاقطاعية التقليدية كمرحلة تسبق التطور الاقتصادي الحديث وتُواجه هذه المجتمعات عقبات ثقافية ومؤسساتية مختلفة ينبغي التغلب عليها حتى تحدث التنمية، وتُفسر ظهور الهياكل المزدوجة نتيجة عدم القدرة على تجاوز هذه العقبات والحواجز التقليدية في بعض أجزاء الاقتصاد والمجتمع. لكن Frank يُقدم العديد من الأمثلة المضادة المثيرة للاهتمام من تاريخ أمريكا اللاتينية تُظهر المجتمع التقليدي – الذي يُسمى الاقطاعي–كنتيجة لاختراق غربي ورأسمالي: لقد قدم الاسبان والبرتغاليون أشكالا جديدة من ملكية الأراضي الكبيرة والعبودية التي لم تكن موجودة من قبل، بل حتى المزيج السكاني هو منتج الاختراق الغربي – على سبيل المثال، تم استيراد جميع سكان Suriname تقريبا من قبل الهولنديين من افريقيا وآسيا للعمل في المزارع الرأسمالية كعبيد أو عمال مستعبدين.

تتمثل القيمة الرئيسية لنظريات التبعية أنها تُظهر كيف تشكلت وتأثرت الخصائص والمؤسسات الداخلية في البلدان النامية بعمق من قبل القوى الخارجية في الماضي والحاضر كالاستعمار والامبريالية والحرب الباردة والاتجاهات والعلاقات الدولية. لقد استنتج الماركسيون الجدد أمثال Baran وFrank أن البرجوازية لا تستطيع أن تلعب نفس الدور الديناميكي الذي لعبته في التنمية السابقة للبلدان الغنية الحالية، وبالتالي فهم يرون أن الثورات الاشتراكية شرط ضروري للتنمية وإعادة بناء الاقتصاد والمجتمع (كما فعلت الصين وكوبا ذلك الوقت)، وأنه يجب على البلدان النامية أن تتخلص من التجارة الدولية وتقسيم العمل الدولي – وهي حجج مماثلة للدعاة المعاصرين للحركة المناهضة للعولمة أواخر التسعينات.

---

[5] - يقترح Frank أن البلدان التابعة تشهد نموا اقتصاديا أكبر عندما تكون أقل اعتمادا على النظام الرأسمالي العالمي. ومن الأمثلة على ذلك، الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وشيلي التي نمت بسرعة خلال الحرب العالمية الأولى والكساد العظيم والحرب العالمية الثانية عندما كانت العلاقات التجارية والمالية مع البلدان الرأسمالية الرئيسية أضعف. بشكل ملحوظ، أكثر المناطق المتخلفة اليوم هي تلك التي كانت لها علاقة وثيقة مع الرأسمالية الغربية في الماضي، والذين حسب Frank كانوا أكبر مصدري المنتجات الأولية وأكبر مصدر لرأس المال في البلدان المتقدمة وتم التخلي عنها عندما سقطت لسبب أو لآخر.

2.3. الهيكلية والتبادل غير المتكافئ Structuralism and Unequal Exchange

في أمريكا اللاتينية، ظهرت مدرسة فكرية تنتقد جوانب معينة للعقيدة الاقتصادية التقليدية التي نشأت واستندت على التجربة الغربية (الأوروبية والأمريكية)، ووجدت أن الاقتصاد التقليدي يُجرد الواقع بشكل كبير لذا دعت إلى تدخل الدولة في عملية النمو. يفترض علم الاقتصاد النيوكلاسيكي أن أنظمة سوق العمل وآليات السوق الفعالة تعمل على تنظيم جميع الاقتصاديات بكفاءة، لكن نهج الهيكلية انتقد مفهوم عالمية العلوم الاقتصادية أو "الاقتصاد الأحادي Monoeconomics" في اقتصاديات التنمية وأصر على خصوصية اقتصاديات العالم الثالث وعدم القابلية النيوكلاسيكية للتطبيق. لم يعترض الهيكليون على فكرة التنمية كهدف يُمثله الصناعة والتحضر ورموز الحداثة الأخرى، بل في نقطة أن التنمية عملية تختلف عن مسار الذي دعا إليه المنظرون الغربيون: ذلك لأن الهيكل الاقتصادي العالمي كان مختلفا تماما عن الهيكل الذي كان موجودا عندما مرت البلدان الغربية بعملية التصنيع الخاصة بها، لذا كيف يُمكن أن يكون المسار نفسه إذا كانت البيئة العالمية مختلفة؟ إن هذا الاعتراف بأهمية السياق التاريخي عند النظر في التنمية يُشبه إعادة صياغة الماركسية الجديدة للنظرية الماركسية الكلاسيكية في ضوء تجارب البلدان الطرفية العالمية.

هناك مجالان رئيسيان للممارسة الاقتصادية أثارا الجدل وهما أسباب التضخم ونظرية التجارة: أولا التضخم-شهدت أربعينات وخمسينات القرن الماضي ارتفاع معدلات التضخم في أمريكا اللاتينية بنسبة 80-100 بالمئة سنويا، حيث لم تكن للسياسات الانكماشية المعيارية أي تأثير يُذكر. يُجادل الاقتصاديون النقديون التقليديون أن سبب التضخم يرجع للزيادات المفرطة في عرض النقود وأنه يُمكن تحقيق استقرار الأسعار عن طريق خفض المعروض النقدي، لكن الاقتصاديون الهيكليون جادلوا عكس ذلك بأن العرض والطلب يعملان بشكل مختلف في حالة بلدان أمريكا اللاتينية، حيث يكون العرض غير مرن (أي يتطلب تغيرا كبيرا في الأسعار لإحداث تغييرات صغيرة في كمية السلع) بسبب الخصائص الهيكلية مثل سيطرة الزراعة من قبل العقارات الكبيرة التي لم تعمل وفق مبادئ السوق. لا يُمكن حل مشكلة التضخم إلا من خلال التغييرات الهيكلية كإصلاح الأراضي، إحلال الواردات (لجعل البلدان أقل اعتمادا على المصنوعات الأجنبية)، التعليم وتحسين النظم المالية (Seers 1962,1983).

ثانيا، نظرية التجارة الدولية في بلدان أمريكا اللاتينية: فضلت أوائل استراتيجيات التنمية نموذجا اقتصاديا موجها للخارج تقدم فيه هذه البلدان السلع الأساسية مثل القهوة أو القمح أو اللحم البقري أو النحاس

إلى الأسواق الأوربية وأمريكا الشمالية وفق للنظرية الريكاردية للميزة النسبية، لكن الكساد الذي حدث في ثلاثينات القرن الماضي كشف عن نقاط ضعف في هذا الموقف حيث انخفض الطلب والأسعار لدرجة أن القهوة أحرقت أحيانا كوقود لعربات السكك الحديدية في البرازيل. بعد الحرب العالمية الثانية، تمت صياغة منظور جديد لأمريكا اللاتينية في عملية التنمية من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (اختصارا ECLA): وجدت اللجنة أن النظريات التقليدية الأصولية (الكلاسيكية والنيوكلاسيكية) لم تكن كافية لفهم طبيعة العالم المتخلف، بدلا من ذلك يتطلب تقدير السياق التاريخي والحالات الطبيعية المختلفة لهذه البلدان وهياكلها الاجتماعية المتنوعة وأنماط السلوك والاقتصاديات "منظورا هيكليا" جديدا.[6]

تم صياغة نظريات التبادل غير المتكافئ من قبل الماركسيين الجدد أمثال سمير أمين وArghiri Emmanuel ومنظرين غير ماركسيين أمثال Raul Prebisch و Hans Singer. لا يرى هؤلاء الرواد العالم من منظور الاقتصادي الأحادي (أو نظام متجانس) بل كمنطقتين متمايزتين: مركز القوة الاقتصادية العالمية في أوروبا والولايات المتحدة مقابل الأطراف تلك البلدان الضعيفة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا. ترفض نظريات التبادل غير المكافئ الافتراض الأصولي القائل بأن اختلاف وفرة الموارد في مختلف المناطق يُؤدي لأنماط نفعية متبادلة من التجارة الدولية على أساس الميزة النسبية: وفق وجهة النظر الأصولية، تعمل التجارة الحرة والتخصص في خطوط الإنتاج التي يكون فيها البلد أكثر كفاءة نسبيا على زيادة رفاهية جميع البلدان، وعلى المدى الطويل يُؤدي التنقل الحر لعوامل الإنتاج إلى تحقيق تعادل تدريجي لعوائد عوامل الإنتاج في البلدان الغنية والفقيرة. بالإضافة إلى ذلك يُؤدي التقدم التقني في بلدان المركز لخفض أسعار الصادرات الصناعية وأن وحدة من الصادرات الأولية ستشتري وحدات من الواردات الصناعية، وعلى المدى الطويل سيتحقق التقدم التقني في البلدان الطرفية دون الحاجة إلى التصنيع. خلافا مع هذه النظرة، تنص نظريات التبادل غير المتكافئ أن مشاركة البلدان النامية في المجتمع الدولي يضر بفرصها في التنمية الاقتصادية وتستفيد البلدان الغنية فقط من التجارة الدولية، وتُؤكد هذه النظريات على الخصائص الهيكلية لاقتصاديات البلدان النامية التي تُعيق عمل حوافز السوق الحرة في الاقتصاد المحلي والميزة النسبية في التجارة الدولية، لذلك غالبا ما تُسمى بالنظريات الهيكلية.

---

[6] - يرتبط النهج الهيكلي لشرح طبيعة اقتصاديات ومستويات التنمية لأمريكا اللاتينية بـ ECLA التي تأسست في شيلي عام 1947.وفي الوقت الذي وجدت فيه لجان إقليمية مماثلة في أجزاء أخرى في الجنوب، كانت الولايات المتحدة مترددة في دعم ECLA خوفا أن يُؤدي ذلك لاختلاف وجهات النظر معها فيما يتعلق بمستقبل الأمريكيتين.

على وجه التحديد، افترض الاقتصادي اليوناني الفرنسي Emmanuel (1972) أن التنقل الدولي لرأس المال أمثلي مقابل عدم تنقل اليد العاملة بين البلدان وبالتالي اختلاف الأجور شاسع بين المناطق. تقوم البلدان الطرفية بتصدير المنتجات الزراعية التي تقتضي أعداد كبيرة من العمالة الريفية الرخيصة بينما تستورد السلع الصناعية التي تستلزم أعداد قليلة من العمالة الحضرية باهظة الثمن–تتسبب هذه المجموعة من الظروف في تفضيل التبادل التجاري لمنتجات المركز ذات التكلفة الأعلى بينما تُقلل قيمة صادرات الأطراف الأقل تكلفة. ويرى Emmanuel أن البلدان الطرفية مُنعت من تحقيق التنمية لأنها باعت سلعها بأسعار أقل من قيمتها، وأن التبادل غير المتكافئ عبر التجارة تُعتبر آلية خفية لاستغلال الفائض وسببا رئيسيا للركود الاقتصادي في البلدان الطرفية. من جانب آخر، قام الاقتصادي المصري–الفرنسي سمير أمين (1976) بتقدير مقدار الفائض المُحول من البلدان الفقيرة إلى الغنية عن طريق التبادل غير المتكافئ بـ 1.5 بالمئة من منتج البلدان الغنية مقابل 15 بالمئة من منتج البلدان الفقيرة وهو مبلغ وجده أمين كافيا لعرقلة نمو البلدان الطرفية–من منظور أمين (1976)، تقوم البلدان الطرفية باقتراض فائضها الاقتصادي من البلدان الغنية لتمويل خطط التنمية.

من جانب آخر، طرح الاقتصادي الأرجنتيني Prebisch و الأمريكي Singer حججا مشابهة فيما أصبح يُعرف بأطروحة Singer-Prebisch لشرح سبب عدم انتفاع البلدان النامية من التجارة الدولية: أولا، تتمتع العديد من البلدان النامية بميزة نسبية في المنتجات الأولية (المنتجات الزراعية و المواد الخام) تتميز بمرونة دخل منخفضة للطلب العالمي عليها (أو الدرجة التي يتغير فيها الطلب مع تغير معين في الدخل)– كلما زاد مستوى الدخل في الاقتصاد العالمي، يتراجع الطلب على المنتجات الأولية (على سبيل المثال، عندما يُصبح الأفراد أكثر ازدهارا يشترون المزيد من السلع و الخدمات المصنعة كالإلكترونيات مقابل مقدار محدود من استهلاك الخبز)، من جهة أخرى هناك منافسة كاملة بين العديد من المنتجين الأساسيين تعمل على تخفيض أسعار سلعهم على عكس أسواق الصادرات الصناعية في المركز التي تتميز بالمنافسة غير الكاملة و يُمكن تجنب تخفيض الأسعار (الناشئة عن التقدم التقني)، و بالتالي لن تُواكب أسعار الصادرات الأولية أسعار الصادرات الصناعية التي يكون الطلب العالمي عليها أكثر ازدهارا. ثانيا، تُحفز مستويات الأجور المرتفعة في البلدان الغنية الاستثمار في رأس المال والتكنولوجيا لزيادة إنتاجية العمل في حين تحد العمالة الرخيصة من التقدم التقني في البلدان الفقيرة وعليه تميل الفجوة التكنولوجية بين البلدان الغنية والفقيرة إلى التزايد. في المقام الثالث، لا تأخذ النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بعين الاعتبار حقيقة أن معظم البلدان النامية تخضع لأيدي الأجانب، لذا يتحدد سلوك الاستثمار من

قبل المصالح الأجنبية وليس من طرف المصالح المحلية. في المقام الرابع، يرى Singer وPrebisch أن النقابات العمالية المنظمة والشركات الاحتكارية في البلدان الغنية تمنع انتقال مكاسب الإنتاجية من هذه البلدان اتجاه المستهلكين في البلدان النامية على شكل أسعار تصدير أقل، وفي ظل غياب هذه المؤسسات في البلدان النامية تنتقل مكاسب الإنتاجية فيها لمستهلكي البلدان المتقدمة. كل هذه الأسباب مجتمعة تُسبب انخفاضا هيكليا لشروط التبادل التجاري بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات في البلدان النامية بمرور الوقت، وخلص الباحثان أن البلدان الطرفية متخلفة لأنها تضطر لإنتاج المزيد والمزيد من المواد الغذائية والمواد الخام للتصدير من أجل استيراد كمية معينة من المواد الصناعية، كما أفاد التقدم التقني بلدان المركز فقط بدلا من العالم كله وأنها ليست ظاهرة مؤقتة فقط بل خاصية هيكلية للنظام العالمي-خلاصة القول، كانت الاقتصاديات الطرفية تعمل لصالح المركز.

يكمن الحل حسب الهيكليين في إحداث تغييرات هيكلية (سياسية واقتصادية) للاقتصاديات الطرفية وذلك باتباع قائمة الوصفات الكلاسيكية للاقتصادي الألماني Friedrich List، والدعوة لاستراتيجية تنموية تجعل البلدان النامية أقل اعتمادا على التجارة الدولية. لتحقيق ذلك، يتعين عليهم بناء وحماية قطاع صناعي محلي من المنافسة الأجنبية (الأكثر كفاءة) يُمكنه إحلال الواردات من السلع الصناعية بالإنتاج المحلي – تم تطبيق هذه الاستراتيجية المعروف باسم استراتيجية إحلال الواردات في أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية وفي أماكن أخرى في إفريقيا وآسيا.

اعتمدت معظم بلدان أمريكا اللاتينية مزيجا من السياسات التجارية والاقتصاد الكلي تتضمن عادة الحواجز التجارية وضوابط أسعار الصرف وتطبيق الضرائب على بعض أنشطة التصدير إلى جانب إحلال الواردات، كما تبنت آليات سياسة معقدة أعطت الأولوية للواردات الاستراتيجية (السلع الرأسمالية والمواد الخام الصناعية) والمشاركة المباشرة للدولة في الاقتصاد (عبر الشركات المملوكة للدولة) والائتمان بأسعار منخفضة لصالح القطاعات الاستراتيجية.

أدى التصنيع الموجه لإحلال الواردات إلى حدوث تغييرات هيكلية كبيرة في اقتصاديات أمريكا اللاتينية بعد فترة الحرب، مع توسع حصة الصناعة التحويلية من GDP بين عام 1950 (19.6 بالمئة) وعام 1967 (24.1 بالمئة) – مع تغيير هيكلي قوي بشكل ملحوظ سجلته البرازيل حيث زادت الصناعة في حصتها من الاقتصاد من 19.8 بالمئة عام 1947 إلى 28 بالمئة عام 1968. خلال النصف الثاني من الخمسينات، سنت الحكومة البرازيلية سلسلة من السياسات تهدف إلى تصنيع الاقتصاد، مع إعطاء اهتمام خاص للصناعات التي تعتبر أساسية

للنمو مثل السيارات والاسمنت والصلب والألمنيوم والسليلوز، الآلات الثقيلة والصناعات الكيمائية. كنتيجة لتطبيق هذه الاستراتيجية، شهد الاقتصاد البرازيلي نموا سريعا وتنوعا اقتصاديا بين عامي 1950 و1961 حيث تجاوز متوسط المعدل السنوي لنمو GDP نسبة 7 بالمئة، فيما حقق متوسط المعدل السنوي لنمو الصناعة 9 بالمئة مقارنة بالزراعة (4.5 بالمئة) خلال نفس الفترة (Hudson 1997). بالإضافة إلى ذلك، شهد هيكل الصناعة تغيرا كبيرا مع انخفاض حصة الصناعات التقليدية مثل المنسوجات والمنتجات الغذائية والملابس مقابل توسع صناعات معدات النقل والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية والكيماويات.

تم اعتماد استراتيجية إحلال الواردات على نطاق واسع في أمريكا اللاتينية كما هو الحال في أماكن أخرى في العالم الثالث، مع تسجيل نتائج رائعة بفضل نمو الصناعة بسرعة. لقد حققت البلدان الصناعية الجديدة (بما في ذلك بلدان أمريكا اللاتينية ذات الكثافة السكانية كالبرازيل، الأرجنتين والمكسيك) مجتمعة نموا بلغ 8.4 بالمئة في الفترة 1964-1973 و5.3 بالمئة في الفترة 1973-1983 مقابل حفاظ بلدان شرق آسيا على نسبة 10 بالمئة لأكثر من عقدين. لقد أدى إحلال الواردات وحماية الصناعة الوليدة إلى إنتاجية عالية في أمريكا اللاتينية خلال الستينات والسبعينات، والأهم من ذلك انتقال التصنيع من إنتاج المنتجات البسيطة كالمنسوجات إلى الأكثر تعقيدا كالفولاذ والسيارات، الأمر الذي حفز العمال على تشكيل نقابات قوية تُطالب رفع مستوى الأجور وتحسين الخدمات في بلدان العالم الثالث.

مع مرور الوقت، أصبحت استراتيجية إحلال الواردات تتمتع بسمعة سيئة في الدوائر التقليدية – قيل إنها تنتج سلعا صناعية عالية التكلفة ومنخفضة الجودة، طلب محدود بسبب انخفاض الدخل ، الحاجة لاستيراد الآلات و المعدات ذات التقنية مع زيادة التعقيد الذي تنطوي عليه عملية الإنتاج، تجاهلت الزراعة وأنشأت مواقع راسخة لرأس المال الأجنبي... لقد أصبح العلاج "مسبب المرض" إلى جانب تفوق أداء البلدان الآسيوية التي تحولت نحو استراتيجية موجهة للتصدير مقارنة بأداء البلدان الافريقية واللاتينية التي واصلت تطبيق السياسات الموجهة نحو الداخل.[7] لكن مع ذلك، هذه السمعة السيئة خدمت نوعا ما دول العالم الثالث لأنها مكنتها من

[7] - أصبحت هذه الحدود واضحة بشكل متزايد أواخر الستينات، ومع أزمات النفط في السبعينات كان من الواضح وجوب اجراء بعض التغيرات على استراتيجية التنمية الوطنية. كانت هذه التغيرات جذرية للغاية تضمنت تحولا نحو التصنيع الموجه للتصدير، تقليص تدخل الدولة وزيادة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي. لقد تم تفسير استراتيجية إحلال الواردات أنها تُعزز اللاكفاءة في عمل الاقتصاد وعرقلة النمو والتنمية.

التصنيع لم يكن ليحدث أبدا في ظل الظروف الليبرالية الكلاسيكية للتجارة الحرة، الحدود المفتوحة وعدم تدخل الدولة.

بشكل عام، يعتقد الهيكليون أن سياسات السوق الحرة لن تعمل في البلدان النامية بسبب مجموعة متنوعة من القيود الهيكلية والتي تشمل: عدم وجود بنية تحتية كافية للنقل والاتصالات، تخلف النظام المالي، النطاق المحدود للسوق، نقص معلومات السوق والهيكل الاحتكاري للاقتصاد. على هذا الأساس، يُؤيد كل من الماركسيين والهيكليين التخطيط الحكومي والدور الرائد للدولة في عملية التنمية-يجب على الدولة اختراق القيود الهيكلية للتنمية وهي توصية جاءت كنتيجة طبيعية لنقد عمل الرأسمالية والسوق الحرة. أيضا، كان الهيكليون من الأوائل الذين دعوا لضرورة إعادة تنظيم التجارة الدولية وإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد يضمن فرصا أفضل للبلدان النامية.

4. تقييم

ناقش هذا الفصل وحلل أفكار اقتصاديين وعلماء الاجتماع انتهك بعضهم العقيدة الاقتصادية الأصولية وتجاوزوا أيضا إطار الاقتصاد التنموي السائد فترة الخمسينات والستينات.

لا يعتقد هؤلاء الاقتصاديون أن التغيرات الطفيفة نسبيا في الظروف الاقتصادية مثل زيادة المساعدات الخارجية أو الزيادة المفاجئة في الاستثمار ستكون كافية لخلق دفعة كبرى أو اقلاع نحو النمو المستدام. في الواقع، جادل العديد من هؤلاء الاقتصاديين بأن هذه المتغيرات المحدودة في سياق الهياكل والمؤسسات القائمة والسائدة في المجتمعات الأقل تقدما قد يُؤدي لتعزيز الإطار الاجتماعي والاقتصادي المتخلف، وبالتالي تعزيز التبعية السلبية للمسار. بالنسبة للهيكليين، لا بد أن تكون التغيرات المطلوبة لدفع عملية التنمية إلى الأمام أكثر جوهرية وشمولا وعمقا.

الظاهر أن المساهمات الفكرية في فترة السبعينات أثرت وتأثرت أيضا بتطور قاعدة البيانات المتاحة آنذاك. فبحلول منتصف السبعينات، أصبحت المعلومات في شكل المسح الإحصائي كالتوظيف، الدخل والاستهلاك وأنماط الادخار متاحة بشكل كبير وبدأت مجموعة متنوعة من الدراسات الاستقصائية التي تُغطي مجموعة متنوعة كالأسر الحضرية وغير الرسمية والريفية في توفير معلومات قيمة حول سلوك الادخار والاستهلاك لمختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية. في بعض البلدان النامية، أصبح من الممكن لأولى مرة تقدير توزيع الدخل تقريبا

حسب المجموعات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية. في هذا السياق، كان العمل الرائد للأمريكية Irma Adelma وزملائها في تصور عملية التنمية الاقتصادية كنتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية عبر الزمن لتحديد هيكل النمو وتوزيع الدخل في إطار التوازن العام عاملا رئيسيا في تجديد الكشف عن الطبيعة الديناميكية متعددة الأبعاد لهذه العملية.

بعد مراجعة الأهداف الإنمائية المتغيرة والمساهمات المفاهيمية ومصادر البيانات التي ميزت السبعينات، نقوم بوصف مختصر لبعض الاستراتيجيات التنموية الجديدة التي ظهرت أنذاك. مع تحول الاعتقاد أن النمو شرط ضروري ولكن ليس كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كانت الخطوة الأولى هي توسع الانتقال من هدف إنمائي واحد إلى أهداف إنمائية متعددة كالاهتمام بالعمالة والفقر وتوزيع الدخل وادماجها في خطط التنمية وتخصيص المساعدات الخارجية للمشاريع والمساعدة التقنية.

إحدى الاستراتيجيات التنموية الموجهة نحو توزيع الدخل خلال هذا العقد تُسمى "إعادة التوزيع مع النمو Redistribution with Growth"ذات طابع تدريجي معتمدة على التوزيع الحالي للأصول والعوامل وتتطلب زيادة التحويلات الاستثمارية في المشاريع (العامة والخاصة) لصالح الفقراء. كانت الخطوة الأولى في هذه الاستراتيجية هي التحول في دالة التفضيل (الرفاهية) بعيدا عن النمو الكلي ونحو الحد من الفقر.

أخيرا، يتبع النوع الثاني من استراتيجية التنمية نظريات التخلف والتبعية التي تم التطرق إليها سابقا. كان هذا النهج جذريا إن لم يكن ثوريا ودعا لإعادة توزيع كبير للأصول إلى الدولة والقضاء على معظم أشكال الملكية الخاصة. يبدو أن هذه الاستراتيجية فضلت نموذجا جماعيا – كالنظام الصيني في السلطة ذلك الوقت–قائما على الاعتماد على الذات وتبني التكنولوجيا المحلية وأشكال التنظيم.

المصطلحات الرئيسية

الهجرة من الريف إلى الحضر	التبعية والتخلف	التبادل غير المكافئ
نموذج Harris-Todaro	النظرية النيوماركسية	أطروحة Prebish-Singer
الحاجات الأساسية	الهيكليين	التصنيع لإحلال الواردات

أسئلة للمراجعة والمناقشة

1. اشرح بشكل مختصر أهم افتراضات نموذج Harris-Todaro للهجرة وتوصيات السياسة المنشقة منها؟
2. ما ذا نقصد بنهج الحاجات الأساسية؟ ولماذا قد تتعارض أهداف التصنيع المعزز للنمو مع تلبية الحاجات الأساسية؟ وهل بالإمكان أن يدعم كل منهما الآخر؟ اشرح اجابتك.
3. ما مدى صحة فرضية Baran في تفسير التخلف المعاصر في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية؟ وهل قيام بثورة وتشكيل نظام على الطراز السوفياتي ضروري لإزالة هذا التخلف؟
4. ما هي أوجه الاختلاف بين Marx وFrank في الحكم على تأثير الرأسمالية الغربية على البلدان المتخلفة؟
5. استخدمت النظرية الماركسية الجديدة مصطلحات "المركز والمحيط" وفكرة صراع العلاقات الدولية كتحدي للفكري الأصولي، اشرح هذه الفكرة.
6. ميز بين مفاهيم فشل السوق وفشل الحكومة؟ وما هي الصعوبات التي تُواجهها البلدان المتخلفة لتأسيس اقتصاد السوق؟
7. أذكر أوجه الاختلاف بين سياسات التنمية الموجهة نحو الداخل من الموجهة نحو الخارج؟ وما هي أفضل سياسة حسب اعتقادك.
8. تخيل أنك مستشار تعمل لصالح حكومتك وأن اقتصاد بلدك يُواجه مشكلة انخفاض معدلات التبادل التجاري لصادراته. ما هي أسباب تدهور شروط تصدير السلع الأولية وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي لبلدك وما هي الاستراتيجية التي توصي بها لتجنب انخفاض معدل التبادل التجاري في المستقبل؟

الفصل الرابع

فترة الثمانينات

أدى مزيج من الأحداث بما في ذلك عبء الديون الخارجية الثقيل – الذي يعكس الآثار التراكمية لعقود من الاقتراض وزيادة عجز ميزان المدفوعات وميزانية الدولة في معظم البلدان النامية–جنبا إلى جنب مع ارتفاع أسعار الفائدة والركود في البلدان الدائنة إلى تغيير جذري في بيئة التنمية والمساعدات بداية حقبة الثمانينات. ومع انتشار الأزمة المكسيكية عام 1982 نحو أجزاء أخرى من العالم الثالث وتفاقم حجم أزمة الديون تم التشكيك في صلاحية وبقاء النظام المالي الدولي.

بشكل مفاجئ، أصبح تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) والتوازن الداخلي (ميزانية الدولة) أهدافا شاملة وشروطا ضرورية لاستعادة النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. وقبل استئناف مسار التنمية والحد من أزمة الفقر بعد عقد من التنمية المفقودة نتيجة أزمة الديون، كان على العالم الثالث ترتيب بيته وتنفيذ سياسات موجهة لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي.

وعلى الرغم من حظر مؤقت لعملية التنمية وتركيز معظم مجتمع التنمية على قضايا التعديل والاستقرار، إلا أن فترة الثمانينات تميزت بتقديم اسهامات مهمة في نظرية التنمية لا تزال يتردد صداها لغاية يومنا هذا (أنظر الشكل 4.1).

أولى الإسهامات أثرت في فهمنا لدور رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي كمحركات رئيسية للتنمية الاقتصادية. لقد استطاعت مدرسة ما يُسمى النمو الداخلي (Romer 1987 ; Lucas 1988) تحديد انخفاض رأس المال البشري كعقبة رئيسية أمام تحقيق وفورات الحجم المحتملة من عملية التصنيع: في دالة الإنتاج المجتمعي، تم تضمين العمالة الخام (غير الماهرة) ورأس المال الموسع الذي يشمل رأس المال البشري والمعرفة مما يُؤدي لزيادة العوائد. ساعد هذا المفهوم الجديد لرأس المال البشري على تحويل التقدم التقني من عامل مُحدد بشكل

خارجي كليا إلى عامل مُحدد داخليا جزئيا. في هذا الإطار، تم افتراض التقدم ناتج عن عنصرين: (1) الابتكارات المتعمدة التي يُعززها تخصيص الموارد (بما في ذلك رأس المال البشري) نحو أنشطة البحث والتطوير و (2) الانتشار عبر العوامل الخارجية والآثار الانتشارية من شركة أو صناعة إلى شركات أو صناعات أخرى.

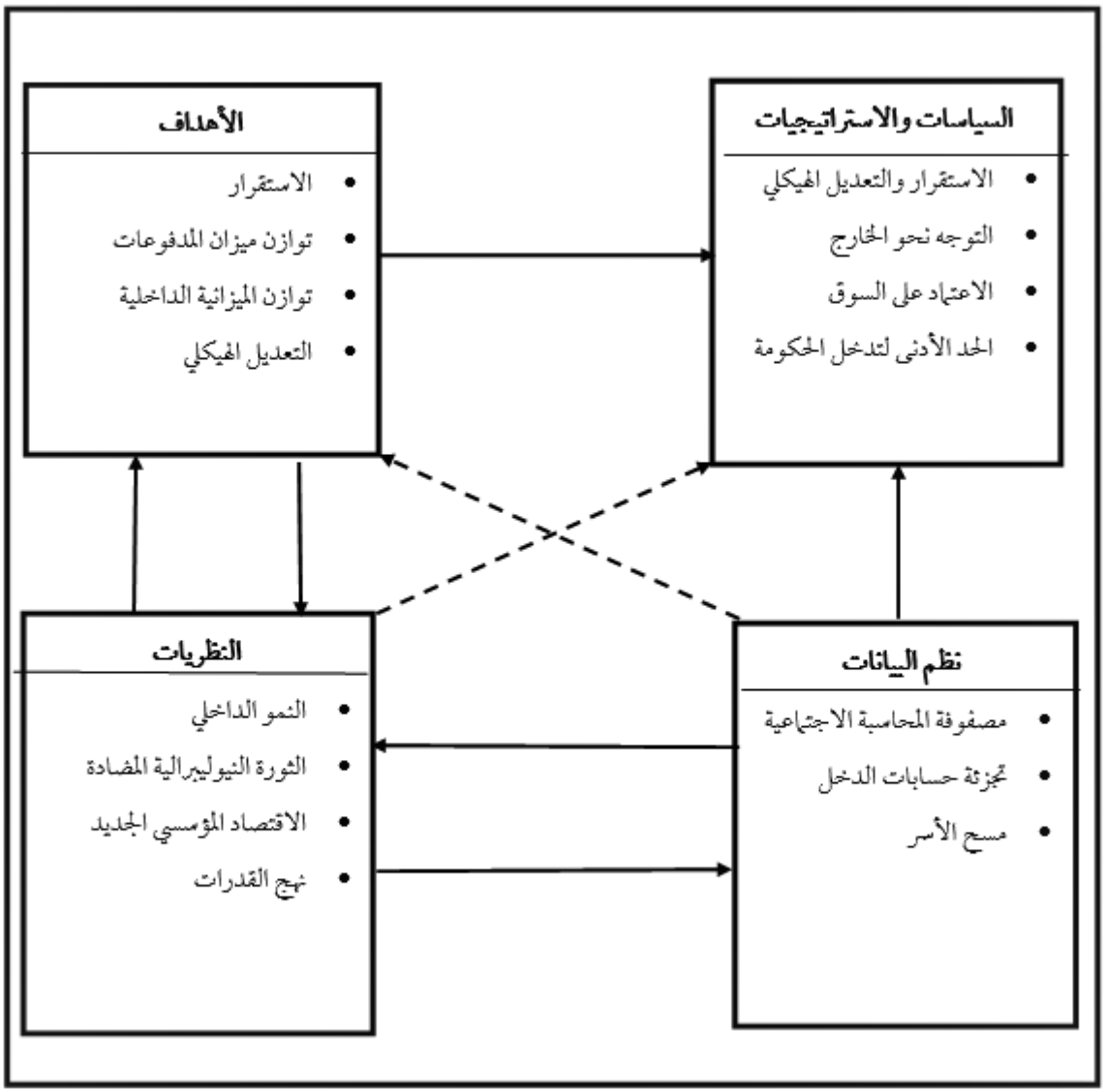

الشكل 4.1. نهج التنمية في الثمانينات.

مساهمة أخرى ظهرت في الثمانينات حاولت ارجاع أمجاد النهج التقليدي النيوكلاسيكي كتيار سائد في الأدبيات الاقتصادية عموما وفي مجال اقتصاديات التنمية خصوصا (Bauer 1984 ;Lal 1983). تُؤكد الثورة النيوكلاسيكية المضادة ذات التوجه النيوليبرالي في الفكر الاقتصادي على الدور الفعال للأسواق الحرة والاقتصاديات المفتوحة وخصخصة المؤسسات العامة غير الفعالة. لا تتفق هذه النظرية مع نظرية التبعية الدولية

في أن سبب فشل تطور المجتمعات يعود لهيمنة القوى الغربية على نظام دولي غير عادل يُفشل أي محاولات إصلاح في هيكل الاقتصاديات المتخلفة بل يعمل على تعميق جذور التخلف فيه، وإنما ترى في المقام الأول سبب ذلك للتدخل الحكومي المفرط في تنظيم الاقتصاد.

يُمكن تصنيف المجموعة الثالثة من المساهمات في نظريات التنمية التي ظهرت في الثمانينات على نطاق واسع تحت عنوان الاقتصاد المؤسسي الجديد (Williamson 1985; North 1981). كانت تهدف هذه الأعمال للتركيز على السلوك الاستراتيجي للأفراد والمجموعات المنظمة في سياق الأسواق غير الكاملة: إن نظريات المعلومات غير الكاملة وغير المتماثلة وعلى نطاق واسع تكاليف المعاملات أعطت تبريرا منطقيا لإدراج دور المؤسسات كأدوات لخفض تكاليف المعاملات. يعمل الإطار المؤسسي الجديد على تذكير مجتمع التنمية بأن المؤسسات والقواعد المناسبة هي عوامل ضرورية لتوفير حوافز مُؤيدة للتنمية ومحاربة الفساد، كما تقترح مبادئ توجيهية واسعة لبناء مؤسسات تُقلل نطاق السلوك الانتهازي.

شهد عقد الثمانينات بعض الاسهامات البارزة ساعدتنا على فهم أفضل لمفهوم الفقر وقياسه، مع تطوير نهج شامل ومفيد عمليا لتحليل الفقر من قبل Amartya Sen في إطاره النظري "القدرات والأداء الوظيفي". وفق هذا الإطار، ما يهم في النهاية هو تعزيز الحرية البشرية عبر توسيع الحقوق والفرص والاستحقاقات والتحرر من الحرمان من أجل حياة أفضل وأكثر سعادة.

1. النمو الداخلي Endogenous Growth

ظهرت نسخة جديدة من نظرية النمو الاقتصادي النيوكلاسيكي منتصف الثمانينات تُسمى نظرية النمو الداخلي أو "النمو الجديدة New Growth Theory" تُؤكد على التغيير التكنولوجي الداخلي والآثار الانتشارية للمعرفة في تفسير الاختلافات الحاصلة في نمو الدخل عبر الزمن وبين مختلف البلدان. انتقدت هذه النظرية نماذج النمو النيوكلاسيكية القديمة في تصورها لتغير تكنولوجي خارجي المنشأ – مصادر التقدم التكنولوجي غير معروفة لذا تم نمذجته كأنه "المن من السماء". يُوضح الاقتصادي الأمريكي Paul Romer–الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2018 – كيف استطاع إيجاد نظرية جديدة للنمو رفقة الاقتصادي الأمريكي Robert Lucas– الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1995:

"ركزت أنا و Robert Lucas على فشل التقارب بين البلدان مما حفزنا على بناء نماذج النمو تُسقط افتراضين مركزيين للنموذج النيوكلاسيكي: التغير التكنولوجي خارجي المنشأ و أن نفس الفرص التكنولوجية متاحة في جميع بلدان العالم" (Romer 1994: 4).

في هذا الإطار، حاولت نظرية النمو الجديدة تفسير التغير التكنولوجي كنتيجة للجهود البشرية: لا يقوم الفاعلون الاقتصاديون بالاستثمار في رأس المال المادي والبشري فقط، بل يستثمرون أيضا في المعرفة. لذلك، تُولي نظريات النمو الجديدة اهتماما خاصا بالاستثمارات في رأس المال البشري (التعليم)، المعرفة وتكنولوجيا البحث والتطوير.

تحاول نظرية النمو الداخلي أن تُولد التغير التكنولوجي بطريقتين (Lucas ; 1990 , Romer 1986 1988): أولا، يُفترض أن التغير التكنولوجي (التغير في مخزون المعرفة حول الإنتاج) يرتبط تلقائيا بالاستثمار في السلع الرأسمالية والتعليم من خلال عملية التعلم بالممارسة – يخلق الاستثمار في رأس المال والتعليم تقدما تكنولوجيا مُواجها بذلك خاصية تناقص عوائد الحجم التي تفترضها نماذج النمو النيوكلاسيكية.

في المقام الثاني، يُمكن تصور القيام بالاستثمار في قطاع منفصل يُنتج التكنولوجيا والمعرفة من خلال الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير والمعرفة. تُصبح هذه التقنيات متاحة لجميع الشركات العاملة في إنتاج السلع والخدمات وليس للشركة التي طورت التكنولوجيا في البداية فقط لأن المعرفة تتميز بخاصية عدم التنافس عليها. تنتشر المعرفة من شركة لأخرى وبالتالي يخضع إنتاج السلع والخدمات عبر تطبيق كميات متزايدة من المعرفة والتكنولوجيا لعوائد حجم متزايدة على نطاق واسع بسبب الآثار الخارجية للمعرفة في الإنتاج (أو الآثار الانتشارية):

" كل وحدة من وحدات استثمار رأس المال لا يزيد من مخزون رأس المال فقط بل يزيد أيضا من مستوى التكنولوجيا لجميع الشركات الموجودة في الاقتصاد عبر الآثار الانتشارية للمعرفة" (.Ibid)

في نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي طوره الاقتصادي الأمريكي Robert Solow – الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987–يزيد الاستثمار من مخزون رأس المال فقط، لكن وفق نظرية النمو الداخلي يعمل الاستثمار أيضا على رفع مستوى التكنولوجيا لجميع الشركات من خلال خلق الآثار الانتشارية للمعرفة والأفكار الجديدة التي تجعل الأفراد أكثر إنتاجية. فكر في الآثار الانتشارية للمعرفة التي تولدها الانترنت: عندما تكون هناك آثار انتشارية مهمة تتغير دالة الإنتاج بأكملها عندما يرتفع الاستثمار الرأسمالي – كلما زاد مستوى الاستثمار الأولي في المعرفة و رأس المال البشري في بلد ما زادت الآثار الانتشارية و ارتفع عائد الاستثمار، وُجدت حوافز

قوية لإنشاء أنشطة جديدة حول الأنشطة الحالية كما هو الحال في وادي Silicon في كاليفورنيا أين يتم تجميع الشركات الناشئة للإنترنت معا كجمع الحديد بالمغناطيس- تُسمى مزايا إنشاء أماكن تعمل فيها الشركات الناجحة الأخرى بـ" اقتصاديات التكتل Economics of Agglomeration" .

تُؤكد نظرية النمو النيوكلاسيكية والجديدة على المحددات المختلفة للتنمية الاقتصادية وتُقدم تفسيرات لاختلاف الأداء الاقتصادي بين البلدان الغنية والفقيرة في الاقتصاد العالمي. في نظرية النمو النيوكلاسيكية، يقول Romer (1994 :543):" تُصبح البلدان فقيرة لأنها تفتقر إلى الأشياء الثمينة كالمصانع والطرق والمواد الخام"، لكن حسب نظرية النمو الداخلي "البلدان فقيرة لأن مواطنيها لا يستطيعون الوصول للأفكار المستخدمة في البلدان الصناعية لتوليد قيمة اقتصادية"، و على هذا الأساس يُطلق Romer على التفسير الأول مصطلح "فجوة الأشياء Objects Gap "والثاني "فجوة الأفكار Ideas Gap": يتطلب سد فجوة الأشياء القيام بالاستثمار و الادخار كما أكده نموذج Solow ، في حين يقتضي سد فجوة الأفكار تركيز الانتباه على أنماط التفاعل و التواصل بين بلد نام ما و بقية العالم. في هذا الإطار، يُمكن لبعض الإجراءات بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي سليمة، الاستثمارات التعليمية وتطوير مؤسسات قانونية جيدة الأداء أن تُساعد على سد الفجوتين. من وجهة نظر Romer يُعتبر إغلاق فجوتي الأشياء والأفكار المفتاح الحقيقي لتحقيق التحولات التصاعدية في الإنتاجية.

تعتمد نظرية النمو الداخلي على الإطار الفكري لنظرية النمو النيوكلاسيكية بشكل عام لكنها تدمج عناصر جديدة كوفورات الحجم، التغير التكنولوجي الداخلي والتكتل. في النموذج النيوكلاسيكي، تُؤدي زيادة رأس المال لكل عامل لزيادة إنتاج كل عامل مما يُؤدي بدوره إلى توفير مدخرات تُستخدم للاستثمار في رأس المال الجديد، في حين تُضيف نظرية النمو الداخلي حلقة التكنولوجية جديدة في التحليل: تُؤدي الاستثمارات الجديدة في رأس المال بما في ذلك رأس المال البشري لتغيير تكنولوجي وخلق آثار انتشارية وتكتلية تُحفز بدورها زيادات جديدة في الدخول-هذه هي الطريقة التي يُفكر بها الاقتصاديون في النمو الاقتصادي حاليا. من ناحية أخرى، تعمل نظريات النمو الداخلي على شرح حقيقة تسجيل البلدان ذات النمو السكاني السريع نمو دخل أقل-يعمل النمو السريع للقوى العاملة على إبطاء نمو الدخل لأنه يخلق آثارا سلبية: عندما يكون هناك الكثير من العمال والمنتجين لا يُوجد هناك حافز للاستثمار في الابتكار المُوفر للعمالة والذي من المتوقع أن يُولد آثار انتشارية إيجابية في الاقتصاد، وبدون وجود سبب وجيه للاستثمار في رأس المال والتكنولوجيا الموفرة للعمالة ستشهد إنتاجية العامل ركودا.

في الأصل تم استخدام عبارة "نمو داخلي" للإشارة إلى النماذج التي يُمكن أن تُؤدي فيها التغييرات في السياسات الحكومية كدعم أنشطة البحث والتطوير، الضرائب على الاستثمار أو الإنفاق الحكومي إلى جانب قرارات الأعوان اتجاه الاستثمار في عوامل الإنتاج والتكنولوجيا لزيادة معدل النمو بشكل دائم. أو بعبارة أخرى، تعني "الذاتية" توليد النمو الاقتصادي بقوى داخل النظام (محددة داخل النظام الاقتصادي أو النموذج). في الممارسة العملية، يُمكن من خلال نظرية النمو الداخلي تشكيل سياسة التنمية بشكل مباشر. ونظرا لأن هذه النماذج ترتبط بالآثار الانتشارية والتكتلية، فإنها تُشير إلى الموقع أو التموقع كعامل رئيسي حاسم في التنمية: وفق هذه النظرية أصبح النمو الاقتصادي غير مستقل عن السياسة الاقتصادية التي تُمارس تأثيرات دائمة على النمو طويل المدى-مما يُمثل اختلافا واضحا عن نماذج النمو النيوكلاسيكية الذي يكون فيه النمو طويل الآجل مستقلا تماما عن التغييرات الحاصلة في السياسة الاقتصادية، نظرا لأن آثارها "مؤقتة" على نصيب الفرد.

إحدى أسباب ظهور نظريات النمو الداخلي هو توقع النظريات النيوكلاسيكية حدوث تقارب بين البلدان الفقيرة والغنية، لكن الواقع يُظهر تباعد المجموعتين بدلا من التقارب: بدأ الجدل التجريبي حول صحة فرضية التقارب مع عمل الاقتصادي الأمريكي William Baumol (1986) الذي استخدم بيانات عينة مقدمة من قبل المؤرخ الاقتصادي Angus Maddison (1982)، ليُؤكد Baumol تحقق التقارب المطلق بين مجموعة تتكون من 16 بلدا صناعيا في الفترة 1870-1979، كما وجدت الدراسة دليلا على وجود تقارب مطلق بين البلدان الأقل تقدما. لاحقا، أشار De Long (1988) أن نتائج Baumol (1986) التي تُدعم فرضية التقارب المطلق تُعاني "مشكلة التحيز" لأن العينة المستخدمة من بيانات Maddison لا تتضمن سوى الاقتصاديات الصناعية في نهاية فترة الدراسة. وعلى هذا الأساس، تم التحقق من فرضية التقارب لعينة من البلدان تم اختيارها على أساس نموها المرتفع بين عامي 1870-1979. بالإضافة إلى ذلك، تم استبعاد بعض البلدان التي تتمتع بأفاق نمو جديدة في السنة الأولى من التحليل: إذا اعتبر Baumol(1986) بلدانا (مثل ايرلندا، البرتغال، اسبانيا) عام 1870 أنها في وضعية التقارب سيتم رفض فرضية التقارب لأنه في السنوات اللاحقة شهدت هذه البلدان تخلفا وراء الاقتصاديات الرائدة. وبالمثل، يُقدم De Long (1988) عينة تتكون من 99 بلدا خلال الفترة 1960-1985 ورفض فرضية التقارب المطلق.

تُقدم نظرية النمو الجديدة تفسيرا لذلك الاختلاف العالمي: تميل البلدان التي تملك مخزونا أوليا كبيرا من رأس المال المادي والبشري والمعرفة للصعود بمرور الوقت على عكس البلدان الفقيرة التي تواصل التخلف أكثر.

لكن مع ذلك، رغم التباعد العالمي حققت بعض البلدان النامية نجاحا مذهلا في اللحاق بالركب: يُمكن للبلدان التي تبدأ بمستويات منخفضة أن تقفز إلى الأعلى على سلم الدخل العالمي خلال جيل أو جيلين – هذه الحقيقة جعلت نظرية النمو الجديدة تواجه صعوبات في استيعاب حدوث عملية اللحاق بالركب.

على الرغم أن الأفكار الواردة في نظرية النمو الجديدة محفزة، إلا أن التحقيق التجريبي المشتق منها يواجه العديد من الصعوبات. لقد تبين استحالة (تقريبا) تجاهل نموذج لصالح نموذج آخر على أساس الاختبارات الإحصائية، وحتى على المستوى النظري أشار Solow (1994) أن نظرية النمو النيوكلاسيكية يُمكن أن تستوعب التباعد العالمي أفضل من النظريات الداخلية: فهو يرى أن توفر التكنولوجيا الحديثة لا يعني أن الانتشار التكنولوجي للاقتصاديات الأقل تقدما سيحدث تلقائيا بالفعل. ففي ظل غياب التغيرات المؤسسية، قد تكون هذه الاقتصاديات ببساطة غير قادرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة–هذه الملاحظة ساعدت على عودة الحجج التي تُدعم العوامل المؤسسية والهيكلية.

2. الثورة النيوليبرالية المضادة Neoliberal Counterrevoluation

كانت الثورة المضادة في نظرية التنمية خلال فترة السبعينات والثمانينات جزءا من ردة فعل نيوليبرالية شاملة (باسم تجديد الإيمان بمبادئ الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي) معارضة للكينزية، الديمقراطية الاجتماعية، تدخل الدولة والهيكلية وبشكل خاص ضد النظريات الراديكالية كالتبعية.

ظهر التحدي النيوليبرالي المضاد للفكر التنموي بشكل متزامن مع بدايات تأسيس مجال اقتصاديات التنمية أوائل الخمسينات. خلال تلك الفترة، بدأ Bauer and Yamey (1957) بانتقاد قضية اقتصاديات التنمية خصوصا التشكيك في الدور التنموي الضمني للحكومة. وفي تحدي افتراضات مدرسة التنمويين، أدرج الباحثان مفاهيم السعي وراء الريع، الاستيلاء على الفائض وفشل الحكومة في مناقشة قضايا التنمية، لكن مع ذلك ظل الإيمان بقدرة الحكومة على قيادة عملية التنمية قويا طوال الخمسينات – الأيام الأولى لظهور نهج التنمية. وهكذا، استغرق الأمر عقدين على الأقل لظهور ما أصبح يُعرف بالنيوليبرالية.

بالنسبة لـ Toye (1987)، بدأت الثورة المضادة في اقتصاديات التنمية فعليا مع انتقاد الاقتصادي الأمريكي Henry Johnson من جامعة Chicago للفكر الاقتصادي الكينزي أوائل السبعينات. يعتقد Johnson (1971) أن الحركات الفكرية في الاقتصاد تستجيب للاحتياجات الاجتماعية المتصورة بدلا من تأسيسها بناءا على ديناميكية مستقلة وعلمية بحتة. ومن ثم، رأى أن سر النجاح الكينزي يعود إلى وعودها بإنهاء

البطالة الجماعية وليس في صحتها العلمية. بالنسبة لـ Johnson، نتج الكساد في الثلاثينات بظهور عدة اتجاهات مختلفة متزامنة بدلا من كونها أزمة هيكلية، وهكذا وجد Johnson استنتاج Keynes أن الرأسمالية تميل لإنتاج مشاكل اقتصادية ضخمة بشكل منهجي (الركود والبطالة وما إلى ذلك) ناقدة بشكل غير مبرر للنظام الرأسمالي بأكمله –أظهرت السياسات الاقتصادية القائمة على النظرية الكينزية افتقارا مشابها للثقة في الرأسمالية. وفق Johnson، أخطأ اقتصاديو التنمية في اعتماد التصنيع والاكتفاء الذاتي الوطني كأهداف أساسية للسياسة مع تبني التخطيط الاقتصادي كأداة لتحقيقها، لأن ذلك أدى لتبني استثمارات صناعية غير منتجة في البلدان النامية لاسيما تلك التي تعيش الاستقلال في إفريقيا. لقد شجعت تلك السياسات على تفشي الفساد وفضلت إحلال الواردات (التي بدورها تُؤدي لظهور مشاكل في ميزان المدفوعات) وبشكل عام التدخلات الخاطئة للدولة في الحياة الاقتصادية في شكل محاولات عقيمة في الغالب لتحقيق العدالة الاجتماعية. في هذا الإطار، يرى Johnson أن مشاكل البلدان النامية لم تحدث نتيجة إرث التاريخ الاستعماري ولا من التفاوتات العالمية بل نتيجة تطبيق سياسات التنمية الكينزية المضللة. في وقت لاحق، وسع Johnson هذا النقد ليشمل نموذج Harrod-Domar الذي ركز على الاستثمار الرأسمالي الثابت كمحرك اقتصادي رئيسي، حيث يعتقد أن تجاهل صانعي السياسة الكينزية لإمكانيات التقدم التقني و سحره في التعامل مع مشاكل البطالة المقنعة خاصة في المناطق الريفية أدى إلى تطبيق سياسات إنمائية تُحول فقط الموارد الإنتاجية نحو الإنتاج الصناعي دون مكاسب اقتصادية، في المقابل كانت وجهة نظر مدرسة Chicago للاقتصاد فيما يخص القطاع الريفي الذي اقترحه Schultz (1964) تعني ضمنيا أن المزارعين الفقراء كمعظم أعوان اقتصاديون يسعون لتعظيم الأرباح.

توسع النقد بشكل واسع مرة أخرى من قبل الاقتصادي البريطاني Peter Bauer (1972,1981) الذي يرى أن اقتصاديات التنمية ليست خاطئة فحسب بل فاسدة فكريا. كثير من الآراء التي اتخذتها اقتصاديات التنمية الأصولية تتعارض مع أدلة تجريبية واضحة، وشملت بعض الأمثلة التي استشهد بها Bauer: أطروحة الحلقة المفرغة للفقر، الادعاء بأن البلدان الغنية تُسبب فقر البلدان المتخلفة، الادعاء بحدوث تراجع عالمي في معدلات التبادل التجاري للبلدان الفقيرة والإصرار على ضرورة التخطيط المركزي والمعونة الخارجية من أجل التقدم المادي للبلدان الفقيرة (Bauer 1972 :17). يرى Bauer أن عددا قليلا من المنظرين الاقتصاديين الذين عارضوا نظام السوق مارسوا تأثيرا لا مبرر له على الشعوب الغربية التي شعرت بالذنب تجاه البلدان النامية، واعتقد أنه يجب على حكومات البلدان الفقيرة أن تتوقف عن قمع حوافز وطاقات مواطنيها. من وجهة نظر

Bauer، لا يتطلب الحد من الفقر في العالم الثالث تكوين رأس المال على نطاق واسع ولا حتى الاستثمار في رأس المال البشري-بل على العكس قد تُؤدي المساعدات الرأسمالية والتقنية لإلحاق الضرر بهذه البلدان. كما أصر Bauer بشكل خاص على ضرورة امتناع المجتمعات غير الشمولية في السماح بمشاركة الحكومة في الحياة الاقتصادية.

من وجهة نظر Toye (1987)، توسعت الثورة المضادة في مجال اقتصاديات التنمية بشكل مفيد على يد الاقتصادي الهندي البريطاني Deepak Lal خصوصا لأنه نشأ في بيئة العالم الثالث. يرى Lal (1980,1983) أن موت اقتصاديات التنمية من شأنه أن يُعزز صحة البلدان النامية وذلك من منطلق أن اقتصاديات التنمية قد أفسدت المبادئ الاقتصادية المعيارية (ككفاءة آليات الأسعار أو فعالية التجارة الحرة) بسبب المعتقد السائد أنذاك بأن البلدان النامية هي حالات خاصة وليست أمثلة نموذجية للسلوك العقلاني الشامل. بدلا من ذلك، يُؤمن Lal بإمكانية تطبيق الأفكار الكلاسيكية والنيوكلاسيكية حول النمو والتنمية في البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء (احتضن Lal فكرة الاقتصاد الأحادي – نظرية الاقتصاد المتجانس على جميع البلدان). وفق Lal، في عالم غير كامل بالضرورة تعمل آليات السوق غير كاملة بشكل أفضل من آليات تخطيط الدولة غير الكاملة، كما يُجادل ضد إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء. وبناءا على أسس اقتصادية كلاسيكية معيارية، كان Lal ضد جميع الضوابط الاقتصادية أو التدخلات الحكومية ودعا لـ "تحرير" الضوابط المالية والتجارية والعودة لأنظمة التجارة الحرة.

تُمثل هذه الانتقادات جزءا صغيرا فقط من تغير سطح بحر الفكر الاقتصادي الناجم عن أزمة اقتصاديات الكينزية خلال الستينات والسبعينات ومحاولة إعادة إحياء متزامن للفلسفة الاقتصادية الليبرالية (التجارة الحرة وعدم التدخل) التي ظهرت منذ القرن التاسع عشر مدمجة بوصفات سياسة محددة مرتبطة بأقوى مؤسستين ماليتين دولتين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي-هذه التركيبة الجديدة التي تُعرف بالنيوليبرالية أثرت بعمق في نظريات وممارسات سياسة التنمية. في هذا المقام، تجدر الإشارة أنه الرغم العمل المفاهيمي للكتاب الليبراليين أمثال Bauer (1973,1984) وLal (1983) والمشاريع البحثية التي دعمتها العديد من المنظمات البحثية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمكتب الوطني الأمريكي للبحوث الاقتصادية (NBER) لم يتم اعتماد النيوليبرالية كفكر تنموي إلا بعد تغير المناخ السياسي أوائل الثمانينات مع صعود السياسيين

المحافظين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا التي مهدت الطريق لثورة نيوكلاسيكية مضادة.[1] علاوة على ذلك، تسببت أزمة الديون أوائل الثمانينات في لجوء العديد البلدان إلى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للحصول على الدعم، مما مكن هذه الأخيرة على تنفيذ برامج نيوليبرالية قائمة على التعديل الهيكلي كبرنامج عملي.

فضلت هذه الثورة المضادة القائمة على الأيديولوجية الليبرالية الاقتصادية (فلسفة Adam Smith و Milton Friedman و Ludwig Von Hayek) سياسات الاقتصاد الكلي من جانب العرض، نظريات التوقعات العقلانية و شددت على التحرر من القيود الاقتصادية للدولة. أما في البلدان النامية دعت هذه النظرية لتحرير الأسواق وتفكيك الملكية العامة، التخلي عن التخطيط الساكن والتسيير الحكومي للأنشطة الاقتصادية. وكما أشرنا سابقا، يُسيطر أنصار هذه النظرية على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي متحدين بذلك حجج التدخل المفرط التي تدعو إليه مدرسة التبعية الدولية (خصوصا في منظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).[2]

يعتقد الاقتصاديون النيوكلاسيك أن التخلف ينتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب اعتماد أسعار غير سوقية (سياسات التسعير الخاطئة) وتدخل الدولة المفرط في الأنشطة الاقتصادية في غالبية البلدان النامية–الذي يُسبب تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي. بدلا من ذلك، يُؤمن الليبراليون الجدد بأن تعزيز الأسواق التنافسية وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، تعزيز التجارة الحرة وتوسيع الصادرات، جذب المستثمرين الأجانب (من البلدان المتقدمة)، تقليص عدد كبير من القيود الحكومية وتشوه الأسعار في الأسواق المالية والموارد والسلع سيُؤدي لزيادة الكفاءة والنمو الاقتصادي. تُخالف هذه الحجج بشكل صريح معتقدات نظرية التبعية التي ترى

---

[1] - في الثمانينات، تصدر المحافظين المشهد السياسي في البلدان الغربية كالولايات المتحدة برئاسة Ronald Reagan، رئيسة وزراء بريطانيا Margaret Thatcher، رئيس وزراء كندا Brian Mulroney، مستشار ألمانيا الغربية Helmut Kohl وسلسلة من رؤساء وزراء الحزب الديمقراطي الليبرالي الياباني.

[2] - على رغم الدور الهام الذي لعبته وكالات رأس المال الخاص والحكومات في تشكيل وتنفيذ الأجندة النيوليبرالية، إلا أن الفضل الكبير يعود للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في دفع هذه العملية بقوة. هناك العديد من الأسباب للتأكيد على هذه المؤسسات: أولا، تجنيد إدارتهم البحثية المجهزة جيدا والمزودة بموارد غنية في مواصلة بناء الحالة الفكرية النيوليبرالية بشكل مباشر عن طريق البحث الداخلي أو بشكل غير مباشر عن طريق البحث التعاقدي. ثانيا، تشجيع تنفيذ أجندة الاستثمار الأجنبي وصديقة للسوق المحضورة سابقا في وكلات المعونة الأجنبية عبر اتساق السياسات المصممة. ثالثا، يظن الكثيرون أن السياسات النيوليبرالية قد حظيت بقبول كبير وتحول طوعي في العديد من البلدان النامية، لكن الحقيقة أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي فرضوا على البلدان المحتاجة للقروض شروطا على النمط النيوليبرالي وقيادة لمسار التنمية وإن لم يكن بشكل مباشر. رابعا، يتبع رأس المال الخاص بشكل عام قيادة هذه المؤسسات في الحكم على ما إذا كانت البلدان صديقة لرأس المال أم لا، أين يعتبر الخضوع لنظام الانضباط الهيكلي مؤشرا إيجابيا وفق هذا المنظور.

تخلف البلدان النامية بسبب هيمنة البلدان المتقدمة والوكالات الدولية التي تُسيطر عليها، بدلا من ذلك تُرجع سبب التخلف إلى اليد الثقيلة للدولة، الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية في البلدان النامية. وبالتالي ما هو مطلوب ليس إصلاح النظام الاقتصادي الدولي أو إعادة هيكلة اقتصاديات النامية المزدوجة أو حتى زيادة المساعدات الأجنبية أو تبني نظام تخطيط للتنمية أكثر كفاءة وفعالية...ببساطة هي مجرد مسألة تعزيز الأسواق الحرة وتبني اقتصاد "دعه يعمل دعه يمر ***Laissez faire***" في إطار حكومات متسامحة تسمح بسحر السوق واليد الخفية لأسعار السوق لقيادة وتوجيه تخصيص الموارد.

حسب Todaro and Smith (2014)، يُمكن تقسيم الثورة المضادة إلى ثلاث مقاربات رئيسية:

- نهج السوق الحرة Free Market Approach.
- نهج الخيارات العامة (أو الاقتصاد السياسي الجديد) Public Choice Approach.
- نهج الصديق للسوقMarket Friendly Approach .

باختصار، تُعتبر مقاربة الأسواق الحرة تحليلا نظريا لخصائص نظام اقتصادي يعمل في إطار اقتصاد حر (نظام يرتفع أو ينخفض فيه أسعار السلع والخدمات بحرية عندما يرتفع أو ينخفض العرض أو الطلب) عادة في ظل افتراض أن الأسواق غير المقيدة أداؤها أفضل من التنظيم الحكومي. يعتقد نهج السوق الحرة أن الأسواق لوحدها قادرة بكفاءة على تخصيص الموارد نحو أفضل استخدام منتج وتقدم إشارات أفضل للاستثمار في الأنشطة الجديدة (أسواق المنتجات) وتستجيب للصناعات الجديدة عبر توفير المدخلات الأساسية (أسواق العوامل) بطرق مناسبة. من خلال السوق، يُمكن للمنتجين معرفة ما الذي ينبغي إنتاجه وكيفية إنتاجه بكفاءة استنادا لأسعار المنتجات والعوامل التي ينبغي أن تعكس بدقة ندرة السلع والموارد في الحاضر والمستقبل. تكون المنافسة فعالة حتى وإن لم تكن كاملة وتتوفر التكنولوجيا بحرية ودون تكلفة تقريبا لاقتناء المعلومات متاحة بالكامل في الكثير من الأحيان دون تكلفة أيضا. في ظل هذه الظروف، أي تدخل حكومي في الاقتصاد هو بالتعريف يعتبر عاملا هداما وتشويهيا، لذا يميل اقتصاديو التنمية ذات توجه السوق الحرة للاعتقاد بأن أسواق العالم النامي تتميز بالكفاءة حتى بوجود بعض العيوب ذات تأثيرات سطحية لا تُذكر.

أما النهج الثاني المعروف بنظرية الخيارات العامة أو الاقتصاد السياسي الجديد فيذهب أبعد من ذلك بالقول إن الحكومات لا تقوم (تقريبا) بأي شيء على نحو صحيح، ذلك لأن هذه النظرية تفترض أن السياسيين والبيروقراطيين والمواطنين والبلدان تعمل فقط من منظور المصلحة الذاتية – استخدام سلطتهم أو سلطة الحكومة

لغايات أنانية خاصة بهم. على سبيل المثال، يستخدم المواطنون النفوذ السياسي للحصول على مصالح خاصة (الريع أو الايجار) من السياسات الحكومية (تراخيص الاستيراد أو تقنين الصرف الأجنبي) التي تُقيد الحصول أو الوصول إلى أهم الموارد، أما السياسيون فيستخدمون مصادر الحكومة لتعزيز والحفاظ على مناصب الحكم والسلطة، في حين يعمد البيروقراطيون لاستخدام مناصبهم لاستغلال أو انتزاع الرشاوي من المواطنين الساعين وراء الريع من جهة وإدارة الشركات المحمية من جهة أخرى، وأخيرا يستخدم مسؤولو الدولة سلطتهم لمصادرة الملكية الخاصة بالأفراد. ما يُمكن استخلاصه ليس فقط وجود سوء تخصيص الموارد بل أيضا تقليص شامل للحريات الفردية. إذن تنص نظرية الخيارات العامة بأن المصلحة الذاتية تقود سلوك الأعوان الاقتصاديين وأن الحكومة غير كفؤة وفاسدة لأن الأعوان يستخدمونها كأداة لتحقيق أجندتهم الخاصة، وتدعو هذه النظرية إلى ضرورة تطبيق حد أدنى لتدخل الحكومة التي تعتبرها أفضل حكومة.

أما النهج صديق للسوق هي صيغة معدلة من نظرية الثورة المضادة أكثر اعتدالا من النهجين السابقين يُقر بوجود العديد من العيوب في أسواق المنتجات وعوامل الإنتاج في البلدان النامية، وأنه ينبغي على الحكومات أن تلعب دورا محوريا لتسهيل إدارة الأسواق عن طريق "التدخل الانتقائي"(صديق للسوق) في الاقتصاد فقط في المناطق التي يكون فيها السوق غير فعال –على سبيل المثال الاستثمار في البنى التحتية المادية والاجتماعية، مرافق الصحة، المؤسسات التعليمية وتوفير المناخ المناسب للمشروعات الخاصة. يختلف هذا النهج عن مدارس السوق الحرة والخيارات العامة في أنها تعترف بوجود حالات فشل السوق (عدم قدرة السوق على تحقيق المنافع النظرية المنوطة بها بسبب وجود نقائص فيها كالسلطة الاحتكارية، التأثيرات الخارجية ونقص المعلومات) في البلدان النامية والتي تُوفر في كثير من الأحيان مبررا لتدخل الحكومة لتعديل عمل السوق الحرة.

3. الاقتصاد المؤسسي الجديد New Institutional Economics

لا تُخبرنا العديد من الدراسات النظرية التي تمت مناقشتها حتى الآن كيفية حدوث الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الحديث–هذا الانتقال هو الموضوع الرئيسي لنهج الاقتصاد المؤسسي الجديد. يُعتبر الاقتصاد المؤسسي الجديد توسعا للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية تُحدد "المؤسسات Institutions" الفعالة كشرط مسبق للتنمية، وتزايد الاهتمام بهذا النهج الذي أصبح يُؤثر بقوة على نظريات وسياسات التنمية منذ الثمانينات بعد أن تم رفض الاقتصاد النيوكلاسيكي بشكل متزايد كأساس مفيد للتحليل الاجتماعي.

صاغ الاقتصادي الأمريكي Olivier Williamson – الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2008– مصطلح الاقتصاد المؤسسي الجديد لأول مرة في السبعينات لتمييزه عن محاولة سابقة لدمج المؤسسات في النظرية الاقتصادية بداية القرن العشرين أو ما يُسمى الاقتصاد المؤسسي القديم لمؤلفيه الرئيسيين Thorstein Veblen و John R.Commons. يُحاول الاقتصاد المؤسسي الجديد دمج نظرية المؤسسات في التحليل الاقتصادي الأصولي – محاولة متعمدة لجعل النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية أكثر واقعية، واعتبرت المؤسسات متغيرا اقتصاديا مؤثرا على سلوك الأعوان الاقتصاديين، على هذا النحو أصبح شعار "المؤسسات مهمة Institutions Matter" شائعا في الأوساط الأكاديمية منذ الثمانينات و"الحصول على المؤسسات الصحيحة "الشاغل الرئيسي في دوائر التنمية (Williamson 1981). في هذا السياق، ظهر الاقتصاد المؤسسي الجديد بهدف مراجعة الإطار النيوكلاسيكي وسياساته المنبثقة.

يحتفظ الاقتصاد المؤسسي الجديد بالافتراضات النيوكلاسيكية القائلة بأن الأفراد يسعون لتعظيم منفعتهم من الموارد النادرة الخاضعة لقيود الميزانية وأن النتائج تعتمد على الخيارات التي يتخذها الأفراد العقلانيون (أي الفردية المنهجية). ومع ذلك، تتجاهل مفهوم العقلانية الآلية – التي تعني أن الخيارات التي يتخذها كل فرد يُمكن التنبؤ بها تماما لأن جميع المعلومات متاحة بسهولة لكل فرد (المعلومات المثالية) ولذلك ليس هناك عدم يقين في التصرفات البشرية، وتُصبح المؤسسات غير ضرورية في الاقتصاديات التي تتميز فيها الأسواق بالكفاءة.

يتم الاحتفاظ بالعقلانية باعتبارها افتراضا سلوكيا، لكن في النظرية المؤسسية الجديدة لا تتحدد الخيارات العقلانية بالعوامل الاقتصادية وحدها بل أيضا ملزمة بقيود البيئة المؤسسية للفرد، مما يعني ضمنيا مراعاة اعتبارات إضافية للتأثيرات الاجتماعية والأخلاقية والسياسية والثقافية والتاريخية على مجال اتخاذ القرار الفردي. نشأت ضرورة تعديل النظرية النيوكلاسيكية من حقيقة عدم إمكانية تفسير ما يُسمى بـ"المعضلات الاجتماعية Social Dilemma" – وهي المواقف التي تُؤدي فيها الخيارات التي يتخذها الأفراد العقلانيون لنتائج غير منطقية اجتماعيا، و هذا واضح في حالة إخفاقات السوق التي يُمكن أن تُسببها عوامل خارجية سلبية (أي تكلفة ناشئة عن نشاط لا يتحمله الشخص أو المنظمة التي تُمارس النشاط كالتلوث) والسلع العامة (أي السلع المفتوحة للجميع والتي لا يتم توفيرها عادة من قبل السوق). وتنطبق أيضا على حالات المعلومات غير المتكافئة أو غير الكاملة (أي المعلومات ليست متاحة بالكامل لكل شخص): قد تُسبب المعلومات غير الكاملة في مخاطر أخلاقية (أي خطر أن يقوم أحد طرفي العقد بتغيير سلوكه عن قصد من أجل زيادة فائدته على حساب الطرف الآخر)، أو

الانتقال العكسي (عقود التأمين الصحي غير الكاملة التي تجذب أولئك الذين لديهم مخاطر صحية عالية) و / أو معضلة العون-المدير (مشكلة كيف يُمكن للمدير تحفيز العون على العمل لصالحه بدلا من اتباع مصلحته الذاتية).

علاوة على ذلك، ترى النظرية المؤسسية الفرد كعضو في المجتمع، الشركات والمنظمات الأخرى بدلا من كونه "انسانا اقتصاديا" يُعظم منفعته بشكل مستقل، وبالتالي يُركز علم الاقتصاد المؤسسي على العلاقة أو المعاملة بين فردين أو أكثر كوحدة للتحليل بدلا من التركيز على الفرد وحده. والأهم من ذلك، تفترض النظرية النيوكلاسيكية عالما خاليا من الاحتكاك وخال من "تكاليف المعاملات Transaction Costs": تتدفق المعلومات بحرية بين الجهات الفاعلة في الأسواق التنافسية -وهي بالضبط ما جعل الاقتصاد النيوكلاسيكي نظرية خالية من المؤسسات. في المقابل، يفترض الاقتصاد المؤسسي الجديد أن المعلومات لا يتم توزيعها بالكامل (معلومات غير متماثلة) وأن معاملات السوق تأتي بتكلفة (أي تكلفة جمع المعلومات أو تكاليف المعاملات) – وهو مبرر لضرورة تشكيل المؤسسات خفض هذه التكاليف. في هذا الإطار، يرى Williamson أن اقتصاديات تكاليف المعاملات تُوفر شرحا أفضل للواقع الإنساني والتفاعلات الاجتماعية التي تتميز بمشاكل العقلانية المحدودة، عدم تناسق المعلومات والانتهازية (125: 1985). حجة الاقتصاد المؤسسي الجديد الأساسية هي أن المؤسسات تُوفر الآليات التي يُمكن للأفراد العقلانيين من خلالها تجاوز المعضلات الاجتماعية والاقتصاد في تكاليف المعاملات.

يُعرف المؤرخ الاقتصادي Douglas North-الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1993- المؤسسات على أنها "قواعد اللعبة في المجتمع – القيود المبتكرة إنسانيا التي تُشكل التفاعل البشري" (3: 1990). تتكون هذه المؤسسات من قيود رسمية -قواعد سياسية واجتماعية وقانونية رسمية (مقننة في الدساتير، القانون التشريعي، القانون العام، اللوائح الأخرى بالإضافة إلى آليات الإنفاذ الخاصة بها)، وقيود غير رسمية مشتقة من مواقف البشر والنماذج العقلية والأيديولوجيات يُعبر عنها في المعايير والقيم والاتفاقيات التي يرون الالتزام بها. تُقدم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية معا الهيكل المحفز للاقتصاد الذي يحكم جميع التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر وسيلة تحد من عدم اليقين في العلاقات الاقتصادية ومعالجة إخفاقات السوق (North 1990).

تُعتبر نظرية المؤسسية الجديدة ذات أهمية خاصة في اقتصاديات التنمية لسببين: أولا من خلال تقديم تكاليف المعاملات كمتغير توضيحي رئيسي والذي يُسهم في فهم كيفية ظهور أنماط الحوكمة المختلفة وتنظيم

النشاط الاقتصادي في بيئة مؤسسية معينة. ثانيا، يدفع الاقتصاد المؤسسي الجديد اقتصاديي التنمية للتفكير في التنمية كعملية للتغيير المؤسسي وتزودهم بإطار لفهم كيفية تغير المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بمرور الوقت.

3.1. تكاليف المعاملات في النظرية المؤسسية

تاريخيا، يعود ظهور الاقتصاد المؤسسي الجديد عام 1937 عندما أوضح الاقتصادي البريطاني Ronald Coase – الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1991–أسباب تأسيس الشركات. ومن المفارقات أن النظرية النيوكلاسيكية لم تستطع تفسير سبب وجود الشركات ولماذا لم يتم تنفيذ معاملات السوق من قبل الأفراد فقط كما تشير إليه الفردية المنهجية. بدأ Coase بالتخلص من فكرة Walras حول معاملات السوق التي يتم جمعها بدون تكلفة – من قبل بائع مزاد غير مرئي ومتبصر–أو فكرة المعلومات المثالية. بدلا من ذلك، افترض أن "السبب الرئيسي وراء ربحية تأسيس الشركة هو وجود تكلفة لاستخدام آلية الأسعار" (Coase 1937 :390). وبالتالي، تنطوي المعاملات على تكلفة اكتشاف الأسعار ذات الصلة. مع مرور الوقت، تم تطوير فكرة تكاليف المعاملات التي ربما تعتبر أهم فكرة في نهج الاقتصاد المؤسسي الجديد.

يُميز بعض المؤلفين تكاليف المعاملات المختلفة وفق المجالات الثلاثة الكبيرة للتحليل في نطاق الاقتصاد المؤسسي الجديد: السوق، الشركة والدولة، وبالتالي هناك:

- تكاليف معاملات السوق كالتي وصفها Coase.
- تكاليف المعاملات الإدارية داخل الشركة نتيجة الإجراءات الإدارية والتخطيط الاستراتيجي وكذا الإشراف على القوى العاملة.
- تكاليف المعاملات السياسية وهي تكاليف إنشاء، فرض وتنفيذ واستخدام تكاليف المعاملات كتكاليف المعلومات والبحث، تكاليف التفاوض على العقود وتكاليف تنفيذها.

يُعتبر مفهوم تكاليف المعاملات أمرا أساسيا لفهم كيفية تنظيم الأفراد لتفاعلاتهم في إطار مؤسسي معين. في ظل ظروف الندرة، تقود المنافسة بين الأفراد لتنظيم تفاعلاتهم بطرق تُخفض التكاليف المرتبطة بمعاملاتهم، وهذا بدوره يسمح لهم العثور لكل نوع من الإنتاج أو التبادل على أسلوب حوكمة بتكلفة معاملات أقل. تُؤثر التكلفة المرتبطة بالمعاملات الاقتصادية إلى جانب التكنولوجيا المستخدمة على مستوى تكاليف الإنتاج وبالتالي على إنتاجية

الاقتصاد. علاوة على ذلك، تحد تكاليف المعاملات أيضا درجة التخصص في الاقتصاد حيث يُصبح تقسيم العمل ممكنا فقط إذا كان هناك تبادل – كلما قلت تكلفة التبادل زاد التخصص.[3]

تنشأ نظرة مهمة لاقتصاديي التنمية عن مناقشة تكاليف المعاملات في أن كل هيكل مؤسسي مميز ينشأ عن نمط معين لتكاليف المعاملات يُدعم أنماطه العامة لحوكمة وتنظيم النشاط الاقتصادي، لذا قد تتطور أشكال محددة ومتنوعة للغاية من تنظيم النشاطات الاقتصادية في سياق قطري مختلف نتيجة لنمط تكاليف المعاملات السائد. بالنسبة لـ Commons (1937)، السلوك الاقتصادي ليس موجها بالسعر بل مدعما بالمؤسسات، ويتم تضمين جميع الإجراءات الفردية (أي المعاملات) في إطار "العمل الجماعي Collective Actions": هذه الأعمال الجماعية تنظمها وتُسيطر عليها القوانين والعادات الاجتماعية والمنظمات والسلوك الفردي من حيث المساومة والتفاوض والمعاملات. على هذا النحو، يقر Commons بأن العلاقات الاقتصادية وتوزيع السلع تعتمد على الطريقة التي تُؤثر بها التصرفات الجماعية على المعاملات.

3.2. عملية التغيير المؤسسي

سبب آخر لأهمية النظرية المؤسسية لدراسة التنمية الاقتصادية هو الإطار الذي تُوفره لتحليل التغيير المؤسسي. تستند نظرية التغيير المؤسسي في نهج الاقتصاد المؤسسي الجديد على الافتراض الأساسي القائل بأن المؤسسات تُخفض التكاليف الاقتصادية للمعاملات وبالتالي يستخدم الأعوان المؤسسات من أجل تخفيض تكاليف المعاملات: يتبع الأعوان اتجاه التغير النسبي في الأسعار وعند ظهور أسعار وأساليب جديدة لن تكون المؤسسات القديمة قادرة على تخفيض المعاملات وبالتالي لابد أن تتغير المؤسسات. تتفاعل الشركات مع التغير في الأسعار النسبية عن طريق تعديل طرق الإنتاج الخاصة بها، دمج المدخلات واستراتيجيات البيع وتحسين الكفاءة نسبة إلى منافسيهم وبالتالي ستقوم أيضا بتعديل المؤسسات التي تعمل على أساسها.

يقر North (1981) أن إحدى الدوافع التاريخية للتغيير المؤسسي – إلى جانب تعظيم الأسعار–هو تغير الوفرة النسبية للعوامل المنتجة التي مكنت من ظهور المؤسسات الأساسية كحقوق الملكية. بالنسبة لـ North كان النظام الرأسمالي الغربي مرنا بما يكفي للتكيف مع الضروريات المؤسسية الناجمة عن تقسيم العمل العالي،

[3] - تتكون التكلفة الاجمالية للإنتاج من تكاليف المدخلات للعمالة والأرض ورأس المال (تكاليف التحول) زائدا تكاليف المعاملات –التكاليف المستمدة من تبادل وحماية وتطبيق حقوق الملكية والحصول على الملكية والمعلومات. بمجرد أن ندرك أن تكاليف الإنتاج هي مجموع تكاليف التحويل والمعاملات، فنحن بحاجة إلى إطار تحليلي جديد لنظرية الاقتصاد الجزئي (North 1990 :28).

التخصيص الدقيق، التبادل والترابط العالمي–هذا النهج الوظيفي للتغيير المؤسسي يفترض أن المنافسة في السوق الحرة ستضمن ظهور مؤسسات فعالة والقضاء على غير الفعالة. ومع ذلك، في بلد يملك مؤسسات غير فعالة لا يُمكن إلا لعملية إعادة التعاقد الداخلي تغيير الوضع المؤسسي وبشكل تدريجي: يتم تشكيل المؤسسات من قبل الطبقات الاجتماعية التي تملك سلطة المُساومة ولديها حافز للدفاع على مصالحها التي تتفق مع الحفاظ على عدم كفاءة المؤسسات أو الوضع الراهن. يُؤكد North (1981,1990) أن المؤسسات الفعالة لا تحل محل المؤسسات الأقل كفاءة تلقائيا: عندما يشرع المجتمع في مسار مؤسسي معين، تعتمد التنمية اللاحقة على الخيارات التي تم إجراؤها في وقت سابق لمعالجة التنمية وهو ما يُسمى "التبعية للمسار Path Dependence "– تعرف على أنها الاستثمارات التي تم اجراؤها في مجموع المؤسسات الحالية التي تُقيد الخيارات حول شكل المؤسسات المستقبلية. يرى North أن القيود غير الرسمية التي لها جذور ثقافية عميقة هي مصدر مهم للتبعية للمسار التي تُمثل عائقا أمام الإصلاح المؤسسي المتعمد (وضع مؤسسات فعالة)، وبالتالي يعتقد North أن الإصلاح المؤسسي يُمكن أن ينجح إذا كان على دراية بالنماذج والتقاليد العقلية السائدة ودمج المعرفة المحلية والهياكل غير الرسمية الموجودة في تصميم الإصلاحات المؤسسية.

تم تفسير مسار آخر لتطور المؤسسات تُؤكد على النظام التلقائي كأصل للتغيير المؤسسي: يعمل الظهور التلقائي للاتفاقيات والقواعد في المجتمع على تطور التغيير المؤسسي (Sugden 1989 :94). يُمكن أن تبدأ الاتفاقية في التغيير عندما يعتقد المزيد والمزيد من الأفراد أن الآخرين يستجيبون لهذا التغيير، ويُشير هذا التفسير البسيط أن المعايير لا تتطور بالضرورة نحو الكفاءة، حيث يُمكن أن تُنشأ بعض الإصلاحات العملية من "التوقعات المعيارية" التي تُعتبر حاسمة لإعطاء الاستقرار لقواعد ومؤسسات معينة، وعلى أساس هذه التوقعات المعيارية تظهر بعض المؤسسات الاقتصادية ويتم تقنينها بواسطة القوانين بدلا من خلقها بواسطة القوانين. وعلى هذا الأساس، يخلق تغير التوقعات المعيارية تغييرا متعاقبا في المؤسسات الاقتصادية (Sugden 1989 :73-74).

3.3. المؤسسات والتنمية الاقتصادية

منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، كان لنهج الاقتصاد المؤسسي تأثير هائل على نظرية وسياسة التنمية. يُمكن إظهار ذلك عبر تتبع التأثير الواضح الذي مارسه هذا النهج على توصيات ومقترحات البنك العالمي الموجهة لتصميم سياسات التنمية للبلدان الأقل تقدما، وكذا التطورات الحاصلة في أدبيات التنمية المستمدة من أفكار North وآخرون.

بما أنه لا يُمكن الاعتماد على الأسواق الحرة وحدها لضمان التنمية، يُؤكد الاقتصاد المؤسسي الجديد على ضرورة تصميم سياسات التنمية وفق ترتيبات مؤسسية مواتية للنمو-وقد انعكس ذلك في الدور المسند للدولة الذي يُقره البنك العالمي في تقرير التنمية العالمية "الدولة في عالم متغير "عام 1997. في هذا الصدد، بعد أن اعتبرت الدولة عقبة أمام عمل الأسواق التنافسية في السنوات السابقة، تم تحديدها فجأة على أنها مُيسر مهم للترتيبات المؤسسية المواتية، كما عكس تعيين Joseph Stiglitz – أحد أهم المنظرين في الاقتصاد المؤسسي الجديد والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001–في منصب كبير خبراء الاقتصاديين في البنك العالمي تأثيره على سياسة البنك. في عام 1986، ذكر Stiglitz أن افتراضات الاقتصاد النيوكلاسيكي كانت غير ذي صلة بشكل واضح بتحليل البلدان النامية، وأن المعلومات غير المتماثلة هي ظاهرة سائدة في معظم الأسواق (257: 1986). خلال فترة عمله بصفته كبير الاقتصاديين في البنك العالمي، بدأ البنك بتعريف نفسه كـ "بنك المعرفة" التي كانت مسؤوليته جمع المعلومات ونشرها بشفافية على نطاق واسع. سيطر الاقتصاد المؤسسي الجديد على تقارير التنمية: تقرير "المعرفة من أجل التنمية" (1998/1999) والذي سلط الضوء على الأهمية العامة للتغلب على المعلومات غير المتماثلة، وتقرير "دخول القرن الحادي والعشرين"(1999/2000) الذي لخص الدروس المستفادة من للسياسة التنمية العالمية خلال خمسين سنة الماضية–إحدى تلك الدروس المهمة للتقرير أن المؤسسات مهمة (WB 1: 1999).

ترى الاقتصادية الأمريكية Elinor Ostrom – أول امرأة حائزة على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2009–أن العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي هي إحدى المواضيع الأكثر مناقشة في الأدبيات المؤسسية وأدبيات النمو الاقتصادي (Ostrom 2007). في هذا الإطار، تنتقد Ostrom نظريات النمو الداخلي لعدم قدرتها على تفسير عملية النمو في البلدان النامية، على وجه خاص قوى التباعد والتقارب التي تحدث بينها وبين الاقتصاديات المتقدمة. و تُرجع بعض النظريات المؤسسية الجديدة في الغالب اختلاف معدلات النمو إلى نوعية المؤسسات، قدرات الحوكمة، المزايا المحددة لمنطقة معينة، رأس المال الاجتماعي، الثقة و عوامل أخرى غير مادية (Knack and Keefer 1995; Scott 1987). تُشكل الثقة والقواعد الأخرى مثل الولاء والموقف الإيجابي تجاه التعاون بين الأعوان الاقتصاديين والعلاقات التكافلية بين الأعوان، اليقين في حقوق الملكية، الفرص والحقوق الاجتماعية، احترام العقود، إدارة النزاعات الاجتماعية والتماسك الاجتماعي ما يُسمى "البنية التحتية الاجتماعية Social Infrastructure" – هذه البنية التحتية ضرورية لبدء عملية التنمية في بلد نام ما. تعمل القيم

والمعايير الاجتماعية التي تفرض الاحترام والالتزام المشترك جنبا إلى جنب مع القواعد والمبادئ والعقود المتفق عليها على زيادة التبادل وتحفيز عمليات التعاون وتقاسم التقنيات والمعرفة والمعلومات، كما تُقلص عدم اليقين في العلاقات الاقتصادية وتُنخفض تكاليف المعاملات لصالح ميزة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

يُركز اقتصاديون آخرون اهتمامهم على قدرات الحوكمة لبلد ما. على وجه خاص، يضع Olson et al. (1998) نموذجا يشرح كيفية التقاط الحوكمة الرشيدة والجودة المؤسسية لبعض المؤشرات المؤسسية التي تزيد النمو الاقتصادي وتُحدد الاختلافات الرئيسية للناتج عبر البلدان. تم تطبيق نفس الفكرة من قبل Acemoglu et al. (2001) في أن التنمية الاقتصادية لها أصولها في الماضي ووجدت أساسها في المؤسسات التاريخية في كل بلد. من جانب آخر، أظهر Hall and Jones (1998) أن الاختلافات في مستويات الناتج يتم تفسيرها بشكل أساسي بدلالة البنية التحتية الاجتماعية أي الاختلافات التي تُسببها المؤسسات الاقتصادية. إن الاختلاف في البنى التحتية الاجتماعية هي أهم العوامل المفسرة للمقادير المختلفة لـ "بواقي النمو" الذي بدوره يُمثل العامل الرئيسي في اختلاف الدخل. أخيرا، يشرح Rodrik (1999) الأداء الاقتصادي المحسن للبلدان بعد الحرب العالمية الثانية بوجود مؤسسات اجتماعية أكثر ملائمة قادرة على تخفيف النزاعات الاجتماعية والصدمات الخارجية.

ختاما، قام الاقتصاد المؤسسي الجديد بتحدي الدور المهيمن المسند للسوق وأكد أن لا الدولة ولا السوق هي دائما أفضل طريقة لتنظيم توفير السلع والخدمات، وأن المؤسسات هي مفتاح التنمية الناجحة – إنها بلا شك أقوى ميزة للاقتصاد المؤسسي الجديد التي وضعت قضية المؤسسات على أجندة التنمية.

4. نهج القدرات Capabilities Approach

في معالجة مفهوم التنمية، يصف الاقتصادي الهندي Amartya Sen (1988) – الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998–الصلة الوثيقة بين التنمية والنمو الاقتصادي أنها مسألة ذات أهمية كبيرة لكنها في نفس الوقت مصدر التباس شديد. فمنذ نشأتها أوائل الخمسينات، ركزت اقتصاديات التنمية اهتمامها على عملية التحول الاقتصادي للمناطق المتخلفة اقتصاديا، لكن بحلول الثمانينات بدأت الآمال الكبيرة في تحقق ذلك تتلاشى. في هذا الصدد، أقر Hirschman (1981) بهذه الحقيقة حيث وصف فقدان الحقوق المدنية وحقوق الانسان الذي صاحب تعزيز النمو الاقتصادي والتحديث في بعض بلدان العالم المتخلف بأنه "الجرح الحقيقي لاقتصاديات التنمية" (67-65: 1981). وبالعودة إلى التاريخ أو الفكر الاقتصادي، غالبا ما يقتبس Sen وNussbaum Martha و Mahbub ul Haq –رواد التنمية البشرية ونهج القدرات – من الأفكار الفلسفية

لأرسطو في الإشارة إلى أن الثروة ليست الخير الذي نسعى إليه، إنها مفيدة فقط من أجل شيء آخر. تُذكرنا هذه الملاحظة بأعمال الفلاسفة والاقتصاديين السياسيين عبر قرون عكست نفس المنظور– من Adam Smith إلى Immanuel Kant و Thomas Malthus.

الخلط بين الوسائل والغايات لا يزال قائما إلى يومنا هذا، حيث يهتم كثير من مجال اقتصاديات التنمية سواءا التيار السائد أو التيار المبتدع بعمل الاقتصاد، ولا تعترف السياسات الوطنية والدولية (نسبيا) بأن توسع الثراء ليس أكثر من مجرد وسيلة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية. لكن من المفارقات التي ينبغي الإشارة إليها أنه لا يُوجد خلاف يُذكر أن الغرض النهائي من التنمية هو تحسين رفاهية البشر. في السنوات الأخيرة، أصبحت فكرة "التنمية محورها الإنسان" خطابا مقبولا للمناقشات العالمية كما هو مبين في أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 والمعتمد منذ سبتمبر 2005، لكن الخلاف يكمن حول ما إذا كان النمو الاقتصادي يُؤدي تلقائيا لتحسين رفاهية الانسان، كيف يجب تحديد ذلك وكيف يجب تقاسم المنافع داخل وبين الأجيال.

يُقدم نهج القدرة مساهمة رئيسية في مجال اقتصاديات التنمية من خلال معالجة هذه الأسئلة. في تقديمه لفكرة القدرات وأن التنمية "عملية توسيع القدرات"، فتح Sen (1989) طريقة جديدة لتصور الغرض الحقيقي من التنمية تُبنى على مفهوم التماسك للازدهار البشري. يرى Sen (1993) بأن عملية التنمية يجب أن تكون معنية بما يُمكن أو لا يُمكن للفرد فعله وحرية عيش حياة لديه أسباب لتقديرها (هذه هي القدرات). أطلق Sen على هذا الخط من التفكير "نهج القدرات" ويتصور الحياة البشرية (ليس الاقتصاد) العملة الرئيسية للتقييم: وهذا يجعل من الممكن إجراء تقييم أكثر منهجية لتقدم التنمية على أساس التحسينات الحاصلة في حياة الإنسان واكتشاف فعالية النمو الاقتصادي في تعزيزه. يُوفر نهج القدرة أساسا نظريا لعدد من نماذج التنمية التي لا تعتقد أن النمو الاقتصادي يُترجم تلقائيا لرفاهية بشرية بل تكتشف العلاقة بينهما وأهمها التنمية البشرية – مصطلح يُستخدم بشكل مترادف مع نهج القدرة، كما عمل هذا النهج أيضا على تيسير وتعزيز نهج التنمية القائم على حقوق الانسان والاقتصاد النسوي والتنمية محورها الانسان كخطاب عام في مجتمع التنمية.

تم تطوير هذا النهج في الثمانينات بواسطة Sen (1980,1983,1985 ,1987) و Sen and Williams (1982) و Nussbaum (1988,1992) في سلسلة من المنشورات حول نوعية الحياة و الفقر و عدم المساواة و العدالة. يُقدم نهج القدرات إطارا معياريا لتقييم الرفاه البشري والترتيبات أو المؤسسات الاجتماعية

والسياسية العامة، وفي جوهره يُصور أهداف التنمية، الرفاهية والعدالة في شكل قدرة الأفراد على عيش الحياة التي يقدرونها. يصفه Sen بإيجاز أنه:

"انضباط فكري يُعطي دورا مركزيا لتقييم إنجازات الشخص وحرياته من حيث قدرته الفعلية على القيام بالأشياء المختلفة التي يكون لدى الشخص سبب لتقدير القيام بها أو الوجود فيها "(Sen 1983 :7)

في الوقت الذي ركز فيه Sen على عيوب مجال اقتصاديات التنمية، تُؤكد Nussbaum (2011) على القدرات كنهج للعدالة الاجتماعية بحجة أن السؤال الرئيسي الذي يجب طرحه عند مقارنة المجتمعات وتقييمها من حيث الأخلاق أو العدالة هو: ما الذي يستطيع كل فرد فعله أو كيف يكون؟

يعتمد نهج القدرات على أربعة مفاهيم أساسية مترابطة: الأداء الوظيفي، القدرات، الحريات ومظهر الفعالية كما هو موضح أدناه:

1- الأداء الوظيفي Functionings يُشير إلى الأشياء المختلفة التي يُقدرها الشخص أو ليحياها (Sen 1999 :75). بعبارة أخرى، يُعتبر الأداء الوظيفي أنشطة وحالات قيمة تُشكل رفاهية الإنسان كالصحة، الغذاء الجيد، السلامة، التعليم والحصول على عمل جيد والقدرة على زيارة الأحباب.

2- القدرة Capability تُشير إلى حرية الاستمتاع بالأداء الوظيفي المختلف. على وجه خاص، يتم تعريف القدرة أنها مجموعة متنوعة من الأداء الوظيفي (الأشياء والأفعال) التي يُمكن للشخص بلوغها وبالتالي القدرة هي مجموعة من ناقلات الأداء الوظيفي تعكس حرية الشخص في اختيار نمط حياة معين عن آخر (Sen 1992 :40). بعبارة أخرى، القدرات هي الحريات الجوهرية التي يتمتع بها الشخص لقيادة نوع حياة لديه سبب لتقديرها.

3- الحرية Freedom أن تكون قادرا على الاختيار. الحرية هي كسر الأوضاع المادية والروحية للحياة الاجتماعية والخضوع للطبيعة وأشخاص آخرين والبؤس والمؤسسات القمعية والمعقدات العقائدية. تنطوي الحرية على توسيع نطاق الخيارات في المجتمعات وأفرادها والتقليل من القيود الخارجية في السعي لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية التي نسميها تنمية – كتب Sen "التنمية حرية "عام 1999.

4- مظهر الفعالية Agency هي القدرة على متابعة الأهداف التي يُقدرها المرء وإحداث التغيير، أما الوكيل أو العنصر الفاعل Agent هو شخص يتصرف ويُحدث التغيير (Sen 1999 :19).

يُقدم Sen (1983) توضيحا بسيطا لهذه المفاهيم في مثال الدراجة: كسلعة تتميز الدراجة بعدد من الخصائص مثل تكمين المرء من اللعب والتنقل والحركة-يُمكن اعتبار هذه الخصائص بمثابة تمكين للأداء الوظيفي (اللعب والحركة). من خلال إظهار الاختلاف بين السلع والأداء الوظيفي والقدرات، يُمكننا القول أن الدراجة تُوفر القدرة على تحقيق الأداء الوظيفي (اللعب)، لكننا نستطيع تخيل حالات يكون فيها الفرد غير قادر على ركوب الدراجة-إذن القدرات وحرية الناس في التمتع بالأداء الوظيفي هي التي يجب ملاحظتها إذا كان محور اهتمامنا نوعية و طبيعة الحياة البشرية و ليس حيازة شيء ما. فعالية شخص ما في ركوب دراجة لغرض معين هو ما يجعل القدرة والأداء الوظيفي ذات معنى.

يُوضح المثال أعلاه العلاقة بين الوسائل المادية والغايات البشرية: إن السلع المادية ضرورية لعمل الفرد لكنها ليست سوى وسيلة لتوسيع مجموع القدرات. علاوة على ذلك، يختلف التحويل (القدرة على تحويل خصائص السلع إلى أداء وظيفي) بين التحكم في الموارد المادية والأداء الوظيفي المحقق من فرد لآخر (على سبيل المثال مدى قدرة الشخص على استخدام الدراجة). وهكذا لا يُمكن أن يستند تقييم الأداء الوظيفي المحقق والحرية على الدخل أو الاستهلاك. إن القدرة على تمييز الوسائل عن الغايات والتحويل من الدخل إلى القدرات هما أهم مفهومين في نهج القدرات-إنها ما يُميز هذا النهج عن الاقتصاد التقليدي في تحليل التنمية. يجب التأكيد أيضا أن القدرات وليس الأداء الوظيفي هي أهداف مهمة تُمثل الدور الجوهري للحرية صميم هذا النهج. لتوضيح هذه النقطة، يستخدم Sen (1999) مثال شخصان يتمتعان بأداء وظيفي غذائي متطابق: أحدهما يُعاني حالة نقص التغذية بسبب المجاعة والعوز بينما يصوم الشخص الآخر – يُعاني من نقص التغذية أيضا بسبب المعتقدات الدينية. على الرغم من أن الشخصين حققا نفس الأداء الوظيفي من حيث التغذية إلا أنهما لا يشتركان نفس القدرة: فالأول شخص فقير يفتقر لحرية اختيار عدم التعرض لنقص التغذية، في حين أن الثاني لديه الحرية. وهكذا تُمكننا القاعدة المعلوماتية للقدرات من ملاحظة أبعد من الأداء الوظيفي وتمنحنا رؤى حول حرية الفرد في الاختيار من مجموع أنواع الحياة المحتملة.

كإطار نظري، يختلف نهج القدرات في بعض الطرق الأساسية عن المناهج الأخرى الأكثر شيوعا في اقتصاديات التنمية، فهو يتحدى بعض المفاهيم الأساسية لاقتصاديات الرفاهية كتعظيم المنفعة، الانسان الاقتصادي العقلاني، العلاقة بين الوسائل والغايات، أهمية المساواة ودور البشر كفاعل للتغيير.

تعترف معظم المدارس الفكرية الأخرى في اقتصاديات التنمية بأن الغرض النهائي من التنمية هو تحسين حالة الإنسان، لكن نهج القدرات يُقيم رفاهية الإنسان في مجال القدرات ويبتعد عن المناهج الأخرى التي تُركز على الحالات العقلية لاسيما تعظيم المنفعة عن طريق إرضاء التفضيلات. انتقد Sen (1980) بشدة قيود قياس المساواة في حيز النفعية الحدية أو الكلية التي يُمارسها الفلاسفة والاقتصاديون النفعيون إلى جانب انتقاده لفكرة السلع الأولية اللازمة لرفاهية الفرد التي اقترحها الفيلسوف الأمريكي John Rawls في كتابه "نظرية العدالة" عام 1971: ففي الوقت الذي تتضمن فيه قائمة السلع الأولية مجموعة واسعة النطاق كالحقوق والحريات والفرص، إلا أنه نهج معني فقط بالحكم على مزايا أشياء ذات أسس مادية بدل من الاهتمام بما تفعله هذه الأشياء للبشر (Sen 1980 :218).

يُسلط Sen and Nussbaum الضوء على قيود المنفعة أهمها إهمال الحقوق والحريات ومظهر الفعالية والتكيف والحالة العقلية، وتجميع هذا النهج للتجارب الحياتية المختلفة في مقياس واحد" الرضا "على افتراض أن جميع الأفراد متطابقون في تفضيلاتهم، ويُفترض أيضا أن التفضيلات تُعطى خارجيا وتتجاهل خضوعها للتوقعات الاجتماعية والتفضيلات التكيفية. أخيرا والأهم من ذلك، إنها تقلل قيمة الحرية كغاية في حد ذاتها وليست مجرد وسيلة لبعض الأنشطة الأخرى. كل هذا يتناقض مع نهج القدرات الذي يعترف بالتعددية وتميز الأفراد مع التركيز على الحريات. ولإن مجموعة القدرات لا حصر لها والقيمة التي يُخصصها الأفراد لكل واحدة منها يُمكن أن تختلف من شخص لآخر، فإن النهج التجميعي والاختزالي يضطر لاستخدام الدخل كممثل للمنفعة في إطار التنمية.

يُميز نهج القدرات بعناية بين الوسائل والغايات مفاهيميا وتجريبيا على حد سواء. فمن الناحية النظرية، فإن الغايات (مثل الصحة) لها قيمة جوهرية بينما الوسائل (مثل الدخل) ذات قيمة لأسباب مفيدة. في التحليل الاقتصادي المعياري، بدون هذا التمايز المفاهيمي الواضح بين الغايات البشرية والوسائل المادية الاقتصادية يُصبح المفهومان متشابكان ومتطابقان. التمييز بين الغايات والوسائل مهم أيضا في التحليل التجريبي: تُظهر الدراسات التجريبية باستمرار أن زيادة الدخل لا تترجم دائما إلى تحسين حياة الأشخاص، وبالنسبة لبعض الغايات (على سبيل المثال تجنب الوفاة المبكر) قد لا يكون الدخل الوسيلة الفعالة بل ليست الوسيلة الوحيدة. وهناك أمثلة أخرى مماثلة تُظهر علاقة ضعيفة بين الدخل والاستهلاك من ناحية والأداء الوظيفي البشري ومتوسط الإنجازات البشرية والحريات من ناحية أخرى (Sen 1988 ; Deaton 2007). ولهذا السبب على

وجه التحديد، دعا Sen (1988) لرؤية أكثر اتساعا للتنمية تأخذ بعين الاعتبار الأدوات الاجتماعية والاقتصادية التي تنطوي عليها العلاقات بين الوسائل والغايات عندما نستخدم القدرات البشرية كمقياس للنجاح أو الفشل.

من جانب آخر، كإطار معياري ذي صلة بالسياسة يُعتبر نهج القدرات واضحا في تقييم كل فرد على قدم المساواة، وبالتالي تُعد مسائل التوزيع وعدم المساواة والفقر أجزاء رئيسية في تقييم التنمية في إطار القدرات، في حين يعتبرها التحليل الاقتصادي التقليدي أسئلة للنقاش السياسي. والملاحظ في السنوات الأخيرة أن هذا النهج امتد للتركيز على العدالة ما بين الأجيال، الاستدامة وأهمية البيئة.

فيما يخص المورد البشري، تعتبر نظريات رأس المال البشري والنمو الجديدة الاستثمار في الأشخاص مهما لأغراض مفيدة نظرا لأن المهارات تُشكل الموارد البشرية التي بدورها تكون ضرورية للنمو الاقتصادي (Schultz 1961 ;Becker 1964) -الأساس المنطقي لهذه الفكرة أن الاستثمار في التعليم والتغذية والصحة يُعزز الإنتاجية البشرية. لكن في المقابل، في إطار نهج القدرات هذه الاستثمارات (وغيرها التي تُحسن رفاهية الانسان) بالإضافة إلى قيمتها الأداتية لها معنى جوهري: أي أن التعليم والصحة لها أداء وظيفي قيم وهي جزء من حياة يُقدرها الأشخاص. علاوة على ذلك، من هذا المنظور لا يُنظر الأشخاص على أنهم موارد بشرية في عملية الإنتاج فحسب بل كعوامل للتغيير الاجتماعي. على هذا الأساس، يُساعد منظور Sen في تفسير سبب تركيز اقتصاديي التنمية على الصحة والتعليم ومؤخرا على الاندماج والتمكين الاجتماعي: الدخل الحقيقي أمر ضروري لكن تحويل خصائص السلع لأداء وظيفي أكثر أهمية وبالتأكيد تتطلب الصحة والتعليم وكذا الدخل-يتراوح دور التعليم والصحة من توفير شيء أساسي كالمزايا الغذائية والطاقة الشخصية إلى القدرة الموسعة على تقدير ثراء الحياة البشرية التي تأتي مع تعليم واسع وعميق.[4]

ختاما، يعتقد Sen أن رفاهية الانسان تعني أن تكون بصحة جيدة، أن تتغذى بشكل أفضل أن ترتدي لباسا جميلة، تتلقى المعارف والعلوم وتتمتع بعمر أطول، وعلى نطاق واسع أن تكون قادرا على المشاركة في حياة المجتمع وأن تكون متحركا ولديك حرية الاختيار فيما يُمكن أن تُصبح ويُمكن أن تقوم به. من جانب العملي، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990 تقرير التنمية البشرية المستوحى من أفكار Sen حول التنمية والتي ساعدت على وضع تصور لكيفية قياس التنمية باستخدام مؤشر التنمية البشرية المركب. كان الخيار

[4] - يُشير Angus Deaton (2013) – الحائز على جائزة نوبل عام 2015-إلى البلدان ذات مستويات الدخل المرتفعة لكن بمعايير صحية وتعليمية سيئة أنها حالات " نمو بدون تنمية".

البشري هو العنصر المركزي في هذا المفهوم، وبالتالي تم انتقاء المؤشرات المحددة في المركب لأنها كانت محورية لتعزيز الخيار البشري: تم تضمين نصيب الفرد من الدخل لأنه يُوفر وسائل أسباب الخيار، التعليم لأنه يعزز جودة الخيار ومتوسط العمر المتوقع لأنه يُمكن ممارسة الخيار على مدى فترة أطول.

5. تقييم

شهدت حقبة الثمانينات انتشار المعلومات الإحصائية حول مجموعة متنوعة من أبعاد التنمية ورفاهية الأسر، إلى جانب المزيد من الاستخدامات التفصيلية والمصنفة قطاعيا، المسح والتعداد الزراعي والديمغرافي، والدراسات الاستقصائية لدخل ونفقات الأسر على نطاق واسع بفضل العمل المكثف لمكاتب الإحصاء في معظم البلدان النامية (وكثيرا ما يُصممها ويُمولها البنك العالمية مثل مسح قياس مستوى المعيشة) -أصبحت متاحة للمحللين وصناع السياسات. وربما لأول مرة، كان بالإمكان استخلاص ملاحظات وأفكار قوية وموثوقة حول حجم الفقر وسمات الفقراء وتوزيع الدخل بين الأسر.

من الناحية العملية، تم استبدال استراتيجية التنمية السائدة في السبعينات والمتمحورة حول إعادة التوزيع مع النمو وتلبية الحاجات الأساسية باستراتيجية الاستقرار والتعديل الهيكلي. إن ضخامة أزمة الديون والتفاوت الداخلي والخارجي الهائل الذي واجهته معظم البلدان في افريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض بلدان آسيا دعا إلى ضرورة العمل على التكيف كشرط ضروري (إن لم يكن كافيا) لاستئناف التنمية. لقد أصبح هدف السياسة الرئيسي لحكومات العالم الثالث تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي الذي يتكون من مجموعة من سياسات الحد من عجز ميزان المدفوعات (كتخفيض قيمة العملة) وعجز ميزانية الدولة (كتخفيض النفقات)، في حين كان الهدف من الاستقرار في حد ذاته إزالة أو تقليل الاختلال بين اجمالي العرض والطلب الكلي خارجيا وداخليا، وكان من الضروري إجراء تعديل هيكلي للحد من التشوهات في الأسعار النسبية ومظاهر الجمود الهيكلي الأخرى التي تميل لإبقاء العرض دون إمكانياته الحقيقية. وفي ظل تأثير التغيرات الأيديولوجية في العالم الغربي (كإدارتي Reagan وThatcher) تم تشجيع البلدان النامية وبشدة (إن لم تكن مجبرة) على اعتماد تشغيل قوى السوق وتقليل الأنشطة الحكومية في معظم المجالات (ليس الأنشطة المنتجة فحسب).

ظهرت تناقضات وصراعات متأصلة بين عناصر استراتيجية التعديل بشكل واسع في الثمانينات، وذلك أن التنفيذ الناجح لسياسات التعديل تحتاج حكومة قوية وملتزمة. وبالمثل، هناك أساس منطقي يعطي دور أكبر للحكومة في المجال التعليمي على سبيل المثال لتوليد الآثار الانتشارية الاجتماعية ومواجهة ضعف الاستثمار

في التعليم من قبل الأعوان الخواص الذين لا يستوعبون العوامل الخارجية الإيجابية لاستثماراتهم وهو ما يتعارض مع هدف الحد الأدنى للدولة.

المصطلحات الرئيسية

النمو الداخلي	نهج القدرات	التقارب والتباعد
الثورة النيوليبرالية المضادة	السوق الحرة	فشل الحكومة
الاقتصاد المؤسسي الجديد	تكاليف المعاملات	الحرية

أسئلة للمراجعة والمناقشة

1. ما هي نقاط ضعف النظرية النيوكلاسيكية للنمو التي أدت لظهور نظرية النمو الداخلي؟ وكيف تعالج هذه الأخيرة هذه نقاط الضعف؟ وما هي نقاط القوة والضعف في نظرية النمو الجديدة؟
2. ما هي أهم ادعاءات النظرية النيوليبرالية وفروعها في تفسير مشكلة فشل الحكومة وتخلف البلدان النامية؟
3. ما هو أوجه الخلاف بين نظرية التبعية والنيوليبرالية؟ وهل يُمكن أن يُكمل هذين النهجين بعضهما البعض؟
4. هل الأدوار التي يلعبها السوق والدولة في إطار النهج النيوكلاسيكي الصديق للسوق احلالية أم تكاملية؟ اشرح اجابتك.
5. ما هي الانتقادات التي وجهتها مدرسة الاقتصاد المؤسسي الجديد للفكر النيوكلاسيكي الأصولي؟ وما هو دور المؤسسات في عملية التنمية الاقتصادية؟
6. ما هو نهج القدرات حول التنمية؟ وماهي علاقة الحرية بمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

الفصل الخامس

فترة التسعينات

في النصف الأول من التسعينات، كان الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي لا يزالان أهدافا سائدة في مجتمع التنمية (أنظر الشكل 5.1). وعلى الرغم من أن معظم بلدان أمريكا اللاتينية التي شهدت عملية تعديل مؤلمة أعادتها لمسار النمو، إلا أن الوضع العام كان يُسيطر عليه حالة ركود شديد في البلدان النامية – لحد كبير بسبب سوء الحكم في إفريقيا ومعظم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية. لقد أصبح من الواضح بشكل متزايد في مجتمع التنمية أن التغييرات المؤسسية الأساسية وعميقة الجذور لتسيير الانتقال الناجح من الاشتراكية والاقتصاديات المخطط لها نحو اقتصاديات السوق والحد من الفساد أصبحت شرطا مسبقا للتعديل الناجح واستئناف التنمية في أوروبا الشرقية وإفريقيا، إلى جانب إمكانية الاستفادة من المؤسسات والسياسات التي ساهمت في تحقيق معجزة شرق آسيا كنموذج يُحتذى به.

في النصف الثاني من التسعينات، ضربت الأزمة المالية الآسيوية شرق وجنوب آسيا مما أدى لانعكاسات حادة في اتجاه الجهود الرامية للحد من الفقر على المدى الطويل، وفي الوقت نفسه تدهورت الظروف الاقتصادية بشكل كبير في الجمهورية السوفياتية السابقة لدرجة عودة فكرة التخفيف من حدة الفقر بمفهومه الواسع–بما في ذلك التحسينات في الصحة والتغذية والوصول للمعلومات والسلع العامة والمشاركة في صنع القرار–للظهور مرة أخرى كهدف رئيسي إن لم يكن شاملا للتنمية.

لقد ساهمت الأطر المفاهيمية لنظرية التنمية في تسعينات القرن الماضي بشكل عام في توضيح الأهداف والمفاهيم السابقة، ولا ربما كانت القضية المحورية التي نوقشت خلال التسعينات هي الأدوار المناسبة للدولة والسوق في التنمية تحت مظلة العولمة الدولية–من المسائل ذات الصلة تحديد مجموعة المؤسسات الأكثر ملائمة لتسريع عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

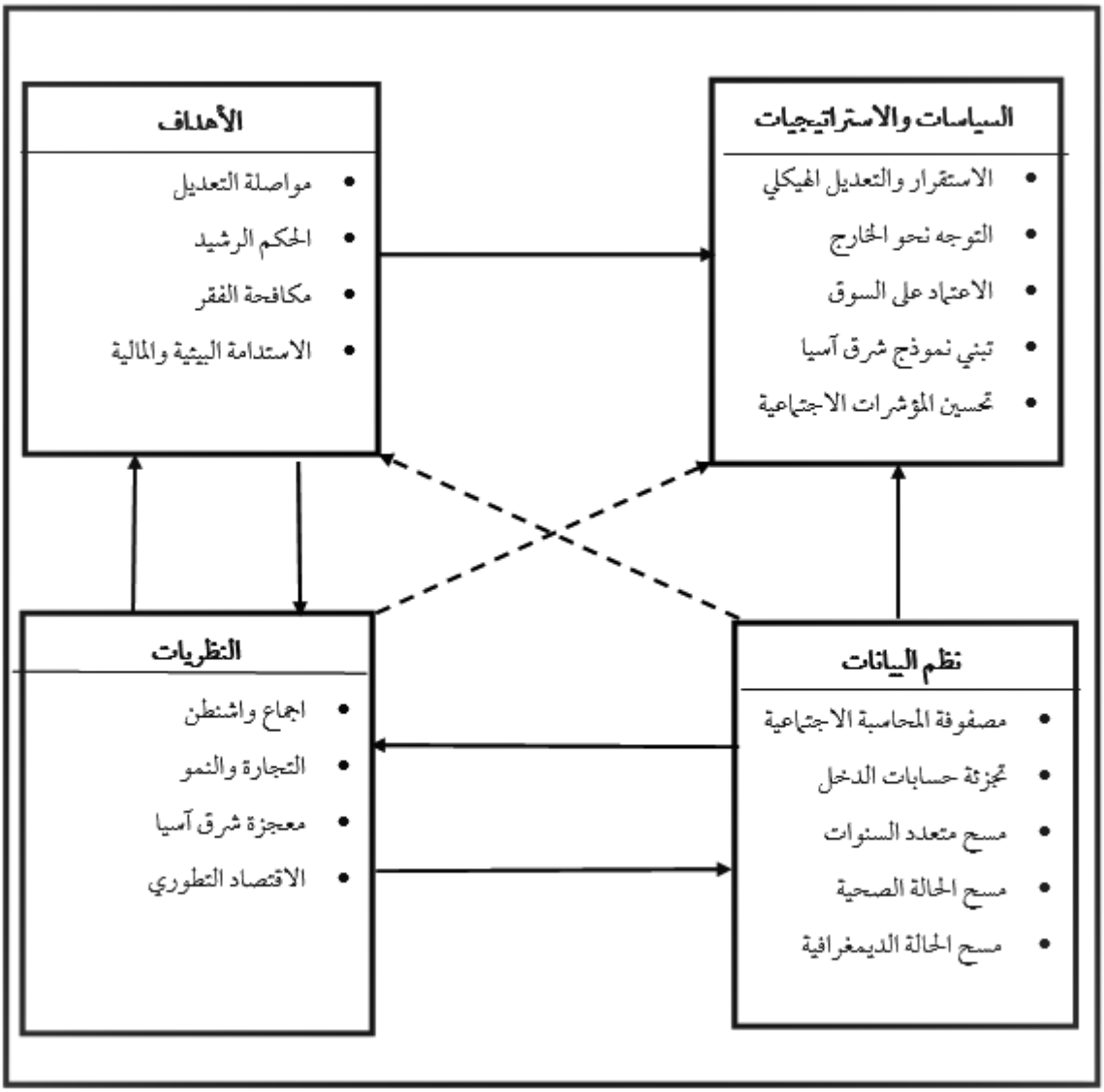

الشكل 5.1. نهج التنمية في التسعينات.

في التسعينات، ظهرت مساهمة نظرية ذو طابع معياري مشتق من النهج النيوليبرالي تُعرف بـ "إجماع واشنطن" تبنته العديد من دوائر صنع القرار الدولية تهدف لتقديم إصلاحات (على شكل توصيات) للبلدان المتخلفة التي فشلت إلى حد كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية (Williamson 1989). تهدف هذه الإصلاحات إلى تغيير هيكل الاقتصاد اعتمادا على سوق أكثر كفاءة وأكثر انفتاحا على التجارة الدولية وأكثر تركيزا على إنتاج السلع القابلة للتداول، أما الهدف الرئيسي لإصلاحات التعديل الهيكلي فهو تقليل أو إزالة التشوهات الناتجة عن التدخل الحكومي في غالبية البلدان النامية.

مساهمة ثانية ذات الصلة تقوم على الدراسات الكمية والنوعية – التي تعتمد على التحليل القطري والدولي للأداء عبر الزمن-تُحاول إظهار حجج قوية لصالح العلاقة بين التجارة والنمو، وكشفت هذه الدراسات عموما أن تبني استراتيجية التوجه نحو الخارج مرتبط وبشكل قوي بالنمو الاقتصادي: استطاعت البلدان التي حررت التجارة وشجعتها على تحقيق نمو أسرع من تلك التي اتبعت استراتيجية موجهة نحو الداخل.

جدد النمو المذهل لبلدان شرق آسيا الاهتمام بتحديد وشرح وقياس مصادر النمو، وعملت العديد من الدراسات على إزالة الغموض التي يكتنف معجزة شرق آسيا-أولى تلك الدراسات نشر البنك العالمي تقريرا مؤثرا جدا عام 1993 حاول فيه تقدير عناصر النجاح في الاقتصاديات الآسيوية عالية الآداء وإمكانية نسخها في أماكن أخرى في البلدان النامية.

أخيرا، ساهمت النظرية التطورية المستوحاة من الأفكار الشومبترية في تطوير بديل نظري قابل للتطبيق حول عملية النمو الاقتصادي وإمكانية اللحاق بالركب، وحددت العمليات الأساسية التي تدفع النمو والتنمية. وفق هذه النظرية، تنطوي التنمية الاقتصادية على تطوير مشترك للتكنولوجيا وهياكل الشركات والصناعات والمؤسسات الاقتصادية الأوسع واعتبار السياسات والبرامج الحكومية جزءا حتميا وأساسيا من الصورة-نحو الأفضل أو الأسوأ.

1. إجماع واشنطن Washington Consensus

بدأت المواقف التي تبناها أنصار النظرية النيوليبرالية تُؤخذ على محمل الجد في ظل اقتصاديات متدهورة تعاني ركودا تضخميا إلى جانب صعود اليمين المتطرف للحكم خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، ومع نهاية الثمانينات أصبحت مجموعة عامة من التوصيات المستندة على الأفكار النيوليبرالية حوارا عاما في دوائر السياسة الاقتصادية الدولية التقليدية. في عام 1989، قدم الاقتصادي البريطاني John Williamson أستاذ بمعهد الاقتصاد الدولي (مقرها واشنطن) طابعا رسميا لهذه التفضيلات السياسية النيوليبرالية سماها "إجماع واشنطن" وهو مصطلح يُشير لإصلاحات السياسة المتوقع تطبيقها من قبل بلدان أمريكا اللاتينية المدينة من أجل ترتيب منزلها والخضوع إلى شروط قوية إذا أرادت تسريع تنميتها– ما تحتاجه أمريكا اللاتينية حسب واشنطن. كان يقصد Williamson بواشنطن العاصمة السياسية للكونغرس الأمريكي وإدارة Bush، وواشنطن التكنوقراطية ممثلة في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية ومجلس الاحتياطي الفدرالي ومراكز الفكر كتلك التي عمل فيها. كان يُشير Williamson أن إجماع واشنطن هي مجرد أدوات السياسة و ليست أهدافا العامة للسياسة أو نتائج نهائية

لها، أما عن كيفية تشكيل المؤسسات للسياسة الاقتصادية النيوليبرالية حديثا ينطبق هذا المصطلح على الأفكار التي تدافع عنها جماعات المصالح كمعهد المؤسسة الأمريكية أو مؤسسة التراث التي دعمت الإصلاح التدريجي لليمين المحافظ و مهدت له الطريق للوصول إلى واشنطن منتصف السبعينات وبداية الثمانينات، أو المصالح التكنوبيروقراطية للاقتصاديين الذين يدين معتقدهم الفكري للتيار النيوكلاسيكي و تأثيرات Hayek و Friedman.

استطاع Williamson عرض وجهة نظر واضحة حول ما تعتقد كل الأطراف السابق ذكرها أنها المجموعة الأساسية للمشاكل التي تحتاج البلدان مواجهتها إذا أرادت تسريع تنميتها، ووضع جدول أعمال الإصلاح المتفق عليه على نطاق واسع (أو إجماع واشنطن) بهدف تحديد القاسم المشترك الأدنى لنصائح السياسة السائدة ذلك الوقت. ومن هذا المنطلق، شملت مجموعة أدوات السياسة – أو مبادئ العمليات – التي تُشكل إجماع واشنطن وطبقت على البلدان المقترضة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي (وبشكل عام على بلدان العالم الثالث) العناصر العشرة التالية:

1- **الانضباط المالي *Fiscal discipline***. تعد الميزانيات الحكومية المتوازنة ضرورية لتجنب التضخم وعجز ميزان المدفوعات وهروب رأس المال، ويعتبر تجاوز عجز الميزانية الحكومية نسبة 1 أو 2 بالمئة من GDP مفرطا ودليلا على فشل السياسة.

2- **إعادة ترتيب أولويات الانفاق العام *Reordering public expenditure priorities***. يجب تقليص النفقات على الإعانات بمختلف أنواعها (البنزين، الغذاء والعديد من المنتجات الأخرى) والمجالات الحساسة سياسيا بما في ذلك الجيش، في مقابل زيادة الانفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية الرئيسية والحفاظ على الإدارة العامة الرئيسية (مع الحد من البيروقراطية المنتفخة).

3- **الإصلاح الضريبي *Tax reform***. للتخفيض من عجز الموازنة وتحسين الحوافز وتحقيق العدالة، وتتطلب الإصلاحات تطبيق معدلات ضريبية هامشية متواضعة وتوسيع القاعدة الضريبية.

4- **تحرير أسعار الفائدة *Liberalization of interest rates***. يجب أن تُحدد قوى السوق أسعار الفائدة وتخصيص أموال الائتمان، ويجب أن تكون أسعار الفائدة موجبة بالقيمة الحقيقة-أي أن يكون سعر الفائدة الإسمي أعلى من معدل التضخم.

5- **أسعار الصرف تنافسية *Competitive exchange rates***. كما يجب أن تُحدد أسعار الصرف من قبل قوى السوق وعلى مستوى يُحافظ على توازن ميزان المدفوعات ويُسهل توسع الصادرات.

6- **تحرير التجارة *Trade liberalization***. إلغاء القيود الكمية (حصص وتراخيص الاستيراد) والتحرك نحو تعريفات جمركية موحدة ومنخفضة على السلع المستوردة. ستشجع هذه الإجراءات جزئيا الشركات المحلية على البيع للأسواق الأجنبية بدلا التركيز على الأسواق المحلية المحمية.

7- **تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر *Liberalization of foreign direct investment***. يجب إزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر لتسهيل تدفق رأس المال والمهارات والدراية التقنية المطلوبة.

8- **الخصخصة Privatization**. يجب خصخصة المؤسسات العامة لتخفيف الضغوط على الميزانية الحكومية (الإعانات لصالح الشركات العامة المفلسة) وتعزيز الكفاءة بشكل أكبر. وقد عكس هذا الرأي السائد أن الشركات الخاصة بشكل عام أكثر كفاءة من تلك الموجودة في القطاع العام.

9- **إلغاء القيود *Deregulation***. إن الوسيلة الأساسية لتعزيز المنافسة داخل الاقتصاد المحلي هو تقليل أو إلغاء اللوائح الحكومية بشكل كبير خاصة تلك التي تحد دخول وخروج الشركات. ومع ذلك، تبقى اللوائح التي تضمن السلامة، حماية البيئة والاشراف على القطاع المصرفي تدابير مبررة.

10- **تأمين حقوق الملكية *Secure property rights***. ينبغي اتخاذ خطوات جادة تتعلق بضمان حقوق الملكية الخاصة لتعزيز الحقوق بما في ذلك توفيرها بتكلفة معقولة للقطاع غير الرسمي.

كان الخيط المشترك لجميع هذه التوصيات أن النمو يتم إعاقته بالتشوهات الكبيرة في السوق – معظمها أدرجتها السياسات الحكومية غير الملائمة، لذا تعمل هذه التوصيات على إزالة هذه التشوهات كمفتاح لتسريع النمو. تزامن طرح Williamson لأفكاره مع نهاية فترة ما تسمى العقد الضائع للنمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية، ومثل هذا العمل وصفا لإصلاحات السياسة المُوصى بها لتلك الاقتصاديات. دعت هذه الحزمة من الإصلاحات لتبني سياسات اقتصاد كلي حكيمة، التوجه نحو الخارج وزيادة الاعتماد على الأسواق الحرة – رأسمالية السوق الحرة، كما أكد Williamson أن هذه المجموعة من المبادئ تُمثل تغييرا كبيرا في مواقف دوائر واشنطن حيث يُعتقد أن اجماع واشنطن نابع من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية السائدة – التي قصد بها توليفة كينزية / نيوكلاسيكية، لكن بعد ذلك، تم تفسير اجماع واشنطن من قبل النقاد بأنه جوهر حزمة سياسة نيوليبرالية حول التنمية (Williamson 1997). جاءت سياسة التنمية هذه لسحب البساط تحت الدولة والتدخل الحكومي

في الاقتصاد وانحراف عقارب الساعة نحو ضبط الاقتصاد عبر المنافسة في السوق ومن قبل الأفراد ذوي المصالح الذاتية الذين يختارون بكفاءة بين البدائل المتاحة في تخصيص الموارد الإنتاجية.

على المستوى الخارجي، تنطوي النيوليبرالية على تخفيض قيمة العملة (لجعل الصادرات أرخص) والنظم النقدية القابلة للتحويل (التحويل الحر للعملات إلى الدولار) وإزالة القيود التي تفرضها الدولة على حركة السلع ورؤوس الأموال داخل البلدان وخارجها-ربط الاقتصاديات ببعضها البعض عبر عولمة غير مقيدة. أما على المستوى الداخلي، يتعين تحرير الأسواق الداخلية (كإلغاء النقابات) وتخفيض دعم أسعار المواد الغذائية وإلغاؤها بعد ذلك، وتقليل الانفاق الحكومي والضرائب خصوصا على الأغنياء بحيث تتدفق الإيرادات على شكل استثمار خاص مما يُحفز النمو.

تم تطبيق هذا النموذج التنموي أيضا خارج أمريكا اللاتينية أين انتشرت نحو افريقيا وآسيا وتقريبا جميع بلدان العالم منذ منتصف التسعينات،[1] وبعد سقوط جدار برلين عام 1989 أصبحت النيوليبرالية نموذج الغرب لإعادة تشكيل منطقة أوروبا الشرقية ما بعد الشيوعية – ومن الأمثلة على ذلك "عودة بولندا لأوروبا". في هذا الصدد، يرى الاقتصادي الأمريكي Jeffrey Sachs (1991) أن الحركة العمالية البولندية (التي شكلت الحكومة البولندية ما بعد الشيوعية) آمنت بأن التغيير الهيكلي في البلدان الشيوعية سابقا ممكن فقط بإعادة ادخال قوى السوق بشكل عام، و بتطبيق برنامج إصلاح اقتصادي يتضمن ثلاثة أنواع من السياسات: التحرير الاقتصادي و التغييرات القانونية و الإدارية واسعة النطاق اللازمة لإنشاء مؤسسات تُعزز الملكية الخاصة و المنافسة في السوق ؛ استقرار الاقتصاد الكلي بما في ذلك التدابير الرامية للحد من عجز الميزانية، تخفيض نمو المعروض النقدي و خلق عملة قابلة للتحويل بسهولة تتميز باستقرار الأسعار؛ و الخصخصة التي تعني نقل الملكية من الدولة إلى القطاع الخاص. ومع ذلك، دعا Sachs لوضع صافي السلامة الاجتماعية لمنع الإصلاحات من إصابة أضعف القطاعات في المجتمع وتطبيق برنامج استثمار عام كأساس للبنية التحتية باعتبارها مكملة لإعادة الهيكلية الاقتصادية. كان يعتقد Sachs أن مثل هذه الإجراءات يُمكن تطبيقها بين عشية وضحاها فعليا (كتحويل أنظمة المرور في بريطانيا

[1] - عندما عاودت الأزمة المالية لظهور أولا في المكسيك عام 1994 ثم في شرق آسيا عام 1997 ثم تبعتها أزمات في روسيا والبرازيل وتركيا والأرجنتين، تم تطبيق عناصر إجماع واشنطن على هذه الحالات الرغم أن الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمات المالية تختلف عن محددات الفشل في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

من القيادة في الجانب الأيسر من الطريق إلى الجانب الأيمن) في عملية سرعان ما أصبحت تُعرف باسم "العلاج بالصدمة Shock Therapy".

يُشير Sachs أن مفتاح الإصلاح الاقتصادي أن تمر سنوات عديدة وسط سيل من الدموع قبل ولادة ثمار التغيير، أما الوقت الفعلي فيعتمد على شجاعة واتساق الإصلاحات – إذا كان هناك تردد فمن السهل أن تسقط في الوادي. في إحدى تصريحاته، لخص Sachs النهج النيوليبرالي للتنمية بالقول أن الليبرالي بالمعنى الكلاسيكي (القرن التاسع عشر) يدعو لعدم سيطرة الدولة والاعتماد على الأسواق وآلية الأسعار، أما الليبرالي في القرن العشرين يهتم ويشعر بالقلق على الضحايا، لكن الليبرالي الجديد يرى المعاناة أمرا مقبولا لأنها نتيجة حتمية للإصلاح والكفاءة.

2. التجارة والنمو Trade and Growth

من بين إحدى أهم المحددات الرئيسية التي تُؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، يلقى انفتاح الاقتصاد على التجارة الدولية اهتماما بالغ الأهمية في الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية. ويبدو هذا منطقيا بالنظر أن هناك أسبابا (نظرية) وجيهة للاعتقاد بأن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تنمو أسرع من الاقتصاديات الأكثر انغلاقا. في هذا الجانب، يدعي أصحاب هذا الرأي بأن الانفتاح التجاري يعمل على توفير الوسائل المادية من سلع رأسمالية وآلات ومعدات ومواد خام وغيرها اللازمة لعملية التنمية، وفي العمل على نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرات والمهارات والقدرات الإدارية. كما يُمكن اعتبارها وسيلة هامة لتنقل رؤوس الأموال بين البلدان وسياسة مثلى لمقاومة الاحتكار. علاوة على ذلك، يُواجه الاقتصاد الأكثر انفتاحا تنافسية أكبر مما يحفز على رفع الإنتاجية والتي تحفز بدورها النمو الاقتصادي.

إن إظهار الروابط المختلفة بين التجارة والنمو الاقتصادي ليست بالمهمة السهلة: فمن المؤكد أن هذا المجال من الدراسة يعتبر مهما وغنيا في الأدبيات الاقتصادية. فبالإضافة إلى مختلف نظريات ونماذج التجارة، تم اللجوء لعدد من الدراسات الإحصائية والتجريبية لدعم أو رفض قضية التجارة الحرة: من جانب، دافعت مختلف المدارس الفكرية منذ عهد Adam Smith أواخر القرن الثامن عشر على التجارة الحرة بالتركيز على المكاسب المستمدة منها، أما في الجانب الآخر عرض المشككون لقضية التجارة الحرة حججا مضادة في الأدبيات الاقتصادية وأوجه القصور المختلفة لتقديرات الدراسات التجريبية.

إن العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتجارة الدولية هي "ثنائية الاتجاه Bi-Directional": فالاتجاه الأول من العلاقة يفترض أن التجارة آلية معززة للنمو، أما الاتجاه الثاني يسلط الضوء على أن وجود مستويات أعلى من التنمية والتكنولوجيا المتقدمة سيعظم حجم المبادلات التجارية بين الاقتصاديات. لابد من الإشارة أن العلاقة ثنائية الاتجاه بين التجارة والنمو الاقتصادي جد معقدة مع الأخذ بعين الاعتبار أن العديد من المتغيرات الأخرى (كالعوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية) تُمارس تأثيرا قويا على العلاقة بين النمو والتجارة. ومن المهم أيضا التمييز بين المكاسب الساكنة والديناميكية من التجارة: فالأولى تحدث نتيجة عملية إعادة تخصيص الموارد من قطاع إلى آخر (كلما أخذ التخصص المتزايد بناءا على الميزة النسبية مكانه) أما المكاسب الديناميكية من التجارة فتعمل على تحويل حدود إمكانيات الإنتاج باستمرار بشرط أن ترتبط التجارة بالمزيد من الاستثمارات وسرعة نمو الإنتاجية بناءا على وفورات الحجم، التعلم بالممارسة واكتساب المعرفة الجديدة من الخارج خصوصا من الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.1. الدراسات النظرية

ركزت أوائل الدراسات حول الانفتاح والنمو (أنظر على سبيل المثال: Balassa 1975,1978 ; Feder 1983 ; Ram 1985 , 1987) في جزء كبير منها على تحليل ما أصبح يُعرف "فرضية النمو الذي تقوده الصادرات "معتبرين الصادرات " الممثل الشرعي" للانفتاح التجاري ومؤكدين على أن الصادرات أو سياسة التوجه نحو الخارج تساعد على زيادة النمو. بناءا على دوال الإنتاج النيوكلاسيكية، يرى Edwards (1993) أن الصادرات تُسهم في النمو الاقتصادي عن طريق توليد تأثيرات خارجية إيجابية على القطاعات غير التجارية من خلال تطبيق أساليب الإدارة وتقنيات الإنتاج الأكثر كفاءة، كما أن الفرق في الإنتاجية لصالح قطاع التصدير يعني ضمنيا توسعه النسبي على القطاع غير التجاري مما يُؤدي لخلق تأثيرات إيجابية على الناتج الإجمالي-يُمكن لهذه الظاهرة أن تشجع أيضا تخصيص الموارد نحو المشاريع الاستثمارية الأكثر كفاءة. إلى جانب ذلك، تُعتبر الصادرات في أدبيات التنمية الاقتصادية التقليدية آلية محفزة للنمو الاقتصادي بالنظر لتجارب النمو الناجحة التي شهدتها بلدان شرق آسيا المصنعة حديثا (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، وسنغافورة) في الستينات والقائمة على أساس تحرير التجارة وتشجيع الصادرات.

لقيت هذه القضية اهتماما متجددا أوائل التسعينات خصوصا مع ظهور نظريات النمو الداخلي لكن هذه المرة للتأكيد على الدور الحاسم الذي تلعبه الواردات (بدلا من الصادرات) في تعزيز النمو الاقتصادي. واستنادا إلى Levine and Renelt(1992)، يُمكن إرجاع الفضل في صياغة الروابط النظرية بين التجارة والنمو الاقتصادي إلى العديد الدراسات المؤثرة بداية التسعينات كدراسة Rivera-Batiz and Romer (1991) و Grossman and Helpman (1991) حيث قدمت حججا داعمة لهذا النوع من العلاقة و شددت بشكل خاص على التجارة كقناة رئيسية تسمح بانتقال المعرفة عالميا. في هذا الجانب، يُوضح Madsen (398: 2009) أن أوائل نماذج النمو الداخلي تم تطويرها في إطار علمي أين تتفاوت فيه مستويات أنشطة البحث والتطوير بشكل نسبي، و عند هذه النقطة من المهم أن نذكر كيف أمكن للحجج السابقة أن تتحول من منظور الصادرات إلى منظور الواردات: يرى Madsen (399: 2009) أن أدبيات النمو الداخلي تركز على الطريقة التي تُعزز فيها واردات المعرفة النمو الاقتصادي عبر إتاحة الواردات للمنتجين المحليين للوصول والحصول على مجموعة متنوعة من السلع الرأسمالية وبالتالي توسيع كفاءة الإنتاج (Romer 1990, 1992; Grossman and Helpman 1991; Rivera-Batiz and Romer 1991; Baldwin and Forslid 2000).

يُؤكد Grossman and Helpman (1991) أن نوعية السلع الوسيطية يُؤثر إيجابيا على كفاءة الإنتاج: فالتكنولوجيا المجسدة في السلع الوسيطية تجعل المنتجات المستوردة أكثر إنتاجية كما أنها سترفع إنتاجية عنصر العمل والإنتاجية الكلية للعوامل، كما أن السبيل الوحيد الذي يُمكن للتجارة أن تعزز النمو يتمثل في المدى الذي يتداول فيه البلد السلع مع الاقتصاديات ذات كثافة البحث و التطوير-فتداول الاقتصاديات النامية للسلع مع الاقتصاديات المتقدمة يخلق إمكانية أكبر للالحاق بالركب في ظل انخفاض تكاليف التقليد مقارنة بتكاليف الابتكار. بالفعل، قدمت العديد من الدراسات دعما قويا للفرضية القائلة بأن الأثر الانتشاري للمعرفة عن طريق الواردات يُمارس تأثيرا إيجابيا على النمو. في هذا الجانب، يشير Madsen (411: 2009) أن "كثافة البحث والتطوير تُمارس تأثيرات مستدامة على النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع توقعات النظريات الشومبترية للنمو".

يُبرز Edwards (1993) أهمية نظريات النمو الداخلي كإطار نظري جذاب يوفر جوابا مقنعا للكيفية التي تُؤثر فيها السياسة التجارية على النمو الاقتصادي: فعلى عكس النماذج النيوكلاسيكية التقليدية التي تعتبر توازن الحالة المستقرة لمعدل النمو على المدى الطويل مستقلا بشكل كامل عن السياسات الوطنية أصبح ممكنا الآن من خلال النماذج الجديدة الحصول على علاقة توازنية طويلة الآجل بين الانفتاح والنمو الاقتصادي. على سبيل

المثال، في نموذج النمو الداخلي لـ Romer (1990)، ينطوي تزايد كمية الموارد المخصصة لأنشطة البحث والتطوير على مجموعة واسعة من السلع الوسيطية فضلا عن إنتاجية حدية مرتفعة لرأس المال، لذا سيكون لدى الاقتصاديات المنفتحة فرصة للتخصص في إنتاج بعض المدخلات الوسيطية ارتباطا بميزتها النسبية، ويُمكن من خلال الانفتاح الوصول لأكبر مجموعة من المدخلات بتكلفة منخفضة والذي بدوره سيؤدي لتوليد نمو متوازن مرتفع والتغلب على الإخفاقات على مستوى الاقتصاد والنمو الاقتصادي بشكل أسرع.

من الواضح أيضا أن دور التجارة في توليد ونشر التقدم التكنولوجي قد لقى الكثير من الاهتمام والتحليل: تم التأكيد أن الأنظمة الأكثر انفتاحا تسمح للاقتصاديات الصغيرة باستيعاب التكنولوجيا المولدة في البلدان المتقدمة بوتيرة أسرع مما يُمكنهم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة-يُمكن للانفتاح في ظل ظروف معينة أن يؤدي لنمو سريع حتى على المدى الطويل (Grossman and Helpman 1991). يضيف Edwards أن تحليل الاقتصاد الجزئي من خلال دراسة الجوانب المختلفة للاستخدام المتعدد للمدخلات الوسيطية، اختراع التصاميم واستيعاب التقدم التكنولوجي يُساعد على فهم أفضل للروابط المحددة بين السياسة التجارية والنمو.

إلى جانب التجارة الدولية، يُمكن للأنشطة المصاحبة لها كالتسويق الدولي، بحوث التسويق، تخطيط الإنتاج والرحلات الدولية أن تُساهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا. ومن ثم، تُتيح العولمة للتجارة في ظل ظروف معينة توسيعا للمعرفة والأفكار والذي يعني تعزيزا للنمو الاقتصادي-ترتبط هذه الظروف الخاصة بانتشار الفوائد من الابتكار. في هذا الإطار، أكد Lucas (2000) إمكانية تعزيز التجارة الدولية للنمو الاقتصادي للاقتصاديات الصغيرة عن طريق تسهيل حركة التكنولوجيا والتي تتجسد في كثير من الأحيان في المنتجات، والواضح أن اعتماد (تبني) التكنولوجيات القائمة بدلا من خلق التكنولوجيا الجديدة ينبغي أن يكون عملية أسهل بالنسبة للبلدان لكن في المقابل تتحدد هذه العملية أيضا بعوامل أخرى كمؤسسات البلد مثلا.

أحد المواضيع الأخرى التي يمكن أن تجلب الاهتمام عند تحليل العلاقة بين التجارة والنمو تتعلق بمفهوم "التعلم عن طريق التداول Learning-by-Trading": يُمكن للتجارة أن تقلل تكاليف السلع الرأسمالية وتحفز الاستثمار في اقتصاد ما وبالتالي خلق تأثيرات خارجية متوقعة للاستثمارات (Lee 1995 ; Mazumdar 1996)، ومن المفترض أيضا أن تُحقق المكاسب من عملية التعلم عن طريق التداول حين يُواجه الاقتصاد المنافسة الدولية. من جانب آخر، يقوم Frankel and Romer (1999 :395) بتحليل أثر التجارة الدولية على الدخل، حيث تشير الدراسة أن التجارة ترفع مستوى الدخل عن طريق تحفيز تراكم رأس المال المادي والبشري وتزايد

الإنتاج، وتُشير نتائج دراسة Frankel and Romer (1999) أيضا إلى الأثر الكبير للتجارة الدولية على الإنتاجية.[2]

يبدو أن التجارة الدولية تشجع نشر التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب: فالعديد من النماذج النظرية الرائدة اللاحقة تقترح أنه على المدى الطويل تميل البلدان لأن تنمو بشكل مماثل شريطة أن يأخذ نشر التكنولوجيا مكانه. فعلى سبيل المثال، تقترح دراسة Coe and Helpman (1995) إذا ما تم تطبيق سياسة تحرير للتجارة الدولية أو تحسين قدرات استيعاب التكنولوجيا في البلدان النامية فإن إمكانية حدوث نشر سريع للتكنولوجيا من شأنه أن يمنح تلك البلدان فرصة تقليد التكنولوجيا الجديدة بدلا من ابتكارها. وضمن نماذج النمو الداخلي، يعتقد أن السياسات التي تشمل الانفتاح والمنافسة والتغير والابتكار يمكنها أن تشجع النمو الاقتصادي، ويُمكنها أيضا إرساء التنوع الهيكلي عن طريق تفاعل الابتكار في البلدان المتقدمة والتقليد في البلدان النامية.

2.2. الدراسات التجريبية

تُدعم الكثير من الدراسات التجريبية الفرضية القائلة أنه في ظل ثبات العوامل الأخرى سيستفيد المقيمون في البلدان التي تنفتح على التجارة الدولية من الدخول المرتفعة والمعدلات العالية للنمو الاقتصادي.[3] وعلى الرغم من أن بعض تلك الدراسات واجهت انتقادات لاذعة بسبب افتقارها الواضح للخلفية النظرية الصارمة وأوجه القصور المنهجية أو مشاكل حذف المتغير إلا أن هناك أدلة واضحة ترفض الفرضية البديلة القائلة بإمكانية وجود ارتباط سلبي بين التجارة والنمو الاقتصادي.

كما ورد في الكثير من المؤلفات العلمية، قامت أوائل الدراسات التجريبية باختبار الروابط بين التجارة والنمو بناءا على "تحليل الارتباط Correlation Analysis" بدءا من دراسة Michaely (1977) وBalassa

---

[2] - تكمن انعكاسات التجارة الدولية على مخزون رأس المال البشري في جانبين : (i) إذا وجد قطاعات أو عمليات إنتاج السلع تتميز بسرعات متفاوتة للتعلم ووجد بلدان تتخصص في تجارة تلك السلع فإن البلد المتخصص في إنتاج السلعة مع معدل تعلم مرتفع سيحقق نموا سريعا و دائما (Krugman 1987 ; Matsuyama 1991 ; Proundman and Redding 2000). في هذه الحالة، يمكن للحواجز التجارية (كالرسوم الجمركية مثلا) أن تعزز نمو بلد ما يتميز بمعدل تعلم منخفض (Rodrik and Rodriguez 2000). (ii) طالما أن المخرجات مرتبطة بمعدلات التعلم ونمو الإنتاجية فإن حماية الصناعة الناشئة من شأنه أن يُساعد اكتساب خبرة التعلم الضرورية لخوض تجربة المنافسة في الأسواق العالمية (Krugman 1987).

[3] - أنظر على سبيل المثال:Balassa (1985)، Rau (1985)، Heitger (1986)، Syrquin and Chenery (1989)، Lopez (1990)، Quah and Rauch (1990)، Nishimizu and Page (1990)، Barro (1991)، Dollar (1992)، Tybout (1992)، Harrison (1991،1996)، Edward (1992،1998).

(1978) الأكثر شيوعا حيث كشفت كلتا الدراستين علاقة إيجابية-اختبرت هذه الدراسات الفرضية القائلة بأن التجارة تمارس تأثيرا على النمو بناءا على نماذج قياسية خطية مشتقة من دالة الإنتاج النيوكلاسيكية.

في دراسة Levine and Renelt (1992)، تم تقديم تحليل موسع للدراسات التجريبية التي تهتم بالعلاقة بين معدلات النمو على المدى الطويل ومجموعة متنوعة من السياسات الاقتصادية، المؤشرات السياسية والمؤسسية. وبعد التأكيد على أن عدداً قليلاً من المتغيرات الاقتصادية أظهرت علاقة قوية مع معدلات نمو البلد أو نسبة الإنفاق الاستثماري إلى GDP، أظهرت تلك الدراسة وجود علاقة إيجابية وقوية بين متوسط معدلات النمو ومتوسط حصة الاستثمار في GDP إلى جانب وجود علاقة إيجابية بين حصة الاستثمار في GDP ومتوسط حصة التجارة في GDP. وباستخدام عينة لـ 119 بلداً خلال الفترة 1960-1989، خلص Levine and Renelt (1992) أن تلك الاقتصاديات التي تنمو بشكل أسرع من المتوسط تميل لامتلاك حصة صادرات مرتفعة في GDP فضلاً عن وجود حصة استثمار مرتفعة في GDP.[4] لكن رغم ذلك، من المهم أن نشير أيضاً أن تلك الخصائص المشتركة ليست الوحيدة التي ميزت تلك البلدان: فوجود معدلات كبيرة للالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية، انخفاض منحة سعر الصرف في السوق السوداء وكذا معدلات التضخم هي أيضا أدلة جد واضحة. وبناءاً على ذلك، تبرز دراسة Levine and Renelt (1992) حجتين أساسيتين: أولاً وقبل كل شيء، أن العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي مسألة معقدة وأن العديد من العوامل الأخرى (إلى جانب الصادرات أو السياسة التجارية) ينبغي أن تُؤخذ بعين الاعتبار وليست الصادرات فحسب. ثانياً، يُعتقد أن القناة التي تمكن التجارة من تعزيز النمو الاقتصادي ترتبط بالاستثمار، أو بعبارة أخرى وجود مستوى متزايد من الصادرات وحده أو إتباع سياسة أكثر توجها نحو الخارج في حد ذاتها لا تُسبب النمو الاقتصادي.

تُظهر دراسة Madsen (2009) أن الأثر الانتشاري عبر قناة الواردات يُمارس تأثيراً إيجابياً على النمو: حيث قام Madsen بالتحقق فيما إذا كان الانفتاح يمارس تأثيراً على نمو الإنتاجية الكلية للعوامل و نمو نصيب الفرد باستخدام مجموعة بيانات بانيل سنوية لـ 16 بلداً من منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية خلال الفترة

[4] - أكثر من ذلك، يرى Edwards (1989) وVillanuera(1994) أن تكوين رأس المال البشري يميل لرفع التأثيرات الإيجابية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، كما أظهرت دراسة Dowrick and Golley (2004) أن الانفتاح التجاري يُسهم في النمو الاقتصادي من خلال تحسين نمو الإنتاجية والاستثمار اللذان بدورهما يرفعان النمو الاقتصادي لكن بقيم أقل نسبيا.

1870– 2006 و تختبر الدراسة نمو الإنتاجية للحواجز التجارية و اختراقات الواردات، أما المساهمة الهامة التي تقدمها هذه الدراسة فتتمثل في إمكانية اختبارها للمقترح القائل بأن الانفتاح يُؤثر على النمو عبر تمكين البلدان من استيراد المعرفة المنتجة في البلدان الأخرى و التي تم اقتراحها من قبل نظرية النمو الداخلي.

ما يُسمى بفرضية "التعلم عن طريق التصديرLearning-by-Exporting " كان أيضا موضوع التحليل في الأدبيات التي تناقش العلاقة بين التجارة والنمو، حيث تم اختبار هذه الفرضية بدقة بفضل دراسة .Clerides et al (1998) باستخدام بيانات لشركات التصدير من كولومبيا والمكسيك والمغرب. وأكدت هذه الدراسة على انخفاض التكاليف للصناعات المصدرة والتي في نهاية المطاف تأخذ مكانها عن طريق عملية الانتقاء الذاتي حيث تتوقف فيه الشركات عالية التكلفة عن التصدير في حين تزيد الشركات ذات التكاليف المنخفضة من حجم صادراتها. تُقدم هذه الحجة دليلا يظهر أن التجارة الدولية تُسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي من خلال تحفيز عملية إجبار الشركات غير الفعالة للخروج في حين يتم مكافأة الشركات الأخرى ذات الكفاءة. هذا النوع من الدراسات على المستوى الجزئي موجهة أساسا لتحليل الاختلافات في الإنتاجية والسلوك الاقتصادي بين الشركات المصدرة وغير المصدرة على أمل إيجاد حل لمسألة السببية بين التجارة والنمو بطريقة أكثر إقناعا.

تُقدم دراسة Wacziarg (2001) ست روابط تفاعلية بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي بهدف تحديد المكاسب الديناميكية (أو الخسائر الممكنة) من التجارة. ويرى Wacziarg (2001) أن "تلك القنوات الستة معاً تصف بشكل دقيق جل تأثير السياسة التجارية على النمو" (395). في هذا الجانب، عمل Wacziarg على تجميع تلك القنوات في ثلاثة أصناف عريضة: السياسة الحكومية (سياسات الاقتصاد الكلي، حجم الحكومة)؛ التخصيص والتوزيع (تشوه الأسعار، تراكم العوامل)؛ والتحويلات التكنولوجية (تحويل التكنولوجيا، الاستثمار الأجنبي المباشر). وباختصار، يقدم Wacziarg دليلاً يُدعم الحجة القائلة بأن هناك تأثيراً إيجابياً إجمالياً للسياسة التجارية على النمو وظهر الاستثمار كأهم قناة بينما كان الاستهلاك الحكومي القناة السلبية الوحيدة، وخلصت الدراسة أن تحويل التكنولوجيا ونوعية سياسات الاقتصاد الكلي تُمثل قنوات هامة لتأثير السياسة التجارية على النمو.

على الرغم من حدوث تقارب بين المناهج المختلفة فإن أوجه القصور التي ترتبط بها (وبالتالي وجود مواقف مختلفة في الأدبيات) وما يحدث في الواقع يظهر بوضوح أن تأثيرات التجارة الدولية على النمو الاقتصادي ترتبط بعدد من المؤثرات على النمو. أو بعبارة أخرى، ينبغي على توصيات السياسة المتعلقة باعتماد السياسة

التجارية فقط كآلية ممكنة لتعزيز النمو أن تُدرس بعناية كما تُظهره تجارب العديد من الأمم النامية التي لجأت للأنظمة الأكثر انفتاحا. في الواقع، يُنظر للتجارة أنها تؤثر بشكل إيجابي على النمو في حالة ما إذا ترافقت مع غيرها من السياسات والآليات التي هي أيضا ذات أهمية حاسمة في تعزيز التنمية الاقتصادية.

يدافع عدد من الباحثين عن الحجة القائلة بأن المزيد من التجارة سيُعزز النمو والتصنيع في حين يعتقد باحثون آخرون بأن النمو الاقتصادي سيسمح بتزايد التجارة. هذه إشكالية جد مهمة بالنسبة للبلدان النامية طالما أنها تذهب في اتجاه سواءا نحو المصادر الخارجية الرئيسية للنمو والتصنيع كالتعلم عبر التداول أو المصادر الداخلية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والمادي وزيادة أنشطة R&D. يُؤمن المؤيدون للجانب الأول من المناقشة أن أداء الصادرات المثير للإعجاب في شرق آسيا منذ الستينات يُمكن تحديده أنه مصدر للتصنيع والتقارب، أما المؤيدون للجانب الثاني يرفضون هذه الحجة بداعي وجود بعض الآليات التدخلية لتلك الأمم (سياسات التنمية الصناعية و التكنولوجية و البشرية) التي تعتبر عوامل تُفسر بالفعل مسار التنمية لتلك البلدان (Walde and Wood 2004 :276).أما الادعاء الأخير فهو أقرب جدا لما يسمى بحجة "الصناعة الناشئة" التي تم الدفاع عليها بشكل متكرر من قبل حكومات البلدان النامية التي شددت على حماية الشركات المحلية بشكل مؤقت حتى تتمكن من رفع منحنيات التعلم و تُحقق تحسين كفاءة الإنتاج و أخيرا تنمو لتنافس في الأسواق الدولية. الجواب على هذا السؤال هو ذو أهمية قصوى لصانعي السياسات في البلدان النامية: هل ينبغي على تلك البلدان الانفتاح على التجارة والبدء في هذا "المحرك للنمو"؟ أم ينبغي عليها أن تُركز بشكل أفضل على الإجراءات المتعلقة بالاستثمار في رأس المال المادي وتنمية الموارد البشرية؟

هناك خط آخر من المناقشة يتعامل مع قضية قيادة الصادرات للنمو كاستراتيجية تنموية "ممكنة ". في هذا الاتجاه، يشكك Sachs (1987) في فكرة أن تحرير التجارة هي مكون ضروري ناجح لاستراتيجية التوجه نحو الخارج: فبالنسبة لحالة بلدان شرق آسيا، يُؤكد Sachs على الكيفية التي مكنت تلك البلدان من تطبيق مختلف السياسات والآليات كتشجيع الصادرات، استقرار الاقتصاد الكلي أو منع التحرير الكامل للواردات – والتي ساهمت بقوة في مسارها التنموي. ويرى الباحث أن السياسات الحكومية التدخلية كانت جد حاسمة وليس مجرد الانفتاح على التجارة الدولية فقط: فهو يرى أن نجاح بلدان شرق آسيا يرجع في الأساس للدور النشط

للحكومة في تشجيع الصادرات في بيئة لم تسمح بتحرير الواردات بشكل كامل وتم تعزيز توازن الاقتصاد الكلي (خصوصا الجانب المالي).[5]

تتساءل دراسة Rodriguez and Rodrik (1999) عن الكيفية التي حكمت فيها بعض الدراسات التجريبية على وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح والنمو كدراسة Dollar (1992)،Ben-David (1993)، Sachs et al. (1995) وEdwards (1998). أما حجتهم الأساسية في ذلك فتتمثل في ضعف الارتباط مع المقاييس المختلفة للانفتاح ومتغيرات التحكم المهمة. بالإضافة إلى ذلك، يُشدد Rodriguez and Rodrik (1999) اهتمامهما بمسألة تحيز التحليل التجريبي للتجارة والنمو نحو المتغيرات المؤسساتية المحذوفة والمرتبطة بالتجارة الدولية، لذلك فإن من أهم الحجج المقدمة من قبل Rodriguez and Rodrik أن عددا من المتغيرات المؤسساتية المنسية ذات ارتباط وثيق بالتجارة. كنتيجة لذلك، يُسبب تحيز المتغيرات المحذوفة في العديد من الدراسات " المبالغة " في تقدير تأثير معامل التجارة على النمو. في هذا الجانب، تُظهر تجربة نمور شرق آسيا كيف أمكن للعوامل المختلفة كاستقرار الاقتصاد الكلي، سيادة القانون، التعليم وغياب الصراع الاجتماعي أن تُؤثر بشكل إيجابي على نموها الاقتصادي. ومع الأخذ بالحسبان اعتماد متغير التجارة فقط وحذف المتغيرات الحاسمة الأخرى، لن يكون بالإمكان تفسير التحسينات الحاصلة في الإنتاجية الكلية للعوامل بشكل واضح عن طريق التجارة وفق الطرق التجريبية المعيارية. واستنادا لهذا الرأي، تتداخل سياسة التجارة الدولية بشكل واسع مع السياسات الاقتصادية الأخرى مما يجعل من المستحيل التفريق بين تأثير التجارة على النمو وتأثيرات النمو لتلك السياسات الأخرى، وبالتالي يرى Rodriguez and Rodrik أن النمو الاقتصادي يعتمد في نهاية المطاف وبشكل كبير على "السياسات الأخرى" منها على السياسات التجارية في حد ذاتها. لكن رغم ذلك، من المهم الإشارة أن موقف Rodriguez and Rodrik لا يُدعم فكرة حماية التجارة وإنما يفيد الباحثان لضرورة "عدم المبالغة كثيرا في الأدلة المنهجية لصالح الانفتاح التجاري" والتي "كان لها تأثير كبير على السياسات في جميع أنحاء العالم" مما أدى إلى وجود توقعات عالية وإقصاء الإصلاحات المؤسساتية ذات "مردودية محتملة أكبر" (Rodriguez and Rodrik 1999 :162).

[5] - تُدعم دراسة Dollar and Kraay (2004) حول تأثير الانفتاح التجاري والمؤسسات على النمو الاقتصادي هذه الأدلة، حيث تخلص الدراسة أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا مع وجود مؤسسات بنوعية أفضل تشهد تطورا سريعا مقارنة بالبلدان الأخرى.

ينبغي الإشارة أن الدراسات التجريبية لا تُظهر أي تعاكس (تناقض) بين بعضها البعض بمعنى لم يتبين بعد فيما إذا كانت التجارة تمارس تأثيرا سلبيا على النمو. بدلا من ذلك، يُعتقد أن هناك مبالغة في تقدير آثارها المحتملة أو أنها لا تُقاس بالشكل الصحيح. وعلى الرغم من الملاحظات التي تتعلق بأوجه القصور المنهجية وعدم وضوح السببية هذا لا يعني عدم وجود علاقة بين التجارة والنمو: ما هو المطلوب كما أشار إليه العديد من الباحثين هو تطوير دراسات وتقنيات قياسية أكثر تقدما من شأنها أن تسمح بتقدير مقدار (حجم) هذه العلاقة.

أحد أهم الجوانب المقدمة من قبل الدراسات التي تشكك في العلاقة بين التجارة والنمو هي قضية "مشكلة المتغيرات المحذوفة"، والأكيد أن كلا من الأطر النظرية وعدد من الأعمال التجريبية المؤثرة تُقدم دعما لحجة أن التجارة لوحدها لا تُسبب النمو الاقتصادي: فإلى جانب التجارة، على البلدان النامية أن تُركز بشكل خاص على العوامل الحاسمة الأخرى كتكوين رأس المال المادي والبشري. هذا المنطلق ذو أهمية قصوى لأنه يقود لنتيجة مفادها ضرورة مزج السياسات التجارية بالاستراتيجيات التنموية الأخرى.

أخيرا، تتفاعل العلاقة بين التجارة والنمو عبر عدد من القنوات المختلفة كالاستثمارات والأثر الانتشاري للمعرفة، ومن الأهمية بمكان أيضا اعتبار أن التجارة ذات فائدة لبلد ما شريطة أن تُحقق بعض المتطلبات الأساسية كأفضل قدرة استيعابية للتكنولوجيا، بيئة اقتصاد كلي سليمة، الاستقرار السياسي وتكوين رأس المال البشري من بين الأمور الأخرى. ويبدو أن التجارة تُمارس تأثيرا إيجابيا على النمو لكن إذا ما تم مزجها مع عوامل وخصائص أخرى ذات أهمية حاسمة.

3. معجزة شرق آسيا East Asia Miracle

أُضيفت عبارة "المعجزة الاقتصادية لبلدان شرق آسيا" والمصطلح" الاقتصاديات الأسيوية ذات الأداء العالي High-Performing Asian Economies" للقاموس الاقتصادي تزامنا مع نشر البنك العالمي كتاب "معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسة العامة" عام 1993. بعد ذلك، اعتمدت هذه المصطلحات بشكل مباشر من قبل عدد من الاقتصاديين الذي يرون أنها تُؤرخ لمرحلة جديدة من مراحل التنمية الاقتصادية العالمية.

أدى تحقيق تلك البلدان لمعدلات نمو مذهلة ومستمرة لتحولها من بلدان فقيرة نسبيا ومتخلفة تكنولوجيا إلى قوى اقتصادية كبرى ذات صناعات موجهة للتصدير وبلوغها تقريبا نفس مستويات معيشة البلدان الغنية في العالم الغربي. و بالنظر أن نمط النمو السريع الذي شهدته المنطقة صاحبه انتعاش ملحوظ في مختلف

مؤشرات الرفاهية الاجتماعية كانخفاض مستويات الفقر، ارتفاع معدلات العمر المتوقع، انخفاض مستويات الأمية و البطالة إلى جانب تحول هيكلي للإنتاج و الصادرات، تم الإشارة إليها بالمعجزات الآسيوية .هذا الوصف له ما يبرره خاصة إذا ما قُورنت المراحل الانتقالية السريعة لبلدان شرق آسيا بتجارب بعض البلدان: في البداية، لم تكن العديد من اقتصاديات شرق آسيا تختلف كثيرا عن نظيراتها من البلدان الإفريقية من ناحية الناتج الداخلي الخام للفرد، لكن نموها المتسارع و المدهش مكنها من تجاوز اقتصاديات منطقة أمريكا الجنوبية الغنية نسبيا و الاقتراب من مستويات الرفاه المعيشي في أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية .

يرى المؤرخ الاقتصادي الأمريكي Robert Fogel (2011)- الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1993- أن تفسير تلك الطفرة في نمط التنمية الاقتصادية بدأ أولا بالتركيز على التجربة اليابانية التي استطاعت في ظرف أربعة عقود أن تتحول من بلد فقير ومهزوم في الحرب العالمية الثانية لثاني أكبر اقتصاد في العالم، و بزيادة في نصيب الفرد من الدخل تقدر بعشرة أضعاف خلال تلك الفترة- هذا الانجاز المذهل تطلب تحقيقه 150 عاما من قبل قادة الثورة الصناعية (Kuznets 1971).ثم لفت الانتباه للمعجزة الاقتصادية الكورية التي عرفت زيادة في الناتج الوطني الإجمالي بثلاثة أضعاف في أقل من عقدين من الزمن ، و إلى التسارع المماثل في معدلات النمو الاقتصادي المرتفع لكل من هونغ كونغ و سنغافورة و تايوان و التي أصبحت تعرف فيما بعد بـ "التنينات الآسيوية الأربعة Four Asian Dragons" أو " النمور الآسيوية الأربعة Four Asian Tigers". ومؤخرا، شكلت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة للغاية في الصين منذ بداية الثمانينات والهند منذ منتصف التسعينات تأثيرا كبيرا وعميقا على مناقشات المنظرين الاقتصاديين وصناع القرار على حد سواء، والذين يتوقعون إذا ما استمرت كل من الصين والهند في تحقيق تلك المعدلات المذهلة للنمو لعقدين أو أكثر من الزمن ستتحول من "بلدان مصنعة حديثا " لـ "عمالقة الاقتصاد العالمي".

تعد تجربة التنمية لاقتصاديات شرق آسيا التجربة "الوحيدة " التي استطاعت الدمج بين النمو الكبير السريع والعدالة في توزيع الدخل. لذلك، ليس مستغربا أن يقابل هذا النجاح بالتقليد: حيث يتم حاليا في العديد من البلدان النامية القيام بالإصلاحات عبر استنساخ تلك السياسات الناجحة لاقتصاديات شرق آسيا، والقيام بعدد من الأبحاث والدراسات قصد التعرف على مجمل العوامل التي ساهمت في مثل تلك "المعجزة". هذه العملية مهمة جدا لسببين: أولا، من الممكن استنادا على تحليل محددات النمو التنبؤ فيما إذا كانت أنماط النمو الحالية لاقتصاديات شرق آسيا تتميز بالاستمرارية والاستدامة؛ فإذا كان تراكم رأس المال المادي عن طريق الادخار هو

المسؤول عن ذلك النمو الهائل فمن المرجح أن تتباطأ معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل، أما إذا كان النمو الاقتصادي مرتبطا بالابتكار التكنولوجي فمن المتوقع أن تُحافظ تلك البلدان على نموها السريع خلال العقود القليلة المقبلة. ثانيا، يُمكن للتحليل المفصل لتجربة نمو اقتصاديات شرق آسيا أن تُقدم دروسا قيمة للبلدان النامية الأخرى فيما يتعلق بتدابير وإجراءات السياسة المحفزة للنمو الاقتصادي.

قامت دراسة البنك الدولي (1993) بتحديد مصدريين هامين للمعجزة: تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري والتغير في الإنتاجية–هذا الأخير يقاس بدلالة نمو إنتاجية العوامل الكلية (TFP) التي يُمكن حسابها ببساطة في الإطار النيوكلاسيكي بطرح جزء النمو الناتج عن تراكم رأس المال المادي وتراكم رأس المال البشري (مستوى الالتحاق بالمدارس الابتدائية كتقريب) ونمو القوة العاملة من نمو الناتج الكلي. وباستخدام بيانات 87 بلدا يتراوح ما بين الدخل المرتفع إلى المنخفض، تم الحصول على تقديرات TFP لبلدان HPAEs (1960-1989) كما يلي:

هونغ كونغ	3.647	اندونيسيا	1.257
اليابان	3.478	كوريا الجنوبية	3.102
سنغافورة	1.190	تايوان	3.760
تايلاندا	3.760	ماليزيا	1.075
أمريكا اللاتينية	0.127	إفريقيا	−0.998

أما السمات الأساسية الأخرى لقصة نجاح شرق آسيا فتمثلت في (1) الحفاظ على الكفاءة التنافسية في سوق التصدير والانفتاح على التجارة الدولية؛ (2) عمليات التعلم بالممارسة وإقامة المشاريع المشتركة مع الشركات الدولية التي ساعدت لحد كبير في تحقيق الكفاءة؛ (3) الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال التصميم والتنفيذ الجيدين للسياسات المالية والنقدية؛ و (4) التتابع في إقامة الصناعات الرائدة في الاقتصاد (كما تم التأكيد عليه في دراسة البنك الدولي) الذي مثل عنصرا رئيسيا للنمو السريع: على سبيل المثال، ركزت السياسة الصناعية في اليابان على تشجيع صناعة بعد صناعة: من المنسوجات ولعب الأطفال، الصلب والكيماويات، صنع السفن إلى صناعات التكنولوجيا العالية، أما تايوان فقد ركزت على صناعة الكمبيوتر، البرمجيات، وتصاميم البحث والتطوير، كما أنها أقامت صناعات خفيفة ذات تكنولوجيا منخفضة لتقفز فيما بعد لمرحلة إقامة صناعات ذات تكنولوجيا متوسطة. أما اليوم، فتنافس تايوان العديد من البلدان المتقدمة في مجالات التكنولوجيا الفائقة.

3.1. عناصر النمو الآسيوي

عند البحث في أسرار النجاح الآسيوي، لابد الأخذ بعين الاعتبار فكرة وجود تنوع كبير بين البلدان التي تشكل الاقتصاديات حديثة التصنيع (NIEs) والبلدان التي تشكل جمعية أمم جنوب شرق أسيا (ASEAN). تشمل تلك البلدان على مجموعة واسعة ومتنوعة من الثقافات، الأديان، الأعراق واللغات، كما أن كل بلد آسيوي شرع في عمليته التنموية في ظل وجود اختلافات واسعة في الظروف الأولية.[6]

العوامل الخارجية

على رغم وجود اختلافات واسعة بين البلدان الآسيوية، إلا أن تحقيق " المعجزة الاقتصادية" الآسيوية كان نتيجة وجود مزيج أو تركيبة مميزة من عوامل الثقافة، القرب الجغرافي والتوقيت. من ناحية، جلب الجانب الثقافي و الأيدلوجي اهتماما واسعا لدى العديد من الاقتصاديين و صناع القرار الذين يرون أن تطبيق "المذهب الكونفوشي Confucianism" الذي يشدد على العمل الصعب و الادخار والتعليم يعتبر أداة فعالة في تحقيق النجاح الاقتصادي في اليابان و بلدان NIEs (Lal 1988).و لتأكيد ذلك، تشير الدراسات التجريبية أن وجود معدلات ادخار مرتفعة أدى لدعم التوسع المحلي السريع دون اللجوء للتمويل الخارجي، كما أن تمكين مختلف فئات المجتمع من التعليم ساعد وبشكل كبير على خلق مجموعة واسعة من المتعلمين و العمالة المؤهلة في تلك البلدان. أما جانب تقريب المسافة بين البلدان ذات النمو المرتفع في آسيا والطريقة التتابعية التي حققت بها عملية التنمية، مثلت عاملا مهما لدعم النمو الاقتصادي: فبلدان NIEs (ولاحقا بلدان ASEAN) استفادت من "تأثيرات تقليد Demonstration Effect" نجاح التجربة اليابانية عقب الحرب ومن إمكانية الوصول للأسواق الموسعة في البلدان المجاورة ذات النمو السريع.

تعبئة الموارد المحلية

يرى Krugman (1994) وYoung (1995) أن العامل الرئيسي وراء تحقيق النمو السريع في شرق آسيا تمثل في تمكن المنطقة من تعبئة معدلات مرتفعة من الادخار المحلي والتي استطاعت تغذية ودعم معدلات الاستثمار

---

[6] - على سبيل المثال، فيما بين بلدان NIEs فقط، تتميز هونغ كونغ وسنغافورة كونهما دول مدن صغيرة Small city-states بانعدام النشاط الزراعي، في حين أن تايوان وكوريا الجنوبية هي أكبر بكثير بعدد سكاني يتجاوز 20 مليون و42 مليون نسمة على التوالي. نشير أيضا أنه حاليا على الرغم أن كل بلدان NIEs ذات قاعدة تصنيعية عالية، إلا أن الزراعة مثلت قطاعا جد مهم في كل من تايوان وكوريا الجنوبية في سنوات الستينات، حيث كان يمثل نسبة أكثر من 37% من GDP في كوريا الجنوبية سنة 1960.

المرتفعة–عرفت بلدان مثل اليابان وNIEs سواءا زيادات هائلة أو حافظت على مستويات عالية من الادخار على مدى العقود الثلاثة الماضية. في هذا الصدد، كشفت الدراسات التجريبية أن النمو الاقتصادي المذهل الذي شهدته بلدان NIEs بعد الحرب يرجع أساسا لنمو عوامل المدخلات (رأس المال المادي والعمل) –أي وجود معدلات ادخار كبيرة، استثمارات عملاقة وساعات عمل طويلة. وبالفعل، عرفت كوريا الجنوبية زيادة في معدلات الادخار من 1 بالمئة سنة 1960 إلى 35 بالمئة في الوقت الحالي، أما سنغافورة فبعد تحقيق معدلات صفرية للادخار عام 1960 أصبحت حاليا تدخر نسبة تقدر بأكثر من 40 بالمئة من GDP.

يُمكن إرجاع هذا الارتفاع الكبير لمستويات الادخار في جزء منه للسياسات الحكومية المشجعة للادخار من خلال تطبيق التدابير الرامية للحفاظ على معدلات ايجابية لسعر الفائدة الحقيقي لضمان تفادي تقلبات معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع في النظام المالي، كما أن العملية الموسعة لإعادة توجيه الدخل من الإنفاق نحو الادخار أدى إلى خلق كتلة نقدية كبيرة خصصت لتمويل الاستثمار المحلي "الإنفاق الاستثماري" في البنى التحتية، القدرة الإنتاجية والتعليم.[7] من جانب آخر، انتهاج حكومات شرق آسيا للسياسات الجبائية والنقدية الموجهة لدعم النمو الاقتصادي المطرد و غير التضخمي ساعد بشكل كبير على تشجيع الادخار و تكوين رأس المال، وبالفعل قامت تلك الحكومات بوضع "علاوات على المسؤولية الجبائية Premium on Fiscal Responsibility" وخفض معدلات التضخم، حتى وإن أدى ذلك لظهور أزمات اقتصادية على المدى القصير لصالح تحقيق تلك الأهداف: ففي كوريا الجنوبية مثلا، تبنت الحكومة برامج للتقشف المفروضة سنة 1980 للحد من احتياجات خدمة الدين الخارجي الكبير الذي قد يغرق حسابها الجاري.

السياسات الصناعية

إن الهدف الرئيسي وراء تصميم اقتصاديات شرق آسيا للسياسات الصناعية "تغذية وتطوير الصناعات المختارة لرفع الرفاهية في تلك البلدان، وتحقيق ميزات نسبية ديناميكية لتلك الصناعات عن طريق استخدام جهاز الدولة

[7] - إن أحد أهم السمات المميزة لاقتصاديات شرق آسيا هو ارتفاع مستويات الادخار التي ساعدتها على النمو بسرعة وتحقيق المعجزة. فالملاحظ أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد والأسر يسهم بنسبة تقل عن 50٪ من إجمالي الإنفاق في الاقتصاد، في حين يسهم الإنفاق الاستثماري (الناتج عن المدخرات) بنسبة تتراوح ما بين 30٪ و40٪ ويمكن أن تتجاوز نسبة 50٪ في حالة سنغافورة مثلا. أما في الولايات المتحدة، يمثل الإنفاق الاستهلاكي حوالي 70٪، في حين تمثل حصص الإنفاق على الاستثمار حوالي 20٪ فقط. ويمكن إرجاع هذا الاختلاف في أنماط الإنفاق بشكل رئيسي إلى معدل الادخار: فعلى مدار 20 سنة الماضية، عرفت معدلات الادخار الفردي في الولايات المتحدة مستويات متدنية أو حتى سلبية في السنوات الأخيرة، أما في شرق آسيا تُدخر الأسر ما بين 30٪ و20٪ من الدخل.

في تخصيص الموارد " (Itoh et al. 1988). وعلى هذا الأساس، قامت حكومات شرق آسيا باختيار الصناعات على أساس أهميتها لتحقيق النمو في المستقبل. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة اليابانية بإعطاء الأولوية لصناعات الحديد والصلب أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات نظرا لأهمية نواتج تلك الصناعات كمدخلات هامة للصناعات الثقيلة الأخرى، والتي يُعتبر تطويرها (أي الصناعات الثقيلة) عنصرا رئيسيا لتحقيق نمو سريع في الاقتصاد. وبشكل مماثل، قامت الحكومة الكورية بتغذية الصناعات الثقيلة والكيماوية في الخمسينات بهدف إنشاء قاعدة صناعية في المستقبل.[8] وبناءا على مبدأ الاختيار، تتلقى "الصناعات الفائزة Winner Industries" عموما في البداية الحماية والدعم الكبيرين من طرف الحكومة، لكن بمجرد بلوغ مركز تنافسي هام يتم فتحها أمام المنافسة الأجنبية–تُسمى هذه العملية ببناء "المزايا النسبية الديناميكية Dynamic Comparative Advantages".

يرى Adams (2006) أن سلم التنمية في بلدان شرق آسيا يتبع نمطا صناعيا متميزا يفترض كلما بلغت البلدان مستوى النضج وارتفعت مستويات الدخل والتكلفة (تكلفة عنصر العمل)، تفقد بعض الصناعات ميزتها التنافسية وتنتقل للبلدان المجاورة في شرق آسيا التي هي دونها في مراحل التنمية، في حين تتحول البلدان المتقدمة في شرق آسيا نحو الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والخدمات ذات المستويات العالية. وبالفعل، نُلاحظ خلال الفترة ما بين 1950-1980، تميزت اليابان في الغالب بإنتاجها للسلع كثيفة العمل ثم تحولت بعد ذلك نحو الصناعات عالية التكنولوجية في الفترة ما بين 1980-1995، أما في السنوات الأخيرة تتجه اليابان بشكل مكثف نحو زيادة إنتاجها في مجال الخدمات ذات التكنولوجيا الفائقة. بعبارة أخرى، كلما تحول الإنتاج جغرافيا تقوم البلدان المتقدمة بإعادة تعديل إنتاجها بعيدا عن السلع الاستهلاكية ونحو المنتجات المتطورة عالية التقنية، وفي بعض الأحيان تطوير الأجزاء المكونة للسلع التامة الصنع التي يتم تجميعها في الخارج أو تطوير المنتجات الأكثر تعقيدا كالسلع الرأسمالية أو السلع الكمالية.

يرى العديد من الاقتصاديين أن إتباع بلدان شرق آسيا للسياسات الصناعية كان بهدف تغيير الهيكل الصناعي بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية الأولية (الزراعة، الصناعة النسيجية) وتوجيهه نحو الصناعات المتقدمة التي تضمن تحقيق المزيد من نمو الاقتصاد وتعزيز رفاهية المجتمع–هذا يتطلب تحويلا للموارد المنتجة المتاحة نحو

[8] - وفق نظرية " الدفعة الكبرى" لا بد من تشجيع ودعم المشاريع الاستثمارية أو الصناعات الكبرى التي تتميز بمرونات مرتفعة للدخل من جانب الطلب ،أما في جانب العرض تتميز بإنتاجية مرتفعة متوقعة أو تقدم تكنولوجي عالي .و بالتالي ، يمكن القول أن الصناعات الثقيلة و الكيماوية هم المرشحين الأكثر ملائمة من وجهة نظر هذه الفكرة.

القطاعات الأكثر إنتاجية لتحقيق هذا الهدف. كنتيجة لذلك، حققت اقتصاديات شرق آسيا تغييرا سريعا في تكوين الإنتاج الصناعي بعيدا عن الصناعات الخفيفة التقليدية (المنسوجات والمواد الغذائية) نحو الصناعات الثقيلة الكيماوية...وبذلك، يقتضي الحديث عن عملية إعادة تخصيص الموارد التركيز على دور الحكومة وميكانزمات السوق في تحقيق التنمية الصناعية (Amsden 1989 ;Wade 1990; Chang 2000 ; Pack 2000). تُؤكد هذه الحجج على أهمية دور الحكومة وفشل آلية السوق: يعتقد النيوكلاسيك أن السوق يُوفر الميكانزمات اللازمة للتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية وبالتالي تعتبر إخفاقات السوق أمرا "استثنائيا"، في مقابل ذلك تُؤكد الحجج المضادة على دور الحكومة في تصحيح إخفاقات السوق في التنسيق-هذا ما يُسمى بـ "الدولة التنموية Developmental State" (Johnson 1982). ويشير أنصار هذا الفكر (أو "التعدليون Revisionists") على ضرورة وجود جهاز الدولة المركزية في بناء المؤسسات لتسهيل تحقيق المزيد من النمو، ويعتمد التعدليون في ذلك على أسس نظرية لتقييم دور الحكومة في التنمية الصناعية (أنظر على سبيل المثال؛ Amsden 1989;Wade 1990, 1992)، إذ يرون أن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء نجاح السياسات الصناعية في اقتصاديات شرق آسيا تتمثل في القيام باستثمارات إنتاجية عملاقة تُشكل جزءا كبيرا (ما بين 40-50%) من GDP والدرجة العالية من الصناعات المتوجهة نحو التصدير. ومع ذلك، لم يكن من الممكن بلوغ تلك المستويات المرتفعة من الاستثمارات دون تدخل الحكومة عن طريق استخدام توزيع الحوافز والإعانات كأداة فعالة لتخصيص الموارد. في وضع مختلف، لم تترك مهام تخصيص الموارد للسوق بل تم التحكم فيها من قبل جهاز الحكومة المركزية: في الحقيقة، على الرغم أن حكومات شرق آسيا ذات" الطابع السلطوي" قامت بإنشاء الشركات العمومية للانخراط في العملية الإنتاجية، إلا أنها اعتمدت بشكل كبير على شركات القطاع الخاص لإنجاح سياساتها الصناعية، كما أنها لم تهدف بشكل من الأشكال لإحلال الشركات العمومية مكان الشركات الخاصة.

سياسات التوجه نحو الخارج

إحدى أهم الملامح التي ميزت اقتصاديات شرق آسيا تتمثل في أهمية نمو الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية فيها. فبالفعل، مثلت التجارة حقا محركا رئيسيا للنمو في المنطقة: فعلى مدار سنوات السبعينات، شهد حجم الصادرات نموا عاليا بنسبة 27% في كوريا وبأكثر من 10% في سنغافورة. أما في سنوات الثمانينات، وعلى الرغم

من نمو حجم التجارة العالمية بنحو 2% سنويا شهدت بلدان NIEs نموا كبيرا للصادرات بأكثر من 10% سنويا، كنتيجة لذلك انتقلت حصة NIEs من الصادرات العالمية بأقل من 2% سنة 1960 لأكثر من 8% سنة 1988.

إن العامل الرئيسي وراء نجاح الصادرات في الاقتصاديات الآسيوية النامية تتمثل في رفضها لسياسات إحلال الواردات لصالح سياسات التوجه نحو الخارج: فسياسات إحلال الواردات التي اتبعتها العديد من البلدان النامية أوائل فترة ما بعد الحرب تميزت بشكل واضح بتبعيتها لنمط سياسي يهدف لتحقيق بعض الأهداف القومية، بالإضافة لتحقيق طفرة أولية سريعة للنمو الاقتصادي كلما ارتفع الطلب المحلي ليحل محل الواردات. ومع ذلك، وبوجود حواجز تجارية مرتفعة سيعمل على حماية الصناعات المحلية التي لا تتميز بالكفاءة وغير قادرة على المنافسة الأجنبية الشديدة وستمنع التخصص من الاستفادة من المزايا النسبية للمكاسب الدولية للتجارة. في الواقع، عملت السياسة التجارية التشويهية على خفض معدلات النمو وتدني مستوى التكنولوجيا عبر إجبار الاقتصاد على استخدام رؤوس الأموال المحلية أكثر من مستوى كفاءته.

جدير بالذكر أن بعد انتهاج بعض بلدان شرق آسيا لسياسات إحلال الواردات في المراحل الأولى بشكل مؤقت، شرعت اقتصاديات المعجزة بتبني استراتيجية التوجه نحو الصادرات ابتداءا من الستينات والتي انعكست في انخفاض محسوس لمعدلات الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات، إزالة القيود الكمية على التجارة وتقليل الحواجز أمام تدفقات الاستثمار الدولي. وخلال السبعينات، قامت عدد من البلدان الآسيوية إلى جانب هونغ كونغ، الصين وسنغافورة بتخفيض الحواجز الجمركية. وحتى في المناطق التي حافظت على الحماية التجارية، تم تطبيق تدابير تعويضية لمنع التحيز ضد الصادرات والتي تعتبر شائعة بين معظم البلدان النامية الأخرى: وتتضمن هذه التدابير الالتزام بسياسات سعر صرف تنافسية، مما يسمح للمصدرين الوصول للمدخلات بأسعار السوق العالمية عن طريق تقديم إعفاءات والسماح بحرية الوصول للصرف الأجنبي وتطوير مؤسسات جديدة كـ"مناطق تجهيز الصادرات Export Processing Zones". أما في سنوات الثمانينات والتسعينات، قامت اقتصاديات شرق آسيا بتخفيض المزيد من الرسوم الجمركية على الواردات والقضاء بشكل كبير على ضرائب الصادرات والرسوم غير الجمركية.

من منظور آخر، قامت تلك البلدان بالتوجه نحو الخارج للحصول على التكنولوجيا الأجنبية وذلك عن طريق شراء التكنولوجيا عبر العديد من الآليات بما في ذلك نقل التكنولوجيا عن طريق التراخيص، استيراد رأس المال والسلع الوسيطية والتدريب الأجنبي، كما أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر سهل عملية نقل

التكنولوجيا في هونغ كونغ، الصين، ماليزيا، سنغافورة ولاحقا في إندونيسيا وتايلاندا (World Bank 1993). أما كوريا وتايوان وإن قامت بتقييد الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها شجعت اكتساب التكنولوجيا الأجنبية عن طريق التراخيص ووسائل أخرى.

سياسات القطاع الضريبي والمالي

قدم المتأخرون الآسيويون حوافز ضريبية مختلفة وتدخلوا في الأسواق المالية من أجل توفير رأس المال اللازم وبتكلفة منخفضة للاستثمار في الصناعات المستهدفة. والواضح خلال المراحل الأولى للتنمية يتطلب القيام باستثمارات عملاقة في مجال التصنيع حجما كثيفا من رأس المال، لذلك يسمح وجود حوافز ضريبية بإمكانية جمع الشركات للأموال داخليا من خلال استثماراتها. وتشمل هذه الحوافز من بين الأمور الأخرى ضرائب جد منخفضة أو حتى صفرية على السلع الرأسمالية المستوردة وإعفاء الشركات من الضرائب لفترة معينة من الزمن. والملاحظ أيضا في تجربة تلك البلدان توجيه الحكومات للأموال في الأسواق المالية لصالح الصناعات المحفزة من أجل توفير رأس المال اللازم لتوسيع الناتج والصادرات.

اتخذت الحوافز الضريبية والمالية الممنوحة في اقتصاديات شرق آسيا الأشكال التالية:(1) إنشاء بنوك التنمية وبنوك القرض على المدى الطويل لتوفير رأس المال على المدى الطويل على حساب تثبيط تنمية أسواق السندات؛ (2) العمل على التحكم في آلية أسعار الفائدة بشكل معتدل (وبالتالي منع القمع المالي)؛ (3) توفير القروض الموجهة (أو قروض السياسة) للشركات المصدرة. في اليابان مثلا قدمت الحكومة عددا من البرامج لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى التي طبقت خلال مراحل الإعمار والتنمية بعد الحرب كجزء من سياسة ***Keisha Seisan Houshiki*** (نظام ذات الأولوية للإنتاج). صممت هذه السياسة في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي بهدف بناء البنى التحتية وترقية الصناعات ذات الأولوية كالحديد والصلب وبناء السفن وتطوير الصناعات الضرورية لتحقيق المزيد من النمو في الصناعات الوطنية. في إطار هذه السياسة، تم تطبيق مجموعة متنوعة من الحوافز الضريبية والمالية، كما تم تحديد أسعار المدخلات الهامة مثل الفحم والصلب التي تسيطر عليها البيروقراطية الاقتصادية. بعد ذلك، تم انتهاج سياسة "الترشيد Rationalization " في النصف الأول من الخمسينات بغية جمع الأموال اللازمة لهذه الجهود عبر الحصول على القروض من بنك اليابان للتنمية وتقديم إعفاءات ضريبية، أما الشركات التي استفادت من "نظام البنك الأساسي Main Bank System " فهي

مجموعة الشركات التي لها تعاملات تجارية مترابطة وقوية مع بعضها البعض والتي تتجمع حول بنك خاص للحصول على رأس المال داخل هذه المجموعة للقيام باستثمارات جديدة (Teranishi 2002).

الاستثمار في الموارد البشرية

إن التصنيع السريع الذي شهدته اليابان وبلدان NIEs لم يكن ممكنا دون إحداث نمو كبير في مؤهلات ومعرفة وقدرة القوى العاملة المحلية. في عملية التنمية، يُمكن لتراكم رأس المال المادي أن يمثل محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي في الفترة الانتقالية (الفترة قصيرة ومتوسطة المدى)، ومع ذلك على المدى الطويل يتقلص دور المعدلات المرتفعة للاستثمار المادي تدريجيا مما يعني انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى أن تنعدم في مرحلة لاحقة وبالتالي لا يُمكن إدامة النمو إلا عن طريق إحداث تحسينات في التكنولوجيا (أو الإنتاجية الكلية للعوامل TFP).كان Paul Krugman (1994) من بين آخرين محقا في حكمه على إمكانية تباطأ نمو اقتصاديات شرق آسيا في المستقبل بسبب ما سماه "الاعتماد المفرط" على تراكم رأس المال.[9]ومع ذلك، يُمكن لهذه النظرة التشاؤمية ألا تتحقق إذا ما تمكنت تلك الاقتصاديات من عبور بعض عتبات التنمية أو البدء في استثمارات في رأس المال البشري والتكنولوجيا الجديدة: فالاقتصاد الذي يمتلك نوعية جيدة من رأس المال البشري والتكنولوجيا الجديدة سيحقق نموا مرتفعا لـ TFP، وبالتالي تحقيق النمو السريع ليس فقط في الفترة الانتقالية بل أيضا على المدى الطويل. ارتباطا بهذه النتيجة، تُعتبر نوعية رأس المال البشري والتكنولوجيا الجديدة عوامل مفسرة للتباعد الاقتصادي بين البلدان عبر العالم.

وبالفعل مع حلول 1986، بدأت اقتصاديات شرق آسيا باستثمارات عملاقة في أنشطة البحث والتطوير التي تُجسد التكنولوجيا الجديدة والتي تهدف بشكل كبير لتحسين كفاءة العملية الإنتاجية. والملاحظ أيضا في تلك البلدان أنها تشترك في تحقيق التزام موحد يتمثل في التعميم الشامل للتعليم لكافة فئات المجتمع بدون

[9] - قام Krugman (1994) بمقارنة أنماط التنمية في شرق آسيا بتلك التي حدثت في الاتحاد السوفياتي سنوات الخمسينات. خلال تلك الفترة، اعتقد الكثيرون إمكانية تجاوز للاتحاد السوفياتي للبلدان الغربية في مجال الإنتاج والابتكار، لكن مع مرور الوقت أصبح واضحا أن النمو السريع للاقتصاد السوفياتي كان مبنيا بالكامل على تزايد مساهمة القوى العاملة عادة باستخدام الأساليب القمعية، وعلى تراكم رأس المال المادي المتأتي من المدخرات الإجبارية. لكن، انطلاقا من واقع محدودية القوى البشرية وتناقص عوائد رأس المال انخفض معدل النمو، وفي ظل غياب الابتكار التكنولوجي وقع الاقتصاد السوفياتي في فخ الكساد. ويشير Krugman أيضا أن التباطؤ الاقتصادي كان أحد الأسباب الرئيسية لانهيار النظام السوفياتي، وعلى هذا الأساس يرى Krugman أن صعود اقتصاديات شرق آسيا مشابه جدا لقصة الاتحاد السوفياتي سنوات الخمسينات؛ مما يعني ضمنيا أن نموها الاقتصادي الذي يعتمد على تراكم رأس المال المادي وفي ظل غياب تحسينات الكفاءة، سيتجه تدريجيا نحو التباطؤ.

استثناء، أي بتوفير التعليم الابتدائي للجميع والتعليم الثانوي والمعاهد والجامعات المتقدمة لاحقا. على سبيل المثال، قامت الصين باستثمارات عملاقة في مجال التعليم لجميع فئات المجتمع بدءا من قطاع التعليم الابتدائي. فمع بداية سنوات 1980، بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية نسبة 113%. ومع توسع المدارس الثانوية الذي كان مثيرا للإعجاب، ارتفعت نسبة الالتحاق من 46% سنة 1980 إلى 76% سنة 2005. أما أكبر نسبة للزيادة فكانت في مستوى التعليم العالي (المعاهد والجامعات)، حيث تضاعفت نسبة الالتحاق 3 مرات ما بين 1980 و1997 وتضاعف أيضا 3 مرات ما بين 1997 و2004 ليبلغ 19% في السنوات الأخيرة. ويُمكن إرجاع هذا التزايد السريع لمستويات التعليم في الأساس للجهود الكبيرة لكل من السياسيين (الحكومة) ورجال الأعمال (القطاع الخاص) الرامية لتوسيع العرض اللازم من التقنيين ذوي التدريب العالي وتوسيع الطلب على المنتجات الاستهلاكية ذات التكنولوجيا العالية والتي تُستخدم من قبل المستهلكين ذوي التعليم الجيد.

بالتالي، تم رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي ليس بسبب التكنولوجيا المتقدمة المجسدة في الاستثمارات المادية الجديدة فحسب بل أيضا بسبب زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري التي عملت على رفع مستوى جودة عنصر العمل.كما تبنت تلك البلدان أيضا استثمارات عملاقة في برامج أخرى لتعزيز الموارد البشرية بما في ذلك التدريب أثناء العمل، الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة. ففي تايوان مثلا، تم توفير العيادات مع تنظيم الأسرة، التحصين والخدمات الصحية الأساسية على مسافة قريبة من كل قرية بحلول عام 1960.أخيرا، انتهاج الحكومات لسياسات تهدف إلى تحسين التغذية ومراقبة النمو السكاني شكل عاملا مهما في تحسين نوعية الحياة ورأس المال البشري في تلك البلدان.

سياسات التكنولوجيا

ترى الاقتصادية الأمريكية Alice Amsden (1989,2001) أن أحد أهم السمات المميزة للمراحل الأولى للتنمية في بلدان شرق آسيا اعتمادها على التعلم بدلا من الابتكار. على ذلك، كان استيراد التكنولوجيا الأجنبية العامل الأكثر أهمية في تفسير النمو الاقتصادي السريع في عدد من البلدان كاليابان وتايوان وكوريا الجنوبية وغيرها من البلدان المصنعة حديثا. من هذا المنطق، ترى Amsden (1989) أن الطابع المشترك في عمليات التنمية الاقتصادية لجميع الدول المصنعة حديثا (تعني بذلك الدول سالفة الذكر) يتجسد في التصنيع القائم على تعلم التكنولوجيا الأجنبية–فبلدان كاليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، البرازيل، تركيا، الهند والمكسيك "أصبحت مصنعة

عبر حصولها (اقتراضها) على التكنولوجيا الأجنبية بدلا من توليد منتجات أو عمليات جديدة"(5: 1989).لقد سعت فتلك البلدان لتضييق (تقليص) الفجوة في القدرة التكنولوجية بينها و بين البلدان الصناعية، و الظاهر أن عملية اللحاق بالركب تطلب في البداية استيعاب التكنولوجيا من خلال شراء كميات كبيرة من التكنولوجيا الأجنبية.

في هذا الجانب، تشير Amsden (2001) أن تدفق التكنولوجيا الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية كان عاملا حاسما في جعل عملية التصنيع في بلدان شرق آسيا ممكنة. فقبيل التسعينات، كان صعبا تحديد أي صناعة رئيسية في بلدان شرق آسيا تأسست دون الاعتماد على المعرفة الفنية الأجنبية، وتضيف Amsden أن المعاملات في مجال التكنولوجيا مقاسة بـ(1) التراخيص الأجنبية؛ (2) زائدا صادرات البلدان المتقدمة من السلع الرأسمالية؛ و (3) المساعدات التقنية نحو البلدان النامية، قد تضاعفت 13 مرة خلال الفترة ما بين 1962 (حوالي 27 مليار دولار) إلى 1982 (356 مليار دولار).

اتجه دور الحكومة أساسا لتكوين المهارات نحو الحصول على أفضل الشروط لنقل التكنولوجيا، والإنفاق بشكل كبير على التعليم وزيادة الاستثمارات في البحث والتطوير تدريجيا. لكن مع مرور الوقت، بدأ يظهر نوع من التفاوت بين بلدان شرق آسيا بسبب اتخاذ قرار الانخراط في أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بـ "صنع" التكنولوجيا. وفي الوقت الذي استمرت فيه بعض البلدان في شراء التكنولوجيا الأجنبية والاستثمار في القدرات الإنتاجية وربما تنفيذ مشاريع لتأهيل المهارات، بدأت شركات رائدة في بلدان أخرى تطوير تكنولوجيا جديدة كشرط أساسي لتعزيز قدراتها التنافسية واستمراريتها، كما أن تزايد الضغوط التنافسية للاقتصاديات النامية الصاعدة حديثا على بلدان شرق آسيا أجبر هذه الأخيرة للعمل على تطوير التكنولوجيا والارتقاء بالمستوى التكنولوجي للشركات المحلية. لتحقيق ذلك وبمشاركة الحكومات أنشئت "معاهد وطنية لتطوير التكنولوجيا National Technology Development Institutes ". ولأن وجود قاعدة ضعيفة للبحوث والتنمية من الممكن أن يجعل تلك البلدان تعتمد على نقل التكنولوجيا الأجنبية فقط، إلا أن هذه الاقتصاديات نجحت في تطوير قاعدة للابتكار أثناء تنميتها الصناعية.

تهدف سياسات التكنولوجيا لإحداث التقدم التقني من أجل تحسين مهارات القوى العاملة وتحسين عمليات الإنتاج والتي تؤثر في نهاية المطاف إيجابا على القدرة التنافسية. وقد لعبت الحكومات ثلاث أدوار رئيسية في التنمية التكنولوجية :(1) توفير البنى التحتية الضرورية والحوافز المالية لتسهيل التقدم التكنولوجي، (2) إنشاء

المعاهد العمومية للبحث والتطوير وإقامة مشاريع أبحاث مشتركة بالتعاون مع القطاع الخاص ونشر التكنولوجيات المنتجة إلى الشركات الخاصة و، (3) خلق بيئة ملائمة ومواتية لنقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية نحو الشركات المحلية. ويُمكن تبرير التدخل الحكومي في سياسات التكنولوجيا من منطلق أن الاستثمارات الجديدة في البحث والتطوير تتميز بدرجة عالية من عدم اليقين، تكاليف جد مرتفعة وحد أدنى لأنشطة البحث والتطوير–هذه الأسباب ربما تؤدي لنقص استثمارات الشركات الخاصة في مثل تلك الأنشطة.

ختاما، قد نتفق جميعا على أن السياسات التي تم وصفها في وقت سابق تقود نحو نمو اقتصادي عال ومستمر، إلا أن التساؤل المهم الذي يطرح نفسه يتمثل في مدى السهولة أو الصعوبة التي واجهت حكومات شرق آسيا في تطبيق واستمرارية تلك السياسات على تجربة التنمية خلال العقود الماضية. في الواقع، نجاح تلك السياسات يرجع أساسا إلى طريقة التنفيذ التي تمت بها وإلى "تأثير التقليد" القوي للنجاح الياباني وبلدان NIEs على بلدان أخرى في المنطقة، وإلى ظهور توافق (وعي) اجتماعي داعم لبرامج التنمية.

4. الاقتصاد التطوري Evolutionary Economics

تُعتبر النظريات التطورية للتغير الاقتصادي سلسلة حديثة نسبيا للنظريات المشتقة من أفكار الاقتصادي النمساوي Joseph Schumpeter والتي ترى الاقتصاديات الحديثة الموجهة نحو السوق "أنظمة ديناميكية تشهد تغيرا مستمرا معظمها مدفوع بعملية الابتكار"، وبالتالي فهي تُركز أساسا على الدور المركزي للتغير التكنولوجي والابتكار في عملية النمو والتنمية (Dosi 1988 ;Freeman and Soete 1997 ; Nelson and Winter 1982 ; Verspagen 1993). في الواقع، يرى الاقتصاد التطوري أن الاقتصاديات الحديثة تشهد دائما ادخال منتجات جديدة، أنماطا جديدة للإنتاج والتغيير التنظيمي، فتح أسواق وولادة صناعات جديدة مقابل تقادم عدد من الطرق الأخرى للقيام بالأشياء وتلاشي بعض الصناعات القديمة. ونتيجة لذلك، يسير النشاط الاقتصادي دائما في سياق غير مألوف تقريبا بالنسبة للجهات الفاعلة التي يضطر البعض منها للانخراط في أنماط غير مسبوقة للقيام بالأشياء.

ظهرت النظرية التطورية كنقد للسياق الاقتصادي الذي تفترضه النظرية النيوكلاسيكية أو فكرة Walras التي ترتكز على خصائص التكوين التوازني للنشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من اعترافها بحدوث التغير الاقتصادي إلا أنها لا تتعامل مع مصادر التغير ولا العمليات المضمنة في هذا التغيير بشكل صريح. تحدث

الإجراءات الاقتصادية وفق الفكر النيوكلاسيكي في اقتصاد يعيش حالة راحة أو يمر بتغير متوقع بشكل جيد – تتم الإجراءات في سياق معلوم لدى الفاعلين الاقتصاديين سواء عن طريق الخبرة أو حسابات مبنية على المعرفة، لكن الإجراءات التي تنطوي على انجاز أشياء لم يسبق للفاعل الاقتصادي القيام بها لا يتم إدراجها في هذه الصيغة الوالراسية: على سبيل المثال، يرتبط الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة بأوجه عدم يقين عالية ومخاطر كبيرة لا يُمكن التعامل معها في النهج النيوكلاسيكي التي يفترض حالة المعلومات المثالية وتعظيم الربح العقلاني والتحرك نحو حالات توازنية ومستقرة.[10]

ترفض النظرية التطورية فكرة الخيار العقلاني المستمدة من النظرية النيوكلاسيكية لأنها تعتقد أن الأعوان الاقتصاديين يتعاملون عادة مع المعلومات غير الكاملة (عليهم البحث عن المعلومات واتخاذ قراراتهم بناءا على حكم التجربة). في هذا الإطار، تبدأ النظرية التطورية باستخدام المفاهيم المزدوجة لعدم تجانس الأعوان وبيئة الانتقاء: حيث يُشير عدم التجانس (أو التغاير) لاستخدام الجهات الفاعلة الاقتصادية المختلفة التي تُواجه أوجه عدم اليقين قواعد قرار واستراتيجية بحث مختلفة وبالتالي ستصل إلى قرارات مختلفة أيضا-بعبارة أخرى، لا يُوجد عون اقتصادي نموذجي كما تدعيه النظرية النيوكلاسيكية. أما بالنسبة لبيئة الانتقاء، قد تكون بعض الخيارات ناجحة لبعض الشركات ويتم تعزيز قواعد قراراتها، ويُمكن للنتائج الجماعية لهذه الخيارات وعمليات الانتقاء أن تضع الاقتصاد على مسار نمو ديناميكي يُميزه عن الاقتصاديات الأخرى-يُشار عادة لذلك باسم التبعية للمسار حيث يُمكن تعزيز الاختلافات الأولية الصغيرة نسبيا لتصبح أكبر على المدى الطويل كما تدعيه السببية التراكمية لـ Myardal.

مثل نظرية النمو الجديدة، تُعتبر النظرية التطورية مجهزة جيدا للتعامل مع التباعد في الأداء الاقتصادي عبر بلدان العالم، لكنها تتضمن أيضا مفاهيم الاقتصادي الأمريكي Alexander Gerschenkron (1962) حول التدفقات الدولية للتكنولوجيا والمعرفة من الاقتصاديات المتقدمة إلى الأقل تقدما والمزايا المرتبطة بالتخلف التكنولوجي. [11]أيضا في علم الاقتصاد التطوري تسود حالة اللاتوازن بدلا من التوازن حيث من الممكن أن تُحول

---

[10] - يُعد مفهوم "عدم اليقين" مركزيا في النظرية التطورية، والذي وفق Schumpeter (1934) يُشير لعدم وجود خبرة كافية لدى الفاعل الاقتصادي لتقدير الاحتمالات ذات الصلة بشكل موثوق أو حتى إدراج أي تفاصيل للحالات التي تنشأ بعد اتخاذ الإجراء.

[11] - "التخلف" هي ميزة قوية تملكها البلدان النامية التي تفصلها مسافة كبيرة عن حدود التكنولوجيا العالمية وتتمتع بإمكانيات كبيرة لتعزيز نمو إنتاجيتها. هذا يعني أن بلدا ما يميل للالحاق بالركب بشكل أسرع إذا كان أكثر تخلفا للوراء في المرحلة الأولية.

التطورات التكنولوجية الجديدة والصدمات والتغيرات البيئية مسارات كانت ناجحة في الماضي لفاشلة في الحاضر أو المستقبل، ويُمكن أن تفتح فرصا جديدة للنمو الديناميكي للاقتصاديات منخفضة الدخل التي لم تكن موجودة من قبل، وبالتالي تستوعب النظرية التطورية أيضا عمليات "اللحاق بالركب Catch Up".

وعلى غرار نظرية النمو الجديدة، تُقر النظرية التطورية أن مصادر التغير التكنولوجي تنشأ عبر التركيز على الاستثمار في خلق المعرفة: لا تتطور التكنولوجيا تلقائيا أو خارجيا كما هو الحال في النظريات النيوكلاسيكية بل يعتمد ذلك على الجهود المتعمدة والاستثمار في العلوم والبحث والتطوير والتعليم والتدريب من قبل الشركات والحكومات والجامعات. و تُشير النظرية التطورية لوجود عوائد متزايدة ناشئة عن الاستثمار في التكنولوجيا، لكن سواء أدى ذلك لزيادة حدوث التباعد أو لا يعتمد على ما إذا كانت البلدان المتقدمة تستفيد من كل العوائد الناجمة عن التكنولوجيا الجديدة أو ما إذا كانت التكنولوجيا تنتشر إلى البلدان النامية، هذا بدوره يتحدد من ناحية على كيفية حماية حقوق الملكية الفكرية (أو نظام حقوق الملكية الفكرية) و من ناحية أخرى على القدرات التكنولوجية و الاستيعابية الداخلية في البلدان النامية – القدرات على تحديد و اختيار و استيعاب و تكييف التقنيات.

إن البلدان النامية ذات القدرات التكنولوجية القوية هي الآن في موضع أفضل للاستفادة من مزايا التخلف وفق فكرة Gerschenkron، ولكن عندما تكون القدرات التكنولوجية ضعيفة والفجوة التكنولوجية بين الاقتصاديات النامية والمتقدمة واسعة للغاية فلا يُوجد هناك إمكانية كافية لنقل ونشر التكنولوجيا دوليا وستتخلف البلدان الفقيرة للوراء. لاحظ أن مفهوم القدرات التكنولوجية يُؤكد أن التكنولوجيا ليست متاحة مجانا بل تتطلب جهودا وتكاليفا إبداعية كبيرة للحصول عليها واتقانها.

تُحاول النظريات التطورية للنمو الجمع بين القوى المتناقضة لزيادة العوائد في البلدان الرائدة ومزايا التخلف التكنولوجي في البلدان النامية: يتم تطوير التقنيات الجديدة في المقام الأول في الاقتصاديات المتقدمة وتحديدا في البلدان الرائدة بينها، ولكن يُمكن أن تنتشر التقنيات من البلدان الرائدة إلى النامية. تُسلط النظرية التطورية الضوء على عوامل داخلية وخارجية تُحدد نتائج السباق بين التقدم التكنولوجي والانتشار الدولي التكنولوجي لأن لحاق البلدان بالركب أو التخلف للوراء يعتمد على التوازن الحاصل بين قدرة توليد التكنولوجيا الجديدة وزيادة عوائدها في البلدان الرائدة وعلى نشر التكنولوجيا وامتدادها إلى البلدان النامية (Verspagen 1993). ومع ذلك، كلما كانت الفجوة التكنولوجية أكبر بين الرائد والتابع أصبح نشر التكنولوجيا أكثر صعوبة، وبعيدا عن بعض مستويات العتبة تميل فجوة الدخل للتوسع وتتخلف البلدان للوراء–تخلف بلدان افريقيا جنوب

الصحراء في الفترة 1973-2000 هو مثال على هذا الاتجاه (James 2000). مقابل ذلك، عندما لا تكون الفجوة كبيرة للغاية والقدرات الاستيعابية متطورة بشكل كبير يُمكن أن يتحقق اللحاق بالركب بسرعة كبيرة كما يتضح من تجارب بلدان شرق وجنوب شرق آسيا في العقود الأخيرة الماضية.

5. تقييم

تميز هذا العقد بانتشار المعلومات الإحصائية المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر ورفاهيتها – بالإضافة إلى مصادر البيانات التقليدية التي جمعها سابقا (أنظر الشكل 5.1)، والنتيجة نشر عدد كبير من تقييمات الفقر الكمي على أساس مسح الانفاق الأسري وكذا تقييمات الفقر التشاركي النوعي. علاوة على ذلك، سمح المسح الديمغرافي والصحي المتاح في عدد من البلدان النامية بتوفير معلومات على المستوى الجزئي عن الحالة الصحية والتغذية والأصول والحصول على السلع والخدمات العامة لتكملة المعلومات المتعلقة باستهلاك الأسر. أيضا وربما لأول مرة مكنت مسوح متعددة السنوات وبيانات بانيل لعدد من البلدان بإجراء مقارنات موثوقة حول مستوى المعيشة والرفاهية عبر الزمن.

في العديد من النواحي، بُنيت استراتيجية التنمية في التسعينات على أسس العقد السابق واحتفظت بمعظم عناصرها الاستراتيجية (على الأقل خلال نصف الأول من العقد). ومع ذلك، خضعت الاستراتيجية القائمة على التعديل في الثمانينات لمراجعة دقيقة أدى لتغيرات كبيرة خاصة بعد أعقاب الأزمة المالية الآسيوية. في إفريقيا، لا تزال الغالبية العظمى من البلدان تُواجه مشاكل التكيف الخطيرة وكانت إحدى القضايا التي نُوقشت على نطاق واسع هي ما إذا كانت سياسات التعديل في حد ذاتها دون إصلاحات تكميلية-في سياق إفريقي- بإمكانها أن توفر الظروف الأولية اللازمة للانطلاق نحو نمو مستدام وتخفيف حدة الفقر.

تم طرح نهجين متضاربين للتعديل وتشخيص تأثيراته على الأداء: أولا، جادل الرأي الأصولي الذي عبر عنه البنك العالمي بشكل أفضل في بداية العقد بأن التثبيت المناسب وحزمة التعديل تُؤتي ثمارها بدليل أن البلدان التي ذهبت في تنفيذ تلك الحزمة شهدت تحولا في معدل نموها ومؤشرات الأداء الأخرى. على نقيض ذلك، دعم نهج المبتدع ممثلا بمفهوم التكيف مع الوجه الإنساني الذي تبناه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف UNICEF) الحاجة للتعديل، ويرى أن الإصلاحات التقليدية تُركز بشكل مكثف على الاستقرار على المدى القصير ولم تُعالج بفعالية نقاط الضعف الهيكلي المتجذر في الاقتصاديات الإفريقية التي مثلت الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار الكلي والركود الاقتصادي. وبناءا على ذلك، كانت هناك حاجة لتغييرات هيكلية

ومؤسسية كبيرة لاستكمال سياسات التكيف لتحفيز التحول الهيكلي (كالتصنيع وتنويع قاعدة التصدير وتكوين رأس المال البشري وحتى إصلاح الأراضي) التي دونها لم يكن النمو المستدام طويل الآجل في إفريقيا ممكنا (وبالتبعية في البلدان النامية الأخرى التي تُواجه ظروفا أولية مماثلة).

استطاع التقييم النقدي لليونيسف حول تأثير سياسات التكيف على النمو طويل الأجل والتخفيف من حدة الفقر (حتى ولو لم يُحقق منها بشكل مناسب على أسس تجريبية) توعية الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف بالحاجة إلى التركيز بشكل أكبر على الأبعاد الاجتماعية للتعديل. لقد طرحت حالة قوية لتنفيذ سلسلة كاملة من الإصلاحات التكميلية والتعزيزية بدءا من التركيز على رأس المال البشري والبنية التحتية المادية والاستثمار فيها إلى التغيرات المؤسسية الرئيسية لا سيما في الزراعة والصناعة التي تُفيد صغار المنتجين. بدوره، قدم النهج الاصولي حالة مقنعة بأن سياسات التعديل التي تم تنفيذها بشكل مناسب ليس فقط شرطا ضروريا لاستعادة توازن الاقتصاد الكلي ولكنه يسهم أيضا بشكل هامشي في النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر على المدى القصير، ومع ذلك شعر العديد من المراقبين في وقت لاحق أنه يُمكن تحسين خاصية المشروطية بشكل ملحوظ.

المصطلحات الرئيسية

اجماع واشنطن	الاقتصاد التطوري	النمور الآسيوية
معجزة شرق آسيا	التعديل الهيكلي	الابتكار والشومبترية
التجارة والنمو	المزايا النسبية الديناميكية	اللحاق بالركب

أسئلة للمراجعة والمناقشة

1. ما هي وصفات السياسة العملية التي يدعو إليها إجماع واشنطن؟ اعط أمثلة على إحدى تطبيقاتها.
2. ما هي العوامل الرئيسية التي ساهمت في تحقيق معجزة شرق آسيا؟ وما هي الدروس المستفادة لبلدان نامية أخرى؟
3. ما هو الدور الإيجابي الذي تلعبه التجارة الدولية في حل مشاكل البلدان المتخلفة؟ وما هو حدود هذا الرأي؟
4. وضح أهم الرؤى الجديدة التي تتبناها مدرسة الاقتصاد التطوري في تصورها لعملية التنمية واللحاق بالركب.
5. قدم تحليلا شاملا يمزج الأطر الفكرية السابق ذكرها لتفسير معجزة شرق آسيا (مهمة صعبة لكن ليست مستحيلة).

الفصل السادس

من بداية الألفية الجديدة إلى يومنا هذا

شهدت الفترة الحالية بعض المساهمات الفكرية الغنية والجوهرية في مجال اقتصاديات التنمية يُلخصها الشكل (6.1)، ولعل أبرز ما يُميز هذه المساهمات الحديثة في نظرية التنمية محاولة نقل هذا المجال العلمي من النظام البديهي والاستدلالي إلى نظام تجريبي وتطبيقي أكثر.

لقد أضافت مجموعتان منفصلتان لكن مترابطتان في المعرفة-الأولى تستند على التجارب العشوائية المحكمة والتجارب الطبيعية، والأخرى تستند على رؤى الاقتصاد السلوكي-درجة من الواقعية في وصف المشاريع قابلة للتطبيق وكيف يتصرف الفاعلون (الفقراء) في الواقع في ظروف وشروط مختلفة. لقد استطاع نهج التجارب العشوائية المحكمة من خلال الاعتماد على التجارب الميدانية التقاط الحالات الأساسية، في حين ساعد الاقتصاد السلوكي في تحديد سلوك الاختيار الفعلي مقابل سلوك الخيار العقلاني كالتعظيم والارضاء.

لقد مكن الاقتصاد السلوكي من خلال التحقيقات النظرية والتجريبية والاختبارية دمج أنماط السلوك غير التقليدية التي تُؤثر على عملية صنع القرار كالمماطلة أو المبالغة في نتائج الاحتمالات المنخفضة، النفور من الخسارة والاستعداد للتضحية بالعوائد من أجل الانصاف.

شهدت هذه الفترة أيضا عودة قوية للاقتصاد الهيكلي بعد عقود من النسيان في أدبيات التنمية وإقرار مناقشات أجندة التنمية ما بعد عام 2015 بأن إهمال "الجانب الإنتاجي والهيكلي" في الجيل الأول من الأهداف الإنمائية للألفية شكلت نقطة ضعف يجب معالجتها في الجيل المقبل من أهداف التنمية وينبع ذلك من قناعة أن الفقر واللامساواة تتشكل من قضايا هيكلية.

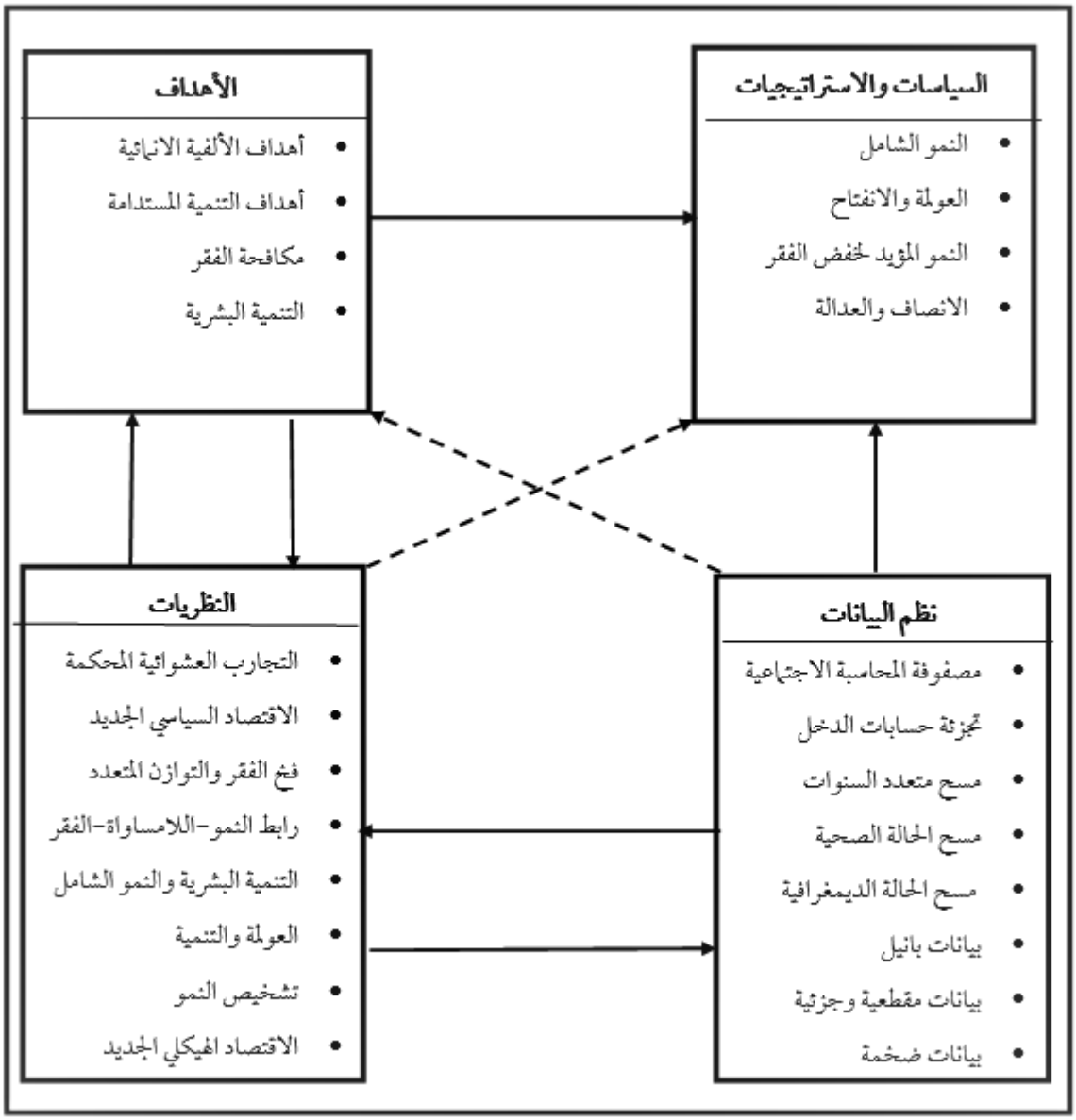

الشكل 6.1. نهج التنمية منذ بداية الألفية الجديدة.

منذ بداية الألفية الجديدة، تم إعادة صياغة أفكار النظريات الكلاسيكية (السابق الإشارة إليها في الفصول السابقة) وذلك بتعديل أو توضيح هيكلها المنطقي وأهميتها بالنسبة للسياسة ويرجع ذلك في جزء كبير منه للندرة النسبية الحالية للأفكار الجديدة في الاقتصاد الكلي للتنمية، ومع ذلك تقدم هذه النظريات المعاصرة رؤى جديدة تماما للتعرف على العوائق التي تُعرقل أو تُساهم في عملية التنمية- تستمد كل هذه النماذج أفكارها من الإطار النيوكلاسيكي الأصولي مع تعديل بعض المبادئ كافتراض وجود المعلومات الكاملة، عدم أهمية التأثيرات الخارجية، وجود توازن وحيد و أمثلي و عصمة السوق ذاتي التنظيم. في الواقع، ما يجعل دراسة التنمية الاقتصادية

مجالا شيقا ومهما جدا أن التنمية لا تحدث بشكل تلقائي بل تتطلب جهدا مكثفا ومنظما، ولا بد أن نُؤمن بأن التنمية أبعد من أن تكون قضية ميؤوس منها بل يجب أن نُؤمن أيضا بإمكانية تحقيقها. لذا، تُساعدنا النظريات المعاصرة على التفكير بشكل منهجي أكبر وأكثر واقعية حول كيفية تنظيم جهودنا للمساعدة في تحقيق التنمية.

في هذا الفصل، نستعرض عينة من النماذج الجديدة الأكثر شيوعا للتنمية الاقتصادية، والأشد تأثيرا على سياسات واستراتيجيات التنمية المعاصرة.

1. التجارب العشوائية المحكمة Ramdonised Controlled Trials

تميز العقدين الأخيرين بما يُمكن وصفه أنه تحول نموذجي في المنهجية السائدة التي يستخدمها الاقتصاديون في مجال اقتصاديات التنمية. لقد أصبحت التجارب الميدانية التي تعتمد بشكل رئيسي على التجارب العشوائية المحكمة (اختصارا RCTs) أداة تحليلية قوية يُفضلها مجتمع البحث. وعلى أساسها، حاز الباحثون Abhijit Banerjeeو Esther Dufloو Michael Kramer جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2019 نظير مساهمتهم في تطوير منظور جديد يدعو لتطبيق أبحاث تجريبية واختبارية (أو RCTs) للتعرف على مختلف الأساليب الموجهة للقضاء على الفقر.

يدعي أنصار هذا النهج أن وصفات نظريات النمو الأنيقة (على المستوى الكلي) التي وضعها كبار الاقتصاديين فشلت في التعامل مع قضايا التنمية على نحو صحيح وركزت فقط على ما إذا كانت التدخلات الإنمائية فعالة أم لا، لكن ما هو مطلوب أيضا هو تحليل كيفية تجسيد هذه التدخلات على أرض الواقع وأن تعمل بشكل أفضل باستخدام أدوات البحث العلمي. وفق هذا المنظور، يُمكن تحقيق المكاسب الكبيرة من فعالية التدخلات التنموية إذا اعتمدنا النهج التجريبي (الاختباري) كالمتبع في علوم الطب-ليس هناك شك أن هذه المنهجية الجديدة أحدثت ثورة في تقييم البرامج الاجتماعية عبر توفير قاعدة علمية أكثر للتوصيات التي يُمكن تشبيهها بتصميم دواء أو القيام باختبار طبي.

تُعتبر RCTs تقنية وليست نظرية تُستخدم لتقييم فعالية عملية التنمية، حيث يتم مقارنة آثار التدخل في "المجموعة المعالجة Treated group" بشكل منهجي مع نتائج المجموعة المحكمة غير المعالجة. في هذا الصدد، يُشير Duflo and Kramer (2003)"أي تقييم للأثر يُحاول الإجابة على هذا السؤال المعاكس: كيف كان أداء الأفراد الذين شاركوا في البرنامج مقابل الذين غابوا عنه؟". إحدى الأمثلة الشهيرة على تحليل الأثر هو التصميم شبه التجريبي المستخدم في تقييم برنامج إعادة التوزيع PROGRESA في المكسيك والذي يعتمد

على اختيار القرى المستهدفة (تتلقى المزايا كالتحويلات النقدية) والقرى المحكمة (لا تتلقى مزايا حاليا لكنها مؤهلة للحصول عليها في الجولات المقبلة)، ويتم تقدير آثار البرنامج بمقارنة الأفراد أو المجتمعات المتعامل معهم مع الأفراد أو المجتمعات المسيطر عليها.

يُقدم كتاب "دليل التجارب الميدانية" (Banerjee and Duflo 2017) كمية كبيرة من الأدلة المفيدة المستمدة من التجارب الميدانية لمجموعة متنوعة من قضايا التنمية مثل كيفية تحفيز مقدمي الخدمات في قطاع الصحة أو كيفية تنظيم الفصل المدرسي وتحفيز المدرسين في قطاع التعليم أو كيفية تحديد شروط سداد القروض وتصنيف العملاء. في المقابل، ينتقد أنصار هذا النهج التركيز على الأمثلة الكبرى مثل ما إذا كانت المؤسسات الجيدة هي شرط مسبق لفعالية المساعدات، حيث وُجد أنه حتى في البلدان التي تكون فيها الأسس المؤسسية سيئة بشكل عام هناك مجال للقيام بتحسينات كبيرة إذا طُبق النهج التجريبي الصحيح.

يُعتبر مخبر عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر (اختصارا J-PAL) في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا المؤسسة الرائدة في إجراء RCTs. وبحلول عام 2017، قدم المخبر أكثر من 810 تقييما عشوائيا مستمرا لأكثر من 80 بلدا إلى جانب انفجار حقيقي للمنشورات العلمية على أساس التجارب العشوائية. واعتقادا بقيمة هذا النهج وأنه يُسهم في زيادة فعالية المساعدات والتدخلات والسياسات الإنمائية بشكل عام، أصبح المانحون للمساعدات خاصة البنك العالمي من المؤيدين المتحمسين لـ RCTs لأن هذه التكنولوجيا يُمكنها أن تُحدد ما إذا كان مشروع إنمائي معين ناجحا أم لا.

بعد فترة أولى من النشاط والحماس، تعرض الادعاء القائل بأن RCTs هو المعيار الذهبي والمنهجية الوحيدة الصالحة لمعالجة قضايا التنمية، وأنها تحتل مكانة خاصة في التسلسل الهرمي (في القمة) للأدلة وأن البنك العالمي "تنبى العلم أخيرا" للتدقيق النقدي. تم توجيه النقد لحدما لهذا النهج فيه أنه يُقدم أجوبة دقيقة وقوية على سؤال ضيق للغاية كتأثير برنامج معين في تاريخ محدد وضمن سياق محدد، وبحكم التعريف لا يُمكن لـ RCTs معالجة مجموعة كاملة من قضايا الاقتصاد الكلي الديناميكي الهامة كالتحول الهيكلي وتغير المناخ.

ونظرا للتأثير الشديد الذي يتمتع به نهج التجارب الميدانية العشوائية في مجتمع التنمية وتأثيره الحالي على جوهر اقتصاديات التنمية، من المهم مراجعة وتحليل الانتقادات التي تم التعبير عنها بطريقة بناءة. يُمكن تصنيف هذه الانتقادات تحت أربعة عناوين مترابطة: (1) هل تُسهم RCTs في الكشف عن الآليات الأساسية التي من خلالها يُؤثر التدخل على نتائج التنمية المرجوة؟ (2) هل يُمكن تعميم الدروس المستفادة من الحالات

الأساسية المتعددة لـ RCTs على حالات أولية أخرى؟ (3) ما مدى خطورة تقصير RCTs في معالجة آثار التوازن العام؟ (4) وهل يُثير RCTs قضايا أخلاقية؟

يذهب السؤال الأول في صميم منهجية وعقيدة التنمية: في شكلها النقي، ليس الغرض من RCTs فهم الهيكل الأساسي لنظام العلاقات التي تُولد النتائج بل فهم تأثير النتائج الإحصائية لمعالجة سياسة محددة. إن الاعتماد على العلاقات ذات الشكل المخفف (المركز) دون تحديد وتقديم نموذج هيكلي (سلوكي) قد يُؤدي لتجاوز الباحثين بعض الخطوات الأساسية أو الأسس النظرية للفرضيات المختبرة: فالتجارب المحكمة في حد ذاتها لا تُنيرنا على الآليات الكامنة التي تُولد النتائج. كتب Deaton (2010: 426) أحد أقوى منتقدي نهج RCTs:

"تقييم المشروع سواء باستخدام تجارب عشوائية محكمة أو طرق غير تجريبية من غير المرجح أن تكشف أسرار التنمية ما لم تسترشد بالنظرية" و "التعرف على نظرية ما أو الآليات يتطلب توجيه التحقيق نحو تلك النظرية، نحو لماذا يصلح شيء ما وليس ما إذا كان يصلح" (442).

يبدو أن RCTs قد حلت لحد كبير محل النماذج الهيكلية والسلوكية كأدوات في يد اقتصاديي التنمية، لكن مع ذلك لا يُمكن إغفال أهمية هذه النماذج التي تلتقط بشكل صريح هيكل وسلوك الفاعلين وتعتمد على الإطار النظري السائد، لذا قد يكون المزج بين RCTs والنماذج الهيكلية مثمرا جدا حيث يُساعد الاستخدام الأكبر للنظرية في شرح وتوضيح الآليات (السببية) للنتائج الكامنة التي تم الحصول عليها بواسطة التجارب المحكمة والسماح بنطاق أوسع لتقييم السياسات. في هذا الإطار، يُقدم الاقتصادي الأمريكي James Heckman (2010) -الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2000-حجة مقنعة مفادها إمكانية ووجوب بناء جسر رابط بين النهجين:

" يُمكن التوفيق بين النهجين من خلال ملاحظة أنه بالنسبة للعديد من أسئلة السياسة، ليس من الضروري تحديد نماذج محددة بالكامل للإجابة على مجموعة من أسئلة السياسة. كثيرا ما يكون كافيا هو تحديد مزيج ثابت من المعلمات الهيكلية للسياسة "(368)

يعتقد الاقتصادي التركي الأمريكي Dani Rodrik (2008) أن هناك تأثيرات نظامية مهمة على المستوى الكلي لا يُمكن التقاطها في التجارب الجزئية الدقيقة التي تُركز فقط على الاختلافات الموجودة بين السكان الخاضعين وغير الخاضعين للفحص: لا يُمكن لتوسيع نتائج التجارب الجزئية على المستوى الوطني أو الإقليمي أن تحل الألغاز الكبرى كأسباب نجاح التنمية في كوريا الجنوبية مقارنة بكوت ديفوار. ويعتقد Rodrik (2008) أن

كلا النهجين الجزئي والكلي يتقاربان الآن أكثر نحو منظور تجريبي: فعلى المستوى الكلي، نُحاول تجنب تطبيق خصائص مخططات استراتيجية التنمية السابقة والنظر فقط في القيود الملزمة المحددة في بيئة معينة، أما على المستوى الجزئي نُحاول التعلم من التجارب المنهجية.

أما الانتقاد الثاني الموجه لنهج RCTs هو قابلية تعميم النتائج المحددة وإمكانية نسخها من مكان ووقت معين لحالات أخرى. يرى الاقتصادي الهندي Kaushik Basu (2013) – كبير اقتصاديي البنك العالمي ما بين 2012 و2016–عدم إمكانية افتراض أن البرنامج الذي يعمل في حالة (موقع) وسياق زمني محدد سيكون فعالا في حالات مختلفة أو حتى في نفس الموقع في وقت مختلف: مع تغير الظروف الأساسية قد تتغير فعالية تدخل السياسة. هناك قضايا تقنية واحصائية قد تحد أو حتى تستبعد التعميمات والصلاحية الخارجية–ما يصلح في تجربة معينة قد لا يصلح في مكان آخر وفي بلدان أخرى أو في ظروف مختلفة. صحيح أن RCTs المصمم بشكل جيد قد يُوفر تقديرات موثوقة لمتوسط تأثير العلاج (Average Treatment Effect, ATE)، لكن هذا الأخير يتأثر بالقيم المتطرفة أو "القيم القليلة المتطرفة التي تصنع أو تكسر البرنامج. في ظل هذه الصعوبات نعتقد أن نسبة كبيرة من RCTs في اقتصاديات التنمية والصحة لا يُمكن الاعتماد عليها " (Deaton and Cartwright 2016). ومن ثم إذا كان توزيع نتائج العلاج في مجتمع تجربة معينة يختلف اختلافا كبيرا عن توزيع النتائج في مكان آخر فإن قابلية نسخ نتائج RCTs الأصلية إلى حالة أخرى أمر مشكوك فيه.

أدرك J-PAL هذه المشكلة وأشار إليها باسم "لغز التعميم Generalisability Puzzle"، كما أقر بالحاجة الأساسية للنماذج الهيكلية السببية والحاجة لدمج أنواع مختلفة من الأدلة بما في ذلك نتائج العدد المتزايد من التقييمات العشوائية التي تتضمن تفعيل نفس العلاج في سياقات مختلفة (Bates and Glennerster 2017). وخلص أنه "إذا استمر الباحثون وصانعو السياسة في النظر لنتائج تقييمات الأثر على أنها الصندوق الأسود وفشلوا في التركيز على الآليات فإن التحرك نحو صنع السياسات القائمة على الأدلة لن تكون قادرة على تحسين حياة البشر" (Bates and Glennerster 2017 :12).

النقص الثالث المحتمل في نهج RCTs يتجاهل الآثار غير المباشرة لتدخل السياسة، حيث يُمكن أن تكون آثار التوازن العام هذه في حالات معينة جد مهمة لدرجة أنها قد تُسيطر على التأثيرات المباشرة. في معظم الحالات، من المرجح أن تكون هذه التأثيرات غير المباشرة إيجابية وتزيد من التأثيرات المباشرة في اتجاه إيجابي، لكن من الممكن أيضا تصور بعض السيناريوهات تُمارس فيها تأثيرات التوازن العام بعض النتائج السلبية التي قد تُقلل أو حتى

تلغي الفوائد الأولية لتدخل معين. لحل هذه المعضلة، يجب على مستخدمي التجارب العشوائية محاولة تقدير التأثيرات غير المباشرة للتدخل باستخدام نموذج التوازن العام بشكل مناسب.

أخيرا، باتباع البروتكولات المناسبة يُمكن لإدراك التأثير السلبي المحتمل لاستبعاد بعض المجموعات المحكمة من العلاج وتصميم بعض خطط التعويض أن يحل معظم المشاكل الأخلاقية المتأصلة في نهج RCTs. إحدى الأمثلة التي تُوضح كيف يُمكن استخدام الاقتصاد السلوكي للمساعدة هو مثال "طبق العدس مقابل التلقيح" الكلاسيكي لـ .Banerjee et al (2010) الذي كشف كيف يُمكن لحافز صغير في ريف الهند أن يُشجع الإقبال على التلقيح (التطعيم vaccination)، ومن خلال توفير نفس الوجبة للمجموعات المستبعدة يُمكن تعويض بعض الفوائد الضائعة للتلقيح ولو بشكل جزئي.

2. الاقتصاد السياسي الجديد New Political Economy

إن السمة الرئيسية للنهج المتبع في قضايا التنمية في الفترة الحالية يتمثل في توسيع متعدد التخصصات للقاعدة الاقتصادية الضيقة سابقا. لقد أصبحت العدسة التي من خلالها يستكشف الباحثون والممارسون قضايا التنمية حاليا وبشكل متزايد تدمج مفاهيما من التخصصات الأخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع والعلوم السياسية. ونتيجة للتعاون المثمر بين الاقتصاديين وعلماء السياسة ظهر نهج جديد في مجال اقتصاديات التنمية يُعرف بـ "الاقتصاد السياسي الجديد".

يذهب الاقتصاد السياسي الجديد أبعد من الاقتصاد التقليدي لدراسة (من بين الأمور الأخرى) العمليات السياسية والمؤسساتية التي تُؤثر من خلالها مجموعات معينة من النخب الاقتصادية والسياسية على تخصيص الموارد الإنتاجية النادرة في الماضي والمستقبل، إما لتحقيق مصالحهم الخاصة فقط أو لأكبر عدد من السكان أيضا. بعبارة أخرى، يهتم الاقتصاد السياسي بالعلاقة بين السياسة والاقتصاد والتشديد خاصة على دور السلطة في اتخاذ القرار الاقتصادي.

تعتمد نتائج التنمية على تفاعل الدولة والسوق والمجتمع المدني (أو مثلث التنمية). كل هذه المؤسسات الثلاثة لها مهام جوهرية وتملك أدوات فريدة تحت تصرفها للعمل على تحقيق هذا الغرض. أولا، لدى الدولة مسؤولية حماية الأفراد وانفاذ الحقوق ومنع إساءة استخدام السلطة والتنسيق لتحقيق مكاسب اجتماعية وتقديم السلع والخدمات العامة كالأشغال العمومية والتعليم العام والمساعدات الخيرية والاجتماعية والصحة العامة، وتعمل الدولة عن طريق آليات الإجبار والتحفيز والشراكة. ثانيا، لدى السوق مهام توفير الفرص لتبادل السلع

والخدمات وتوجيه تخصيص الموارد لاستخداماتها الأعلى قيمة، ويعمل السوق من خلال مجموعة من المؤسسات التي تُفضل المنافسة وتقليل تكاليف المعاملات والمخاطر. أما المجتمع المدني فيقوم بمهام السماح للأفراد بالتنسيق في السعي للعمل الجماعي وتوفير السلع العامة المحلية وهي بذلك تعمل وفق آلية التعاون (Hayami 2009 ;Karmsi 2011).

أي مؤسسة من هذه المؤسسات قد تفشل في أداء مهامها داعية الآخرين لتعويض تقصيرها، لكن للدولة على وجه الخصوص دور أساسي تُؤديه للتعويض عن فشل السوق (بسبب السلع العامة، العوامل الخارجية، وفورات الحجم، المعلومات غير الكاملة والنتائج الاجتماعية غير المرغوب فيها) وفشل المجتمع المدني (فشل التنسيق والعمل الجماعي). إذا كانت الدولة فعالة في كل مهماتها الجوهرية وأدوارها التعويضية فمن المرجح أن تتحقق نتائج التنمية، لكن مع ذلك يُمكن للدولة أن تفشل أيضا عندما تُنفذ سياسات وممارسات سيئة قائمة على الفساد وإساءة استخدام السلطة للاستيلاء على الريع (التربح) وبالتالي هناك حاجة لإصلاحات عامة (قد تكون استجابة لمتطلبات المجتمع المدني): هناك دائما حاجة لبرامج عامة لدعم المبادرات المجتمعية كالتنمية التي يقودها المجتمع و لتوفير شبكات الأمان الاجتماعي (كبرامج التوظيف المضمون)، لكن قد تنحرف العديد من التدخلات السياسية لأن الدولة يتم الاستيلاء عليها من قبل مصالح خاصة أو تُستخدم لأغراض زبائنية من قبل السياسيين و البيروقراطيين، لذا يجب أن تكون هناك إرادة سياسية حقيقية لتنفيذ إصلاحات و برامج السياسة.

من الواضح أن الدولة التي تعمل بشكل جيد هي مفتاح التنمية خاصة إذا كانت إخفاقات السوق والمجتمع المدني منتشرة كما هو الحال عادة في المراحل الأولى للتنمية، لذا فهم دور التنمية بوضوح وكيفية أداء مهامها على نحو فعال لتحقيق نتائج إنمائية ناجحة تقع في جوهر مجال الاقتصاد السياسي للتنمية.

يعتمد الاقتصاد السياسي الجديد لمنهج التنمية بشكل كبير على دور المؤسسات في التنمية. في مقالة مؤثرة، قدم .Acemoglu et al (2001) حجة قوية مفادها أن التنمية تعتمد على النوعية المؤسسية، وتم اعتماد متغير أداتي (معدل وفيات المستوطنين الأوروبيين الاستعماريين) كمحدد خارجي للمؤسسات ويُؤثر بشكل غير مباشر على الدخل، والذي مكن من تفسير الاختلافات الحاصلة بين البلدان في دخل الفرد كدالة للنوعية المتوقعة للمؤسسات. وتُشير الفرضية التي اعتمدتها الدراسة أن معدل وفيات المستوطنين الأوروبيين في كل مستعمرة تحدد قرار إنشاء إما مؤسسات لاستخراج ونهب الموارد أو مؤسسات على الطراز الأوروبي للاستيطان والبناء والتي

تحمي حقوق الملكية. ومع ذلك، يرى Bardhan (2005) أن هناك أنواع أخرى من المؤسسات التي تهم التنمية كمؤسسات المشاركة والمساءلة والمؤسسات التي تُسهل تنسيق الاستثمارات.

في وقت لاحق، كتب الاقتصادي التركي الأمريكي Daron Acemoglu وعالم السياسة البريطاني James Robinson كتاب "لماذا تفشل الأمم" قدما فيها حججا قوية ومقنعة استنادا على عدد لا يحصى من الحقب التاريخية في جميع أنحاء العالم، أن النمو (وبشكل أعم التنمية) لا يُمكن أن تُستدام على المدى الطويل إلا إذا تم ارساءه ودعمه من قبل مؤسسات سياسية واقتصادية شاملة. وتتمحور النقطة المركزية لنظريتهم في وجود رابط قوي بين المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة والازدهار.

"إن المؤسسات الاقتصادية الشاملة التي تفرض حقوق الملكية، تخلق فرصا متكافئة وتشجع على الاستثمار في التقنيات والمهارات الجديدة تكون أكثر ملائمة للنمو الاقتصادي مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الاستغلالية التي يتم تصميمها لاستغلال الموارد من قبل القلة التي تفشل في حماية حقوق الملكية أو تقديم الحوافز للنشاط الاقتصادي"(Acemoglu and Robinson 2012: 430).

يُمكن اعتبار المؤسسات والسياسات بمثابة أدوات لتحريك الاقتصاد من توازن سيء إلى آخر جيد، وبالمعنى الديناميكي تتوافق هذه العملية مع المرحلة الانتقالية: إذا تم النظر للتنمية الاقتصادية أنها إحدى المراحل الانتقالية، فإنها تنطوي على آثار طويلة المدى لدور الحكومة–يجب إنشاء المؤسسات وتصميم وتنفيذ السياسات التي تُسهل المرحلة الانتقالية. إذا تم بلوغ التوازن (الجيد) الجديد بعد تدخل الدولة فمن المفترض أن يكون مستداما ضمن الإطار المؤسسي والسياسي الجديد – سيكون الأمر كإقلاع سيارة كانت بطاريتها فارغة.

تأثر الاقتصاد السياسي للتنمية إلى حد كبير بمساهمة مجموعة من اقتصاديي جامعة Harvard بداية التسعينات. على سبيل المثال، كشفت المساهمة الرئيسية التي قدمها Alesina and Rodrik (1994) كلما زادت عدم المساواة في الثروة والدخل زاد معدل الضرائب وانخفض معدل النمو اللاحق. على وجه خاص، تعمل نظريات الاقتصاد السياسي الجديد التي تربط المزيد من عدم المساواة بانخفاض النمو عبر القنوات التالية: (1) الأنشطة غير المنتجة التي تسعى نحو التربح (الريع) و تقلل حقوق الملكية؛ (2) نشر عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الذي يقود للمزيد من عدم اليقين و انخفاض الاستثمار؛(3) تفرض سياسات إعادة التوزيع المشجعة من قبل عدم المساواة في الدخل تثبيط الأغنياء على القيام بالاستثمار و تراكم الموارد؛ (4) تُؤدي أسواق الائتمان غير الكاملة إلى استثمار دون المستوى من قبل الفقراء – خاصة في رأس المال البشري؛ و (5) تمارس حصة صغيرة نسبيا

من الدخل موجهة للطبقة الوسطى (مما يعني عدم مساواة أكبر) تأثيرا إيجابيا قويا على معدلات الخصوبة و التي بدورها لها تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي.

3. فخاخ الفقر والتوازنات المتعددة Poverty Traps and Multiple Equilibria

على الرغم من أن المساهمات الرئيسية المبتكرة لمفهوم "فخاخ الفقر" (التي كان يُشار إليها بحلقات الفقر المفرغة) ظهرت في عقد الستينات، إلا أن التوافر المتزايد لبيانات السلاسل الزمنية سمح بتحسين فهمنا لفخاخ الفقر في سياق ديناميكي. يُعتبر فخ الفقر آلية ذاتية الدفع تُؤدي لحالة الفقر المدقع: يديم الفقر نفسه بنفسه في حلقات تُعزز بعضها البعض من كلا جانبي العرض والطلب. من جانب العرض، مع دخل منخفض لا يُمكن تحويل الاستهلاك لصالح تكوين رأس المال ويُؤدي افتقار رأس المال لإنتاجية منخفضة يُديم انخفاض الدخل وبالتالي تكتمل الحلقة – يكون بلد ما فقيرا لأنه كان سابقا يملك مستويات ضعيفة من الادخار والاستثمار، في المقابل يعني الجانب المناقض للحلقة المفرغة أنه كلما اقترب البلدان نحو الغنى ادخرت واستثمرت أكثر وبذلك تخلق حلقة فاضلة أين تقود معدلات الادخار المرتفعة لنمو أسرع. من جانب الطلب، ولأن الدخل منخفض سيكون حجم السوق (السلع الاستهلاكية) صغيرا جدا لتشجيع المستثمرين، وبالتالي يعني الافتقار للاستثمار إنتاجية منخفضة واستمرار انخفاض الدخل-يكون بلد ما فقيرا لأنه كان سابقا غير قادر على توفير سوق مشجع للاستثمار (Azariadis and Stachurski 2005).

هناك عدد من أنواع وأسباب فخاخ الفقر مثل (1) نقص التغذية الذي يُؤدي لانخفاض النشاط البدني والإنتاجية؛ (2) النقص في التعليم واكتساب المهارات؛ (3) العزلة والعيوب الجغرافية؛ (4) الاقصاء والتهميش الاجتماعي و (5) الافتقار للأصول التي تُخرج بعض الأسر من سوق رأس المال. إن الحصول على بيانات بانيل أكثر تنوعا حول مستوى معيشة الأسر مكن التمييز بشكل أفضل بين الفقر المزمن (الهيكلي) والفقر العابر، كما ساعد على تحديد الأسباب الجذرية لتلك الفخاخ وتدابير مكافحتها.

تُعتبر نظرية "التوازنات المتعددة "البنية النظرية السائدة حاليا والواعدة لاكتشاف فخاخ الفقر وكيفية الهروب منها، إلى جانب اهتمامها بمجموعة من القضايا الأخرى في اقتصاديات التنمية. تنص هذه النظرية أن الاقتصاد يعيش حالة يُوجد فيها أكثر من توازن والتي يُمكن ترتيبها من الأسفل إلى الأعلى (من المستوى المنخفض إلى المرتفع): إذا كان الاقتصاد عالقا في توازن سيء (فخ الفقر) يُمكن تحريكه نحو توازن جيد (حلقة فاضلة) أعلى والهروب من الفقر. بشكل عام، يُوفر Ray (2005) مثالا قويا لكيفية الهروب من فخ الفقر وبلوغ توازن ذات

مستوى عال وحدوث النمو مستمدا من مفهوم الدفعة الكبرى لـ Rosenstein-Rodan (1943) ومفهوم الروابط الأمامية والخلفية لـ Hirschman (1958). استنادا لهذه المفاهيم، يرى Ray أن الانتقال من وضع توازني منخفض إلى مرتفع يستدعي الحاجة للتنسيق، وأن الاختلاف في النواتج التنموية ترجع أساسا لمجموعة من العوامل الهيكلية والسلوكية والدور الحاسم للدولة كعامل تنسيق مهم وقدرتها على القيام بذلك. من منظور سياسة التنمية، يعتبر تحقيق التنسيق مفتاح النمو لأن الاقتصاد لديه إمكانيات نمو أعلى إذا كان بإمكانه تسهيل الاستثمارات التكميلية، أو يعيش في مستوى توازني منخفض راكد إذا فشل في ذلك. لكن مع ذلك، لا تحدث العديد من الاستثمارات لمجرد عدم وجود استثمارات تكميلية أخرى، في المقابل لا تحدث الاستثمارات التكميلية لغياب الاستثمارات الأولى والحوافز والأسواق. هناك العديد من السمات المادية والمؤسسية للبلدان المتخلفة تقوض إمكانية التنسيق الخاص (الأسواق لوحدها غير قادرة على تحقيق النمو) مما يدعو الحاجة لوجود مؤسسات غير سوقية (القطاع العام) في غاية الأهمية لحل مشكلة التنسيق، لكن لسوء الحظ تتميز المؤسسات العامة في كثير من الأحيان بقدرة تنسيقية ضعيفة وغير قادرة على تعبئة الموارد المالية بالشكل الكافي والتي تكون ضرورية لتوفير الحوافز والتغلب على حواجز التنسيق. بعبارة أخرى، تتمثل المعضلة الأساسية للنمو في البلدان النامية في "ضعف قدرة الدولة على التنسيق وحشد الموارد على نحو فعال".

على نفس المنوال، يُؤمن Sachs (2006) بقوة الفعالية المحتملة للمساعدات الخارجية ودعا إلى زيادة كبيرة في مستويات الإنفاق. ووفق نظرية التوازنات المتعددة، يدعي Sachs أن إحداث دفعة كبيرة منسقة في حجم وتخصيص المساعدات الخارجية ستُساعد البلدان الفقيرة على الإقلاع نحو نمو مستدام وتُنهي مشكلة الفقر فيها.

4. الرابط نمو–عدم مساواة–فقر Growth-Inequality-Poverty Nexus

قدمت دراسات حديثة أدلة تجريبية ومفاهيمية جديدة إضافية مفادها أن عدم المساواة المرتفع في الدخل (الثروة) الأولي والمستوى المرتفع للفقر يعملان على كبح عجلة النمو الاقتصادي. في كتابه "عدم المساواة: ماذا يمكن أن يفعل؟" (2015) قدم الاقتصادي البريطاني Anthony Atkinson حجة قوية بأنه يُمكن الحد من عدم المساواة مع زيادة تعزيز الكفاءة (النمو): في عالم حقيقي أين تسود المنافسة الاحتكارية والمعلومات غير الكاملة والأسواق

المفقودة، لم تعد المفاضلة بين المساواة والكفاءة قائمة.[1] في المقابل، ظهرت مجموعة بحثية أخرى مؤثرة بواسطة الاقتصادي الفرنسي Thomas Piketty بعد نشر كتابه الشهير "رأس المال في القرن الحادي والعشرين" (2012) وثق فيه التفاوت الحاد في الدخل في العقود القليلة الماضية. وفي الوقت الذي دعا فيه Atkinson إلى تشريع قوة العمل (تأسيس المزيد من النقابات والاتحادات العمالية) والحد الأدنى للأجور، أكد Piketty على سياسات فرض الضرائب وإعادة التوزيع، وعلى الرغم من أن هذه السياسات قد تكون فعالة في إطار اقتصاد ناضج إلا أن ستكون هناك حاجة لتبني سياسات أخرى في إطار اقتصاد نامي فقير.

وجد Ravallion (2012) في دراسة شاملة تُغطي فترات نمو 100 بلد نامي أواخر السبعينات أن معدلات الفقر الأولية المرتفعة لها آثار سلبية كبيرة على معدلات نمو GDP الفرد اللاحقة. في هذا الإطار، إذا كان الادعاء بأن خفض عدم المساواة والفقر في بيئة يكون كلاهما مرتفعا سيسهم في رفع الإنتاجية والنمو اللاحق صحيحا ويُمكن تأكيده أكثر من خلال الدراسات التجريبية السليمة، فإن الآثار الاستراتيجية الناتجة ستكون جد هائلة.

يقلب هذا النموذج الفكري الجديد رأسا على عقب الرأي السائد في الإطار النيوكلاسيكي بأن التوزيع غير المتساوي للدخل هو شرط أساسي لتوليد النمو بناء على الحجة القائلة إن الأغنياء (الرأسماليون) يدخرون نسبة أكبر من دخلهم مقارنة بالفقراء(العمال)، وبالتالي وفق مستوى معين من إجمالي الدخل من شأن التوزيع غير المتساوي للدخل أن يُولد تدفقا أكبر من المدخرات الاجمالية التي قد تُوجه نحو الاستثمار لتحقيق معدل نمو GDP أعلى. وبهذا المعنى، يُمكن ترشيد الرغبة في توزيع غير متكافئ للدخل على أسس اقتصادية أثناء صراعها مع البعد الأخلاقي الذي يدعو للمزيد من المساواة والانصاف والعدالة. من جانب آخر، يعتبر المزيد من الفقر اليوم شرطا مسبقا لتوليد المزيد من النمو الاقتصادي وتقليل مستوى الفقر في المستقبل: كما وصفتها مدرسة Cambridge بشكل صريح، يُعد افقار الجماهير أمرا ضروريا لتراكم الفوائض على حساب الاستهلاك الحالي. وإذا كان تقليل عدم المساواة يُؤدي فعلا لزيادة النمو، ستُصبح وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر في المستقبل وسيختفي الصراع بين الهدف (المعيار) الأخلاقي للمساواة مع الظروف الاقتصادية.

[1] - منذ ظهور قانون Okun لأول مرة عام 1974، أصبحت الحكمة التقليدية في مهنة الاقتصاد بأن المفاضلة بين المساواة والكفاءة أمر لا مفر منه.

تعمل النتائج الحديثة (أن ارتفاع عدم المساواة والفقر بشكل أولي يُؤثران على النمو المستقبلي سلبيا) على عكس السببية التقليدية في اقتصاديات التنمية التي تكشف عادة كيفية تأثير النمو على عدم المساواة والفقر. وترتكز هذه النتائج على مساهمة مفاهيمية كبيرة ظهرت في الفترة الحالية تعرض العلاقة بين النمو وعدم المساواة والفقر كعملية أساسية غير قابلة للتجزئة. إذا كانت توزيعات الدخل (الثروة) الأولية غير متساوية، فإن هذا لا يُؤدي لتقليل من حجم النمو فحسب – كشرط ضروري (لكن ليس كافيا) لحدوث التنمية (تُمثل حجة مؤيدي الاقتصاد السياسي الجديد) –بل أيضا تقليل تأثير نمو GDP في الحد من الفقر (تختلف مرونة الحد من الفقر بدلالة النمو ضمن نطاق واسع بين -0.2 و3.0 اعتمادا على الظروف الأولية) وبالتالي يُمكن اعتبار عدم المساواة "عامل تصفية" بين النمو والفقر.

إلى جانب التوزيع الأولي للدخل، يلعب نمط وهيكل النمو دورا أساسيا في تأثيرهما على الفقر: بالنظر للظروف الأولية بما في ذلك الإطار المؤسسي المعمول به في ذلك الوقت، يتم تحديد نتائج الرابط بين النمو وعدم المساواة والفقر بشكل مشترك. كان هذا مقترح تقرير التنمية لعام 2006 للبنك العالمي الذي يُجادل بشكل مقنع بأنه لا حاجة لأي مفاضلة بين النمو (الكفاءة) والحد من الفقر (الإنصاف)، لأن القضية الأساسية هي تحديد المؤسسات والسياسات التي تُؤدي لنمط مؤيد للفقراء.

5. التنمية البشرية والنمو الشامل Human Development and Inclusive Growth

منذ بداية الألفية الجديدة، أصبح تعريف التنمية أكثر شمولا ومتعدد الأبعاد مما كان سائدا سابقا. وبناءا على أسس مفاهيم Sen حول "الأداء الوظيفي والقدرات"، أصبحت التنمية البشرية –عكس المفهوم الضيق للحد من الفقر–في المركز الصدارة كهدف نهائي للتنمية. تتكون التنمية البشرية من عدد كبير من الأبعاد والجوانب ذات الصلة بالصحة والتعليم والتغذية والمأوى والوصول للمعلومات والمشاركة وطبيعة النظام (درجة الديمقراطية والحرية) والاستدامة البيئية والعالمية وغيرها–يُمكن التفكير في ملامح التنمية البشرية في N بُعد مختلف. لكن مع ذلك، لغاية الآن تقتصر الأعمال النظرية والتجريبية التي تُركز على الرفاه متعدد الأبعاد فقط على قياس الفقر متعدد الأبعاد مقارنة بالمفهوم الأوسع للتنمية البشرية (Bourguignon and Chakravarty 2003 ;Tsui 2002 ;Duclos et al.2006 ;Alkire and Foster 2011).

في كثير من النواحي، يُعد هذا النهج نسخة أكثر تعقيدا بكثير من نهج الحاجات الأساسية التي ظهرت في السبعينات، ويهدف هذا النهج التكميلي لتوسيع مفهوم وقياس الفقر من خلال محاولة مزج المؤشرات الموضوعية والكمية (بشكل أساسي عن طريق المصفوفة النقدية) إلى جانب المؤشرات الذاتية والنوعية (على طراز مدرسة Sussex) بناءا على مجموعات التركيز والمقابلات (Kanbur 2004 ; Kanbur and Schaeffer 2007).

كما أشرنا سابقا، يُنظر بشكل متزايد لتحسن التنمية البشرية باعتبارها الهدف النهائي الذي نسعى إليه، وبما أن عدم المساواة أقل في توزيع الدخل والثروة يُمكن أن يضفي إلى النمو والتنمية مستقبلا فإن السعي وراء الإنصاف والمساواة أخذ مكانة أكبر في مجال مكافحة الفقر كأهداف مشتركة يُمكن الوصول إليها من خلال نمط نمو حساس (موات) لاحتياجات الفقراء. على هذا الأساس، تم توسيع الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة بداية عام 2000 إلى 17 هدفا للتنمية المستدامة في عام 2015، حيث تُوفر هذه الأخيرة إطارا عاما لرصد التقدم المحرز في العالم الثالث في سعيه لتحسين مستوى رفاه الإنسان (رغم أن هذا التقدم في تحقيق هذه الأهداف كان متفاوتا). هناك هدف آخر ظهر على السطح مؤخرا هو تقليل الهشاشة والضعف، ذلك لأن الفقراء في عصر العولمة أكثر عرضة للصدمات الخارجية (الاقتصادية الكلية بشكل أساسي) كما أظهرتها الأزمة الأسيوية لعام 1997 والازمة المالية العالمية لعام 2008، لذلك من المهم تصميم وتنفيذ مجموعة من شبكات الأمان الاجتماعي والتدابير الهيكلية التي من شأنها التقليل من الهشاشة والضعف.

النمو الشامل كاستراتيجية تنموية هو النموذج الجديد الذي يتبناه مجتمع التنمية حاليا، وهو يتبع مباشرة ويستند على تعريف واسع ومتعدد الأبعاد ومعاصر للتنمية البشرية. تُؤمن هذه الاستراتيجية بأن نمط وهيكل (أكثر حتى من سرعة) النمو هي محددات حاسمة للنمو الشامل، وتدعو هذه الاستراتيجية لوجوب إشراك جميع شرائح المجتمع والاستفادة من عملية النمو – الفقراء والطبقة الوسطى والأغنياء: فمن ناحية الإنتاج تتم المشاركة من خلال الانخراط في العمالة المنتجة، ومن ناحية السياسة العامة تتم المشاركة عبر التعبير عن الأصوات والتمثيل في قرارات صنع السياسات المحلية والوطنية. يُمكن القول أن التعريف الأكثر شمولا ودقة للنمو الشامل هو تعريف لجنة التخطيط الهندية "النمو الذي يُقلل الفقر ويخلق فرص العمل، الحصول على الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم خاصة لصالح الفقراء، تكافؤ الفرص، التمكين من خلال التعليم وتنمية المهارات، الاستدامة البيئة والاعتراف بدور المرأة الفعال والحكم الرشيد".

تستند استراتيجية النمو الشامل على نوعين من التعزيزات: الأولى هي استراتيجية النمو التقليدية المناصرة للفقراء حيث تتجه علاقة السببية من هيكل النمو نحو الحد من الفقر (وعدم المساواة)، في حين يتمثل الخيار الثاني في استراتيجية الحد من الفقر والتي تستند لعلاقة السببية العكسية من الفقر (وعدم المساواة) نحو النمو الاقتصادي.

6. العولمة والتنمية Globalization and Development

إلى وقت قريب جدا، اعتبر معظم الاقتصاديون عملية العولمة كالجاذبية – قوة لا تقاوم، لكن مع ذلك بدأت ردود الفعل الحمائية القوية في جميع أنحاء العالم تلقي بظلال من الشك حول فعالية وديمومة العولمة. مؤخرا أدرك الاقتصاديون ضرورة التدقيق في صياغة استراتيجية التنمية في سياق الاقتصاد العالمي يتحول نحو العولمة بمعدل سريع للغاية – وهو اتجاه يُمكن أن يتباطأ في المستقبل. في هذا الإطار، إحدى القضايا الرئيسية هي ما إذا كان الشكل الحالي للعولمة يفضي لعملية تحول هيكلي قادرة على توليد نمو شامل والحفاظ عليه، وذلك أن العولمة قد تُولد عواقب توزيعية سلبية يُمكن أن تُبطأ الاتجاه الحالي لمكافحة الفقر على عكس ما تدعيه أطروحة تقارب الدخل. في نفس الوقت، يُمكن أن يُؤدي تسارع الحركات القومية والحمائية الناشئة إلى نتائج أسوأ للمحرومين.

في كتابه الجديد "حديث صريح في التجارة "(2018)، يعتقد Dani Rodrik أن صانعي السياسات في البلدان النامية بحاجة لتصميم وتنفيذ استراتيجيات تنموية استباقية ليس للاستفادة منها فقط على الصعيد المحلي بل المساعدة أيضا على مواجهة بعض الآثار السلبية لقوى العولمة. ويرى Rodrik (2018) أنه لا ينبغي النظر إلى العولمة أنها بديل موثوق به لاستراتيجية التنمية المحلية: إذ لا يكفي أن تقوم الحكومات بدور نشط في تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال وإلغاء القيود على اقتصاداتها وانتظار أن تدفعها ثمار اجماع واشنطن القديم وقوى السوق في سياق العولمة إلى مسار التطور السريع، في المقابل قد يُؤدي النهج البديل المناهض للتجارة الحرة إلى نتائج أسوأ. بدلا من ذلك، تحتاج الحكومات إتباع سياسات تحرير نشطة وسياسات تنموية محلية نشطة بشكل متزامن ومتناسق.

يعتقد Rodrik (2018) وآخرون أن العولمة تقدم فوائد كبيرة محتملة لتلك البلدان التي قررت المشاركة بشكل استراتيجي وفعال في عملية العولمة، لكن تلقي تلك الفوائد ليس تلقائيا أو مضمونا-قد يُؤدي التحرير للتهميش وظهور آثار سلبية خصوصا الاقتصاديات التي لاتزال في المراحل الأولى للتنمية (كما هو الحال في معظم بلدان افريقيا جنوب الصحراء). تحتاج تلك البلدان التركيز داخليا على تعزيز المؤسسات ورعاية قطاعها

الزراعي من أجل تسريع عملية التحول الهيكلي لاقتصاداتها، وإيجاد منافذ ملائمة لها في الخارج عبر سلسلة القيمة العالمية والاستفادة من موجة العولمة.

من المنصف أن نشير أن الجزء الأكبر من التقدم المفاهيمي الرئيسي في اقتصاديات التنمية في العقدين الماضيين كان على مستوى الاقتصاد الجزئي. على سبيل المثال، نقلت "النظرية الجديدة الجديدة للتجارة *New New Trade Theory* " المقدمة من قبل Melitz and Antras (2003) وحدة التحليل من مستوى الصناعة إلى مستوى الشركة، وأبرزت مكاسب جديدة للتجارة لم تتطرق نظرية التجارة من قبل. في إطار نموذج ديناميكي وبوجود شركات غير متجانسة تظهر الكيفية التي يُمكن للعولمة أن تدفع "الشركات الأكثر إنتاجية فقط لدخول أسواق التصدير (في حين تستمر بعض الشركات الأقل إنتاجية في الإنتاج فقط في السوق المحلية) مما يضطر بشكل آني خروج الشركات الأقل إنتاجا" (1635: 2003). من هذا، يُساهم نمو الإنتاجية الإجمالية للصناعة انطلاقا من عملية إعادة تخصيص الموارد في مكاسب الرفاهية، في مقابل ذلك سيؤدي خروج الشركات الأقل إنتاجية مقابل زيادة مبيعات الشركات الأكثر إنتاجية لإعادة توزيع حصص السوق نحو الشركات الأكثر إنتاجية مما يعزز من الإنتاجية الإجمالية. والظاهر أيضا أن وجود تكاليف مرتفعة لدخول سوق التصدير سيعكس قوة تأثير التجارة على مختلف أنواع الشركات، لكن على الرغم من هذه ستظهر التكاليف الرفاهية المعززة من طبيعة التجارة. ويشير Melitz (2003) إلى أن دور تكاليف الصادرات يكمن في ضبط توزيع المكاسب من التجارة عبر الشركات. على عكس ذلك، تتضمن عملية إعادة التوزيع أيضا بعض التكاليف قصيرة الأجل إلا أن العديد من الأبحاث ترى أن الآثار الممكنة للسياسة التجارية على إعادة توزيع الشركات ستعمل على تعويض تلك التكاليف الانتقالية.

7. تشخيص النمو Growth Diagnostic

في سياق مناقشة إصلاح السياسات والإصلاح المؤسسي، قام Dani Rodrik (2006) بوضع تمييز مهم للغاية بين عملية بدء النمو وعملية الحفاظ عليه، وانتقد ما أسماه "الأسس المؤسسية" أو الفكرة الاقتصادية القائل بأن النمو و التنمية لا يُمكن تحقيقها إلا إذا تم اعتماد كتالوج بالجملة للإصلاحات المؤسسية التي اقترحتها المنظمات الدولية مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي: تضمن هذا الكتالوج(من بين الأمور الأخرى) الحكم الرشيد، المساءلة و القضاء على الفساد، سيادة القانون و حقوق الملكية الخاصة المحددة جيدا، حماية الحقوق الملكية الفكرية، الإصلاح الضريبي، التخلص من التدخل الحكومي المفرط، تحرير الأسواق المحلية و الأنظمة التجارية و أسواق

رأس المال. لكن في تحليل احصائي لتسارع النمو، أظهر Hausmann, Pritchett and Rodrik (2005) أن هناك عدد من البلدان النامية شهدت تسارعا للنمو ولم يسبق لها القيام بالإصلاحات الشاملة كالتي دعا إليها كتالوج البنك العالمي، و تشمل الأمثلة كل من الهند و الصين التي تسارع النمو فيها حتى قبل تنفيذ الإصلاحات الرئيسية. في حالة الصين مثلا، كانت حقوق الملكية غير محددة بشكل جيد وكانت الحدود الفاصلة بين الملكية العامة للدولة والملكية الخاصة غامضة وحقوق الملكية الفكرية ليست محمية بشكل جيد، ومع ذلك كل هذا لم يمنع نمو الاقتصاد بسرعة فائقة. [2]

قد لا تكون العوامل المساعدة على اقلاع النمو هي نفسها العوامل التي تحافظ عليه. من أجل بدء النمو، نحتاج تحديد القيود الأكثر إلزاما (إلحاحا) التي تُواجه بلدا معينا، ومع ذلك تختلف هذه القيود من بلد آخر حيث أن نجاح إصلاح سياسة في مكان ما قد يُسبب نتائج عكسية تماما إذا طبق في مكان آخر. في هذا الإطار، طور Hausman, Veslco and Rodrik (2005) إطارا تشخيصيا هاما يُساعدنا على تحديد أهم القيود الملزمة التي تُواجه بلدا معينا. عند المستوى الأول، يُميز إطار تشخيص النمو البلدان التي تُعيقها التكلفة المرتفعة للغاية لتمويل الاستثمار المحلي والبلدان ذات العائد المنخفض على الاستثمار الخاص المحلي. عند المستوى الثاني، يُمكن أن تنجم التكلفة العالية لتمويل الاستثمار عن سوء التمويل الدولي (مخاطر عالية في البلد وظروف الاستثمار غير جذابة) أو سوء التمويل المحلي (عندما تعمل أسواق رأس المال المحلية بشكل سيئ). أما عائد الاستثمار الخاص المنخفض فيرجع بسبب مجموعة متنوعة من العوامل تشمل ارتفاع مخاطر المصادرة والضرائب المفرطة ونقص رأس المال البشري والتأثيرات الخارجية الكبيرة والإنتاجية جد المنخفضة – إحدى أسباب انخفاض الإنتاجية هي البنية التحتية المادية الضعيفة.

كل هذه القيود تتطلب استجابات سياسية مختلفة: على سبيل المثال، لا فائدة من توفير تمويل أجنبي إضافي إذا كانت العوائد المنخفضة من الاستثمار الخاص هي المشكلة الرئيسية. لذا، يُشدد إطار تشخيص النمو على ضرورة البدء بإصلاحات السياسة التي تستهدف القيود الأكثر إلحاحا بدلا من استهداف إصلاح شامل للسياسة الذي من المرجح أن يفشل. إذا كان بالإمكان تحديد القيود الملزمة وإمكانية إجراء إصلاحات مستهدفة مناسبة

[2] - يُعرف "تسارع النمو Growth Acceleration"أنه زيادة نمو نصيب الفرد من الدخل بمقدار نقطتين مئويتين أو أكثر (مقارنة بالسنوات الخمس السابقة) تستمر على مدار ثماني سنوات على الأقل. تاريخيا، شهد العالم أكثر من 83 حالة تسارع نمو من هذا القبيل بين منتصف الخمسينات إلى غاية 1992 .(Hausmann et al. 2005)

يُمكن بدء تسريع النمو، لكن في المقابل لا تُوجد وصفات قياسية (معيارية) لبدء اقلاع النمو – هذا ما يُفسر سبب أن العديد من عمليات الانحدار القطري على معدلات النمو كمتغيرات تابعة ومتغيرات سياسية أو مؤسسية كمتغيرات تفسيرية لا تُظهر نتائج حاسمة ومعنوية.

بمجرد البدء في النمو، تُصبح المهمة الثانية في كيفية الحفاظ على النمو السريع على المدى الطويل. في هذه المرحلة، تُصبح التغييرات المؤسسية الجوهرية (التي لم تكن قيدا ملزما لبدء النمو) أكثر أهمية. يُؤكد إطار تشخيص النمو أن النمو الاقتصادي يكسب المزيد من الوقت عند تطبيق إصلاحات مؤسسية أكثر شمولا وعمقا والتي تُحافظ على النمو والتنمية على مدى فترات زمنية أطول وتتجاوز تسارع النمو الأولي. وفي ظل غياب هذه الإصلاحات العميقة، سيظل الاقتصاد الناشئ عرضة للصدمات الخارجية الأمر الذي قد يُؤدي لإبعاد هذا البلد عن مسار تسارع النمو ووضعه على مسار الركود. ومن الأمثلة على هذه الصدمات الخارجية الحروب الكبرى مثل الحربين العالميتين والأزمات المالية كالأزمة الآسيوية (1997) أو أزمة الديون (1982)، ومن الأمثلة على البلدان سريعة النمو التي تأثرت سلبا بالصدمات الخارجية إندونيسيا أو ايرلندا.

بفضل إطار تشخيص النمو، أصبح التمييز بين البدء في النمو والحفاظ عليه قادرا على تفسير النتائج المتناقضة بعدم وجود أي ارتباط احصائي بين معدلات النمو والخصائص المؤسسية، في حين أن هناك ارتباطات مهمة للغاية بين مستويات دخل الفرد والخصائص المؤسسية (Rodrik 2006). ختاما، تُشير الارتباطات الأخيرة أنه على المدى الطويل تُحدد المؤسسات أفاق النمو الاقتصادي.

8. الاقتصاد الهيكلي الجديد New Structural Economics

بعد عقود من النسيان في أدبيات التنمية، أصبح هيكل الإنتاج مرة أخرى محددا أساسيا للنمو والإنتاجية وتوزيع الدخل، لدرجة إقرار مناقشات جدول أعمال التنمية ما بعد عام 2015 بأن إهمال "الجانب الإنتاجي والهيكلي" في الجيل الأول من الأهداف الإنمائية للألفية شكلت نقطة ضعف يجب معالجتها في الجيل المقبل من أهداف التنمية وينبع ذلك من قناعة أن الفقر واللامساواة تتشكل من قضايا هيكلية. جنبا إلى جنب مع الاهتمام المتجدد في البعد "الهيكلي" للتنمية، تجدد الاهتمام بالسياسة الصناعية: لقد أدركت العديد من البلدان النامية التي كانت مشغولة في تفكيك سياستها الصناعية (تحت إملاءات توافق واشنطن) خلال الثمانينات والتسعينات أنها بحاجة لسياسة صناعية إذا ما أرادت تحسين أداء اقتصاداتها. في الواقع، تنظر العديد من البلدان متوسطة الدخل في آسيا وأمريكا

اللاتينية حاليا للسياسة الصناعية كأداة للتغلب على "فخ الدخل المتوسط "، في حين تبحث اقتصاديات النفط الحديث عن السياسة الصناعية كأداة للتنويع الاقتصادي وحتى الاقتصاديات الافريقية تحاول تبني تلك السياسات في محاولتها للخروج من فخ الفقر المزمن (Norman and Stiglitz 2015).

في الأوساط الأكاديمية، أظهر اقتصاديون (نيوكلاسيك) بارزون مثل Joseph Stiglitz، Dani Rodrik و Justin Lin بشكل علني دعمهم للسياسة الصناعية على الرغم من حرصهم على عدم الانحراف عن الإطار النيوكلاسيكي (و بالتالي ضمان أن تتم المحادثات و إعادة صياغة السياسة الصناعية في هذا الإطار) و الابتعاد عن السياسية الصناعية القديمة خاصة فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية. في سلسلة من المنشورات المؤثرة، قدم الاقتصادي الصيني Justin Lin (كبير اقتصاديي البنك العالمي سابقا) (2008,2009,2012,2017) تحليلا اقتصاديا جديد لتفسير الأسباب المباشرة لفشل أو نجاح استخدام السياسة الصناعية كأداة للتنمية الاقتصادية يُعرف بنهج "الاقتصاد الهيكلي الجديد": يُمكن إرجاع الأسباب المباشرة لحالات الفشل لعجز الحكومة في التوصل لمعايير جيدة لتحديد الصناعات المناسبة لهيكل هبة العوامل ومستوى التنمية لبلد ما. واعتمادا على هذا النهج يُمكن لبلد نام ما أن ينمو بشكل ديناميكي وتأمين حلقة فعالة من خلق فرص العمل، خفض الفقر وتحقيق تنمية شاملة عبر تحفيز التحول الهيكلي بتطوير قطاعات يتمتع فيها البلد بمزايا نسبية كامنة وأن تتدخل الحكومة بنشاط لحد تكاليف المعاملات في هذه القطاعات من خلال خلق مجموعة من الحوافز كبنية تحتية جيدة وبيئة أعمال جذابة.

يُجادل Lin (2017) أن النهج الهيكلي القديم يفترض أن بلدا ناميا ما إذا اراد اللحاق بركب البلدان المتقدمة (بدلالة مستويات الدخل) فعليه بلوغ نفس مستوى إنتاجية العامل الموجود في البلدان المتقدمة، وهذا بدوره يتطلب منه بناء صناعات حديثة كثيفة رأسماليا وتكنولوجيا مماثل لتلك الموجود في البلدان المتقدمة: وتشمل الأمثلة صناعات ثقيلة مثل الحديد والصلب، المواد الكيماوية، الآلات ومعدات النقل. ومع ذلك، لم تظهر هذه الصناعات أبدا في البلدان النامية: لماذا؟ في الواقع، يُلقي الاقتصاديون اللوم في ذلك على وجود مظاهر "فشل السوق" ناشئة عن الجمود الهيكلي منعت تطور هذه الصناعات بشكل تلقائي. وحرصا على تقليد ومحاكاة البلدان المتقدمة، يُوصي الهيكليون البلدان النامية أن تعتمد حكوماتها استراتيجية التصنيع الموجه لإحلال الواردات للتغلب على اخفاقات السوق عبر حشد وتخصيص الموارد لبناء تلك الصناعات بشكل مباشر (; Prebish 1950 Rosenstein – Rodan 1943). قامت البلدان النامية الرأسمالية مثلها مثل الاشتراكية بمتابعة الاستراتيجيات التي يدافع عنها النهج الهيكلي ومع ذلك شهدت البلدان التي اعتمدت استراتيجية إحلال الواردات نجاحات

مؤقتة ممثلة في تحقيقها لنمط سريع للنمو المدفوع بالاستثمارات واسعة النطاق، لكن سرعان ما أعقبتها أزمات اقتصادية وفترات ركود طويلة.

أدى فشل النهج الهيكلي كدليل تتبعه البلدان النامية للحاق بركب البلدان المتقدمة لظهور النيوليبرالية في الثمانينات في محاولة للتغلب على "فشل الحكومة". في ذلك الوقت، كان التدخل الحكومي متفشيا في البلدان النامية مما أدى لظهور سلوك الباحث عن الريع، الرشوة، الاختلاس فضلا عن العديد من التشوهات الاقتصادية وعدم كفاية تخصيص الموارد. ولتحسين الأداء الاقتصادي وإغلاق الفجوة مع البلدان المتقدمة، تم تقديم نصائح للبلدان النامية ببناء اقتصاد سوق جيد الأداء من خلال تنفيذ تدابير توافق واشنطن: الخصخصة، تنشيط الأسواق والتحرير واصلاح الحوكمة وبيئة الأعمال (Williamson 1989)، وتم كذلك نصح الحكومات بعدم اختيار الفائزين في دعم الابتكارات التكنولوجية والتحديث الصناعي. مرة أخرى، بدا المنطق سليما غير أن البلدان التي طبقت هذا "العلاج بالصدمة" غالبا ما عانت من الانهيار الاقتصادي والركود والأزمات المتكررة، واتسعت الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة بشكل كبير. لقد سجلت معدلات النمو مستويات أقل وأصبحت الأزمات الاقتصادية أكثر تكرارا في ظل سياسات إجماع واشنطن في الثمانينات والتسعينات منها في ظل السياسات الهيكلية في الستينات والسبعينات. أشار بعض الاقتصاديين إلى هذه الفترة بأنها "عقود ضائعة Lost Decades" بالنسبة للبلدان النامية والكثير منها شهد عملية اللاتصنيع.

خلال هذه الفترة، اتبعت بعض الاقتصاديات الآسيوية نهجا تنمويا مختلفا تماما: من الخمسينات إلى السبعينات نمت اليابان والنمو الآسيوية الأربعة–كوريا، سنغافورة، هونغ كونغ وتايوان–بسرعة كبيرة من خلال تبني استراتيجية تنموية متوجهة نحو التصدير من خلال تطوير صناعات صغيرة كثيفة العمالة في البداية، ثم التسلق تدريجيا في السلم الصناعي لصناعات أكبر وأكثر كثافة من حيث رأس المال مع وجود دعم استباقي من قبل الحكومة (Amsden 1989 ; Wade 1990 ; Chang 2003).

نحتاج نظرية تحاول تفسير أسباب فشل السياسة الصناعية استنادا إلى التحليل الاقتصادي في المقام الأول وهو ما يعرف بنهج " الاقتصاد الهيكلي الجديد "الذي يُمكننا ربما من تفسير نجاح الاستراتيجية التنموية الموجهة للخارج كالتي اعتمدتها بلدان شرق آسيا. يجذب هذا النهج الانتباه نحو التحول الهيكلي والتحديث الصناعي والذي يجب أن يكون أولوية سياسية للبلدان النامية، ومن خلال تسليط الضوء على أهمية الميزة النسبية (القائمة على هبة العوامل) لفت هذا النهج انتباهنا مرة أخرى أن التفسير " المباشر" لفشل السياسات الصناعية في العديد

من البلدان النامية يرجع أساسا إلى محاولتها ترويج لصناعات لا تتناسب مع الميزة النسبية للبلد المحددة ذاتيا بهيكل هبات عوامل الانتاج.

يعتبر الاقتصاد الهيكلي الجديد موجة جديدة في التفكير التنموي يستخدم نهجا نيوكلاسيكيا لدراسة محددات البنية الاقتصادية وتطورها في عملية التنمية الاقتصادية لبلد ما والتي تمثل طبيعة النمو الاقتصادي الحديث. يساعد الاقتصاد الهيكلي الجديد على فهم أسباب فشل النهج الهيكلي: هذا الاخير دعا لتبني استراتيجية إحلال الواردات ونصح الحكومات بإعطاء الأولوية للصناعات ذات كثافة رأسمالية وتكنولوجية في البلدان النامية التي تعاني ندرة في رأس المال (وبالطبع ندرة في التكنولوجيا الجديدة)، وبالتالي تحدي ميزتها النسبية. للأسف، لم تكن الشركات في تلك البلدان قادرة على البقاء في ظل أسواق مفتوحة وتنافسية، وبدون حماية ودعم من الحكومة لن يقوم أصحاب المشاريع بالاستثمار طواعية في تلك الصناعات. بعد تأسيس تلك الشركات غير القابلة للتطبيق، اضطرت الاعتماد على الدعم الحكومي والحماية من أجل البقاء.

يساعدنا الاقتصاد الهيكلي الجديد أيضا على فهم سبب فشل النهج النيوليبرالي في البلدان النامية: لقد كانت تشوهات السوق محددة ذاتيا لحاجة الحكومة لحماية ودعم الشركات غير القابلة للبقاء التي روجت لها استراتيجيات إحلال الواردات من قبل الحكومات سابقا. لقد أدى التخلي على الحماية والاعانات لهلاك الشركات غير القابلة للتطبيق مما أدى إلى بطالة واسعة النطاق واضطرابات اجتماعية واسعة. ولتفادي تلك العواقب ومواصلة دعم الصناعات ذات كثافة رأسمالية غير قابلة للبقاء (التي تعتبر حجر زاوية التحديث) لم يكن أمام الحكومات خيار سوى مواصلة الحماية والاعانات. وحتى مع خصخصة تلك الشركات، استمرت مشاكل قيود الميزانية اللينة في الوجود واستمرت الاعانات الموجهة لتلك الشركات بسبب وجود حوافز أكبر للولبيات الخواص بالضغط على الحكومة للحصول على الدعم والحماية (Li and Lin 2009).

يقوم الاقتصاد الهيكلي الجديد أيضا بتفسير المسار المزدوج للإصلاح الذي يعتبره التفكير الاقتصادي التقليدي نهجا خاطئا للانتقال. من حيث المبدأ، يحافظ الاصلاح ذو المسار المزدوج على الاستقرار من خلال توفير حماية مؤقتة للشركات غير القابلة للتطبيق في القطاعات القديمة ذات الأولوية، وتحقيق نمو ديناميكي عن طريق إزالة القيود المفروضة على الدخول وتسهيل تطوير الصناعات التي سبق قمعها المتسقة مع المزايا النسبية للبلد. يساعد النمو الديناميكي للقطاعات التي تتماشى مع المزايا النسبية الاقتصاد على تراكم رأس المال بسرعة وتغيير هيكل الهبات مما يجعل بعض الشركات السابقة غير القابلة للتطبيق في صناعات كثيفة رأسماليا قابلة للحياة.

وبمجرد أن تصبح الشركات في القطاعات الجديدة قابلة للحياة، يمكن القضاء على الحماية والاعانات المؤقتة مما يجعل اقتصاد السوق يتم بطريقة سلسة (Naughton 1995 ; Lau et al. 2000 ; Subramanian and Roy 2003 ; Lin 2009, 2012, 2013).

لا تساعد النظريات الاقتصادية على فهم الظواهر فحسب بل تغييرها أيضا: كيف يمكن للحكومة في بلد نام ما تطبيق أفكار الاقتصاد الهيكلي الجديد لتحقيق تغيير هيكلي ديناميكي وأن تلحق بركب البلدان المتقدمة؟ حسنا، للاستفادة من الموارد المحدودة لدى الحكومة لتحقيق أكبر تأثير ممكن على التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي، تحتاج الحكومة معرفة الصناعات التي تتسق مع المزايا النسبية الكامنة في البلد. بعبارة أخرى، يجب أن تعرف الحكومة ما هي الصناعات التي تتمتع بتكاليف إنتاج منخفضة (بدلالة عوامل الانتاج) بناءا على هيكل هبة البلد، لكنها في المقابل تفتقر للقدرة التنافسية بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات. علاوة على ذلك، يجب على الحكومة أن تحدد البنية التحتية والمؤسسات التي تساعد على تقليل تكاليف المعاملات وذلك لتمكين هذه الصناعات الجديدة من الازدهار. بعبارة أخرى، يقترح الاقتصاد الهيكلي الجديد على الحكومة أن تحدد صناعات ذات مزايا نسبية كامنة ومن ثم توفير الحوافز للمتحركين الأوائل للتغلب على فشل التنسيق في شكل تحسين البنية التحتية والمؤسسات لتحويلها إلى مزايا تنافسية للبلد. نظريا، يجب أن تكون السياسة الصناعية أداة مفيدة لدى الحكومة من أجل تفعيل دورها "الميسر" .عمليا، فشلت السياسة الصناعية إلى حد كبير في البلدان النامية لذا اكتسبت سمعة سيئة في التيار الاقتصادي السائد. إذا لم تقم الحكومة بتسهيل تطوير الصناعات التي تتماشى مع المزايا النسبية للبلد، ستموت تلك الصناعات القديمة بسبب فقدانها المزايا النسبية في حين لن تظهر الشركات الجديدة للوجود بشكل تلقائي بسبب الافتقار للمتحركين الأوائل وعدم وجود بنية تحتية صلبة ولينة ملائمة. إحدى الانعكاسات ستكون إزالة التصنيع وبدون صناعات جديدة لا تستطيع البلدان تحقيق نمو اقتصادي قوي، حل تحدي توليد فرص العمل واللحاق بركب البلدان المتقدمة بدلالة الدخل.

طور Lin (2012) إطارا تطبيقيا في أيدي صناع السياسة الصناعية باسم منهج "تحديد وتيسير النمو (أو GIF)"، حيث يُوصي البلدان النامية أنه لا ينبغي أن تلتزم ببساطة بأنماطها الحالية للميزة النسبية بل يجب أن تحاول توقع مستقبلها وتطوير صناعات تناسبها. ويُوصي Lin أيضا حكومات البلدان النامية بأن تستهدف أنشطة بلدان أخرى تنمو بشكل ديناميكي ذات هيكل هبات مماثل ونصيب فرد من دخل أعلى منها بنسبة 100 بالمئة نجح في عملية التصدير خلال 15 إلى 20 سنة الماضية (Lin 2012: 161). وتتمثل الحجة أن البلد المعني بالمقارنة لديه

هيكل مماثل ووفرة للموارد في الصناعات التي أصبح تنافسيا فيها قبل 20 سنة، وبالتالي من المرجح أن يتمكن البلد التابع من تطوير قدرات إنتاجية بسهولة في الأنشطة التي تمتلك ميزة نسبية كامنة في هذا البلد. ومع نمو اقتصاد البلد "المرجع Reference "سترتفع الأجور في الصناعات التي تُصبح ناضجة مما يُعجل التخلي عنها لصالح الاقتصاد "التابع Fellow" وبالتالي تتطلب السياسة الصناعية إجراء مرحلتين: أولا، العثور على اقتصاد "مرجع " ذو دخل غير بعيد عن البلد "التابع "، ومن ثم تحديد القطاعات في البلد المرجع التي يُمكن للاقتصاد التابع تبنيها للتصدير بنجاح.

المصطلحات الرئيسية

التجارب العشوائية المحكمة	التنمية البشرية والنمو الشامل	اللامساواة–النمو–الفقر
الاقتصاد السياسي الجديد	تشخيص النمو	العولمة
فخاخ الفقر والتوازنات المتعددة	الاقتصاد الهيكلي الجديد	التنمية المستدامة

أسئلة للمراجعة والمناقشة

1. قدم مثالا عن مشروع بحثي موجه للتطبيق العملي يعتمد على تقنية التجارب العشوائية المحكمة، وأبرز ما مدى فعالية هذا البحث في المساهمة في زيادة دخل السكان ورفاهيتهم؟
2. ما هي أهم الانتقادات التي وجهت لنهج التجارب الميدانية في اقتصاديات التنمية؟
3. ما هو دور الدولة المعاصر في البلدان النامية المتخلفة؟
4. اشرح بإيجاز فكرة فخاخ الفقر وتفسيرها بدلالة نظرية التوازنات المتعددة: أنواع فخاخ الفقر كعقبات محتملة أمام التنمية وكيفية مواجهتها؟
5. لماذا يُؤدي عدم المساواة العالي في حالات إلى إبطاء النمو الاقتصادي وزيادة مستويات الفقر؟ وفي حالات أخرى إلى تسريع النمو؟
6. ماذا نقصد بالتنمية البشرية وكيف يُمكن تحقيقها في إطار استراتيجية النمو الشامل؟
7. اختر بلدا ناميا مهتم بدراسته وابحث عن مختلف العوامل التي تُشكل قيودا ملزمة له للبدء في عملية التنمية؟
8. تُقدم نظرية الاقتصاد الهيكلي الجديد أفكارا جديدة حول عملية التغير الهيكلي والتحديث الصناعي في البلدان النامية. اشرح بشكل موجز الإطار الفكري لهذا النهج.
9. بالنظر لاختلاف وتنوع البلدان النامية، هل تعتقد إمكانية وجود نظرية موحدة تُقدم أفضل تفسير لوضع التنمية فيها؟ اشرح اجابتك.

المراجع

1- حواس أمين. (2013). **المعجزات الآسيوية بعض الدروس للبلدان النامية الأخرى.** *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، العدد الرابع: 107-132.

2- حواس أمين. (2015). **المؤسسات والنمو الاقتصادي.** *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، العدد 13: 142-151.

3- حواس أمين. (2017). **المؤسسات كمحدد رئيسي للأداء الاقتصادي عبر البلدان.** *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*، العدد 8 (1): 89-119.

4- حواس أمين. (2017). ***الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي: أدلة من الصين.*** دار نور للنشر، ألمانيا.

5- حواس أمين، وزرواط فاطمة الزهراء. (2018). ***مقدمة في النمو الاقتصادي***. دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

6- حواس أمين. (2019). **السياسة الصناعية من منظور الاقتصاد الهيكلي الجديد: مراجعة.** *مجلة دفاتر بوادكس*، المجلد 7 (11): 5-27.

7- Acemoglu, D. (2009).***Introduction to Modern Economic Growth***. Princeton: Princeton University Press.

8- Agénor, P. and Montiel, P. (2015).***Development Macroeconomics***.4 th Ed., Princeton: Princeton University Press.

9- Aghion, P. and Howitt, P. (2009).***Economics of Growth***. Cambridge, MA: MIT Press.

10- Baumol, W. (1986).**Productivity Growth, Convergence, and Welfare : What the Long-Run Data Show**. *American Economic Review* 76: 1072–1085.

11- Cypher, J. and Dietz, J. (2008).***The Process of Economic Development***.3 rd Ed., London : Routledge.

12- Deaton, A. and Cartwright, N. (2016).***The limitations of randomized controlled trials***. VOX : CPR's Policy Portal.

13- De Janvry, A. and Sadoulet, E. (2014).***Development Economics : theory and practice***. London: Routledge.

14- Duflo, E. and Banerjee, A. (2017).***Handbook of field experiments***. Amsterdam : North Holland.

15- Farmer, K. and Schelnast, M. (2014).***Growth and International Trade: An Introduction the Overlapping Generations Approach***. Berlin: Springer.

16- Fei, J. and Ranis, G. (1964).***Development of the labor surplus economy***. Homewood : Irwin.

17- Gerschenkron, A. (1962).***Economic Backwardness in Historical Perspective*** .Cambridge, MA : Harvard University Press.

18- Harris, J. and Todaro, M. (1970).**Migration, unemployment & development : A two-sector analysis**. *American Economic Review, 60*(1) :126–142.

19- Helpman, E. (2004).***The Mystery of Economic Growth***, Cambridge, MA : Harvard University Press.

20- Heckman, J. (2010).**Building bridges between structural and program evaluation approaches to evaluating policy**. *Journal of Economic Literature, 48*(2) :356–398.

21- Hirschman, A. (1958).***The Strategy of Economic Development***. New Haven, Conn. : Yale University Press.

22- Jhingan, M. (2011).***The Economics of Development and Planning***. Delhi : Vrinda Publications.

23- Khan, S. (2014).***A history of development economics thought : alternative approaches***. London: Routledge.

24- Leibenstein, H. (1957).***Economic backwardness and economic growth***. New York : Wiley.

25- Lewis, W. A. (1954).**Economic development with unlimited supplies of labor**. *The Manchester School of Economic and Social Studies, 22*(2) :139–191.

26- Lin, J. (2012) .***New Structural Economics: A Framework for Rethinking Development and Policy***. Washington, DC: World Bank

27- Lucas, R. (1988).**On the Mechanics of Economic Development** .*Journal of Monetary Economics*, Vol.22 (1):3-32.

28- Lucas, R. (2002).***Lectures on Economic Growth***. Cambridge, MA: Harvard University Press.

29- McCartney, M. (2015).***Economic Growth and Development***. London: Palgrave Macmillan.

30- Myrdal, G. (1968).***Asian drama : An inquiry into the poverty of nations***. Allen Lane : The Penguin Press.

31- Nafziger, W. (2012).***Economic Development***.5 th Ed., Cambridge: Cambridge University Press.

32- Nissanke, M. et al. (2019).***The Palgrave Handbook of Development Economics: Critical Reflections on Globalisation and Development***. London: Palgrave Macmillan.

33- North, D. (1990).***Institutions, institutional change and economic performance***. Cambridge/New York : Cambridge University Press.

34- Nurkse, R. (1953).***Problems of capital formation in underdeveloped countries***. New York : Oxford University Press.

35- Peet, R. and Hartwick, E. (2015).***Theories of Development Contentions, Arguments, Alternatives***.3 rd Ed., New York : The Guilford Press.

36- Perkins, D. et al. (2013).***Economics of Development***. 7 th Ed., London: Norton and Company.

37- Potter, R et al. (2018).***Geographies of Development: An Introduction to Development Studies***.4 th Ed., London: Routledge.

38- Rodrik, D. (2018).***Straight Talk on Trade***. Princeton: Princeton University Press.

39- Roland, G. (2016).***Development Economics***. London: Routledge.

40- Romer, D. (2018).***Advanced Macroeconomics***.5th Ed., New York : McGraw-Hill.

41- Romer, P. (1986).**Increasing Returns & long –Run Growth** .*Journal of Political Economy*, Vol.94 (5):1002-1037.

42- Romer, P. (1990).**Endogenous Technological Change**. *Journal of Political Economy*, Vol.98 (5):S71- S101.

43- Ros, J. (2013).***Rethinking Economic Development, Growth, and Institutions***, Oxford: Oxford University Press.

44- Rosenstein-Rodan, P. M. (1943).**Problems of industrialization of Eastern and South-Eastern Europe**. *Economic Journal, 53*(210), 202–211.

45- Rostow, W. (1956).**The take-off into self-sustained growth**. *Economic Journal, 66*(March) :25–48.

46- Sachs, J. (2006).***The end of poverty***. London, England : Penguin Books.

47- Sen, A. K. (1985).***Commodities and capabilities***. Amsterdam : North-Holland.

48- Schaffner, J. (2013).***Development Economics***. Boston: Addison-Wesley Publishing.

49- Solow, R. (1970).***Growth Theory : An Exposition***. Oxford : Clarendon Press.

50- Spence, M. (2012).***The Next Convergence.The Future of Economic Growth in a Multispeed World***, New York : Farrar, Straus and Giroux.

51- Szirmai, A. (2015).***Socio-Economic Development***. 2 nd Ed., Cambridge : Cambridge University Press.

52- Taylor, E. and Lybbert, T. (2015).***Essentials of Development Economics***. 2 nd Ed., California : University of California Press.

53- Thirlwall, A. (1999).***Growth and Development with special reference to developing economies***. London : Palgrave Macmillan (1999).

54- Todaro, M. and Smith, S. (2014).***Economic Development***.12 th Ed., UK: Person Published. *Current State*.UK: Edward Elgar Publishing.

55- Weil, D. (2013).***Economic Growth***.3 rd Ed., Boston: Pearson Education Limited.

56- Willis, K. (2011).***Theories and Practices of Development***. 2 nd Ed., London : Routledge.

57- World Bank. (1993).***The East Asian miracle***. Washington, DC: World Bank.